تحليل منظمة العمل الدولية

- **عنوان التقييم: تعزيز قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين للحد من عمل الأطفال وتحسين السلامة والصحة المهنية في سوريا**
- **رمز المشروع / ILO TC: SYR/16/01/RBS, SYR/20/01/CEF, SYR/20/01/RBS**
- **نوع التقييم: تقييم مستقل للمجموعة النهائية من المشاريع الثلاث**
- **البلد(ان): سوريا**
- **تاريخ التقييم: كانون الثاني / ديسمبر 2021**
- **إسم المستشار(ين): السيدة شانتيل ماكابي**
- **المكتب الإداري لمنظمة العمل الدولية: المكتب الإقليمي للدول العربية**
- **مكتب الدعم التقني في منظمة العمل الدولية: فريق العمل اللائق – بيروت**
- **تاريخ نهاية المشروع:** 30 **تشرين الأول/ نوفمبر 2019، 30 أيلول / سبتمبر 2021، 30 تشرين الأول / أكتوبر 2021**
- **الجهة المانحة والميزانية بالدولار الأميركي:** مشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية حول 1 مليون د.أ.، مشروع اليونسيف حول عمل الأطفال 250,000 د.أ.، مشروع السلامة والصحة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية 600,000 د.أ.
- **مدير التقييم: السيد هيديوكي تسوروكا Hideyuki Tsuruoka**
- **ميزانية التقييم: 16,400 د.أ.**
- **محصلات برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية:** الحصيلة 1 - مكونات ثلاثية قوية وحوار اجتماعي مؤثر وشامل؛ الحصيلة 2 - معايير العمل الدولية والإشراف الرسمي والفعال؛ الحصيلة 5 - المهارات والتعلم مدى الحياة لتسهيل الوصول إلى سوق العمل والتنقل فيه؛ الحصيلة 6 - المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للجميع في عالم العمل؛ الحصيلة 7 - الحماية الملائمة والفعالة للجميع في العمل.

- **أهداف التنمية المستدامة:** الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ الهدف 3 - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛ الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
- العبارات الأساسية: عمل الأطفال، السلامة والصحة المهنية، تفتيش العمل، سوريا

تم إجراء هذا التقييم وفقًا لسياسات وإجراءات التقييم المتّبعة في منظمة العمل الدولية. لم يُحرّر المستند باحتراف، ولكنه خضع لمراقبة الجودة من قبل مكتب التقييم التابعة لمنظمة العمل الدولية.

الملخص التنفيذي 5
1. خلفية المشاريع 9
2. خلفية التقييم 11
3. المنهجية 12
3.1 معايير التقييم 12
3.2 أساليب التقييم وأدوات جمع البيانات 12
3.3 أسئلة التقييم الرئيسية 13
3.4 القيود 13
4. نتائج التقييم الرئيسية 14
4.1 الملاءمة 14
4.1.1 هل تصاميم المشاريع مناسبة لمعالجة المشاكل المطروحة؟ *14*
4.1.2 هل كانت أهداف المشاريع وتصاميمها ذات صلة نظراً إلى السياق السياسي والاقتصادي والمالي؟ *15*
4.1.3 كيف قُسّمت مهام العمل بين فرق المشاريع والوكالات؟ هل كان استخدام المهارات المحلية فعّالاً؟ كيف تسهّل هيكلية حوكمة المشاريع [الحصول على] نتائج جيدة والتنفيذ الكفوء؟ وإذا كان الجواب لا، فلم لا؟ *17*
4.1.4 إلى أيّ مدى كان التواصل فعالاً بين فرق المشاريع والمكتب الإقليمي والقسم التقني المسؤول في المقر الرئيسي؟ هل تلقّت المشاريع الدعم/الاستجابة التقني(ة) والإداري(ة) المناسبين من وحدة منظمة العمل الدولية الداعمة؟ *18*
4.1.5 إلى أيّ مدى رصدت إدارة المشاريع أداء المشاريع ونتائجها بفعالية؟ هل تُبلّغ المشاريع عن التقدّم بشكل منتظم وممنهج على الصعيد الإقليمي؟ *19*

4.1.6 كيف قوبلت مشاريع منظمة العمل الدولية حول السلامة والصحة المهنية وعمل الأطفال وما هي المكانة التي احتلّتها في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في سوريا ولاسيما فيما يتعلّق باستجابة الأمم المتحدة الإنسانية؟ .. *19*
4.2 الفعالية 21
4.2.1 هل حقّقت المشاريع أهدافها المعلنة؟ اشرح(ي) لم/لم لا *21*
4.2.2 إلى أيّ مدى ساهمت المشاريع في برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها ومخرجات البرنامج القطري وفي أهداف التنمية المستدامة بشكل أوسع؟ *23*
4.2.3 هل المستفيدون راضون عن نوعية الخدمات وتقديمها؟ إن كان الجواب لا، بأيّ طريقة لم تكن الخدمات على قدر توقعاتهم ولماذا؟ *25*
4.2.4 ما هي التحسينات والتغيرات الملموسة التي حصلت كنتيجة مباشرة للمشاريع؟ *26*
4.3 الكفاءة 26
4.3.1 هل استُخدمت الموارد بطريقة كفؤة بالنسبة إلى الكلفة والوقت والموظفين الإداريين؟ *26*
4.4 الأثر 28
4.4.1 إلى أي مدى أسهمت المشاريع في بناء قدرات الهيئات المكوّنة؟ *28*
4.4.2 كيف يمكن تحسين تأثير المشروع؟ *30*
4.5 الاستدامة 31
4.5.1 هل سيستمر تقديم أنشطة/خدمات المشروع بعد إنفاق الأموال بالكامل؟ هل ستبقى آثار المشروع مع مرور الوقت؟ *31*

5. تقييم مسائل النوع الاجتماعي 32

6. تقييم المسائل الثلاثية 33

7. تقييم معايير العمل الدولية 33

8. الخلاصة 34

9. الدروس المستفادة 36

10. الممارسات الجيدة 36

11. التوصيات 36

الملحق الأول: قائمة بالأشخاص الذين تمّت مقابلتهم والمناقشين في مجموعة التركيز 39

الملحق الثاني: قائمة بالوثائق المستعرضة 42
مشروع عمالة الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية 42
مشروع اليونيسيف المتعلّق بعمالة الأطفال 42
مشروع الصحة والسلامة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية 43
سوريا 44
هيئة الإشراف التابعة لمنظّمة العمل الدوليّة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة 44
مواضيعيّ 44

الملحق الثالث: جداول الممارسة الجيّدة 46

الممارسة الجيّدة الناشئة 1: إنّ عمل الأطفال والسلامة والصحّة المهنية هي نقاط دخول محايدة لمنظّمة العمل الدوليّة للانخراط في الدول الهشّة والمتأثّرة بالنزاع 46
عناوين المشاريع 47
السياق 47
العلاقة بين السبب والنتيجة 48
الأثر والمستفيدون المستهدفون 51
إمكانيّة التكرار 51
صلات تصاعديّة بأهداف منظّمة العمل الدوليّة الأسمى 51
وثائق أخرى أو تعليقات ذات صلة 51

الممارسة الجيّدة الناشئة 2: يمكن منظّمة العمل الدوليّة أن تشارك المنظّمات المحلية التي تمّ تأسيسها كشركاء منفّذين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف لدمج جوانب منع عمل الأطفال وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في برامج حماية الطفل الحالية على المستوى المحلي..... 46
عناوين المشاريع 52
السياق 52
العلاقة بين السبب والنتيجة..... 53
الأثر/ المستفيدون المستهدفون 55
إمكانيّة التكرار 55
صلات تصاعديّة بأهداف منظّمة العمل الدوليّة الأسمى (البرامج القطرية للعمل اللائق، مخرجات البرامج القطرية، إطار البرنامج الاستراتيجيّ لمنظّمة العمل الدوليّة)..... 55
وثائق أخرى أو تعليقات ذات صلة..... 55
الملحق الرابع: جداول الدروس المستفادة..... 56
الدرس المستفاد 1: تعتبر ورش العمل لبناء القدرات، جنبًا إلى جنب مع الجولات الدراسيّة الثلاثية بين بلدان الجنوب، طريقة فعّالة لبناء القدرات للسلامة والصحّة المهنية وتفتيش العمل..... 56
عناوين المشاريع 57
السياق 57
المستخدمون المستهدفون 57
التحدّيات 57
أوجه النجاح 58
القضايا الإداريّة في منظّمة العمل الدوليّة..... 59
الدرس المستفاد رقم 2: يحتاج تصميم المشروع في الدول الهشة إلى مراعاة الحقائق العملية لتنفيذ المشروع في مثل هذه السياقات 60
عناوين المشروع 61
السياق 61
المستخدمون المستهدفون 61
التحديات 62
أوجه النجاح 65
القضايا الإدارية في منظمة العمل الدولية..... 65
الملحق الخامس - مصفوفة التقييم..... 65
الملحق السادس: المعايير المرجعية..... 70

الملخص التنفيذي

أثّرت الأزمة الإنسانية والعنف التي امتدّت طوال عشر سنوات بشكل عميق على وضع الأطفال في سوريا. وقد تأثّر كلّ طفل سوري بالعنف والتشرّد وانقطاع الروابط الأسرية وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الحيوية الناجم عن دمار مادي هائل.[1] إلى ذلك، تدفع الأسر أيضاً ثمن أزمة اقتصادية وارتفاع خطر انعدام الأمن الغذائي إذ يعاني الكثيرون لتأمين لقمة العيش. ولم تقم جائحة كورونا سوى بتعميق هذه الأزمة.[2] أشارت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في ملاحظتها بشأن اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال فيما يتعلّق بسوريا (2021) إلى أنّ حوالي 5000 مدرسة قد دُمّرت في الجمهورية العربية السورية وأنّ أكثر من نصف الأطفال السوريين في سنّ الدراسة، أي ما يصل عددهم إلى 2.4 مليون، كانوا غير ملتحقين بالمدرسة نتيجة احتلال المدارس وتدميرها وانعدام الأمن فيها.[3] لحظ المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للنازحين داخليًا خلال مهمّته في الجمهورية العربية السورية في 5 نيسان/ أبريل 2016 أنّ مدى النزاع والتشرّد قد أثّر بشكل كبير على الأطفال الذين اختبر العديد منهم العنف بأنفسهم و/أو شهدوا عنفًا شديدًا، بما في ذلك قتل أفراد من أسرتهم و/أو انفصالهم عنهم.[4] وأشار المقرّر الخاص إلى أنّه لا يزال يتم التبليغ عن مخاوف ومشاكل مرتبطة بحماية الأطفال، بما في ذلك عمل الأطفال الناتج عن فقدان الآباء لسبل المعيشة.[5] وللتضخّم المفرط أثر مدمّر على الأسر مع ازدياد آليات التكيف السلبية. يأكل الآباء أقل حتى يتمكنوا من إطعام أطفالهم، ويرسلونهم إلى العمل بدلاً من المدرسة.[6] لدى مديرية تفتيش العمل السورية حالياً حوالي 80 مفتشّ عمل وهو عدد منخفض جدًّا لأنّ مفتّشي العمل قُتلوا خلال النزاع أو هاجروا كلاجئين.[7]

من أجل معالجة هذه المشاكل، أعدّت منظمة العمل الدولية ثلاثة مشاريع منفصلة. أوّلاً، كان الهَدَف من مشروع الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا (**مشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية**) الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في المجتمعات المستضعفة في سوريا عبر مقاربة مدمجة، ممنهجة تجمع بين الاستجابة الإنسانية والأنظمة الوطنية المرعية. وكانت أهداف هذا المشروع: (1) تعزيز المعلومات المتوفرة للتخطيط ولوضع تدخلات البرنامج؛ و(2) إدماج عمل الأطفال بشكل فعال في التدخلات الإنسانية؛ و(3) تعزيز القدرة المحلية على منع عمل الأطفال والتصدي له؛ و(4) تعزيز فرص التدريب المهني للشباب وآباء الأطفال العاملين كمخرج من عمل الأطفال. منذ عام 2018، تعمل منظمة العمل الدولية مع الشركاء الوطنيين والدوليين في سوريا للحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في المجتمعات المستضعفة من خلال الوقاية وسحب الأطفال العاملين والأطفال المعرضين لخطر عمل الأطفال وإعادة تأهيلهم.[8] ثانياً، ركّز مشروع اعتماد مقاربة متعددة القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة مواطن ضعف متعددة في محافظتين في سوريا (**مشروع اليونيسف حول عمل الأطفال**) على حماية الأطفال السوريين في حلب وطرطوس من عمل الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكاله، وتسهيل الوصول إلى سبل المعيشة والعمالة لأفراد أسرة الأطفال العاملين. وكانت أهداف هذا المشروع: (1) تعزيز قدرات مدراء الحالات للاستجابة للأطفال المنخرطين في أسوأ أشكال عمل الأطفال وتحديدهم والتعامل معهم؛ و(2) تحسين تحديد الأطفال المعرضين لعمل الأطفال وإحالتهم ومتابعتهم من خلال مراكز مجتمعية؛ و(3) دعم الأنظمة والسياسات والبرامج لتعزيز العمل المشترك ضدّ أسوأ أشكال عمل الأطفال.[9] ثالثاً، سعى مشروع التخفيف من آثار جائحة كورونا في مكان العمل في سوريا (**مشروع السلامة والصحة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية**) إلى تعزيز تفتيش العمل وخدمات السلامة والصحة المهنية وتعزيز الحوار الاجتماعي والامتثال لتشريعات العمل الوطنية ومعايير العمل الدولية. وتضمّنت أهداف المشروع ما يلي: (1) زيادة القدرة المؤسساتية لإدارات العمل؛ و(2) تعزيز الحوار الاجتماعي وقوانين علاقات العمل وإجراءاتها ومؤسساتها؛ و(3) زيادة القدرة لضمان ظروف عمل آمنة وصحية.[10]

إنّ هذا التقييم هو **تقييم مستقل للمجموعة النهائية من المشاريع الثلاث**. مع أنّه كان لكلّ مشروع تركيز ومقاربة وفترة تطبيق مختلفة، ساهم كلّ مشروع في الهدف الشامل وهو تعزيز قدرة الحكومة على تعزيز الامتثال بالتشريعات الوطنية والحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال. الهدف من [التقييم] هو دراسة ملاءمة المشاريع الثلاث واتساقها وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها وأثرها المحتمل. سيوثّق [التقييم] أبرز الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة كما سيقدم توصيات في مجالي عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية وهو يسعى إلى: (i) تقييم مدى مساهمة

---

[1] https://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis

[2] https://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis

[3] لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات (2021)، ملاحظة – اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182): الجمهورية العربية السورية

[4] المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للنازحين داخلياً خلال مهمّته في الجمهورية العربية السورية في 5 نيسان/ أبريل 2016، A/HRC/32/35/Add.2, الفقرة 67.

[5] المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للنازحين داخلياً خلال مهمّته في الجمهورية العربية السورية في 5 نيسان/ أبريل 2016، A/HRC/32/35/Add.2, الفقرة 67.

[6] https://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis

[7] مقابلات مع مخبرين رئيسيين

[8] https://www.ilo.org/beirut/media-centre/multimedia/WCMS_812257/lang--en/index.htm

[9] https://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_818402/lang--en/index.htm

[10] https://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_818405/lang--en/index.htm

المشاريع مجتمعةً في مخرجات البرنامج القطري الشاملة والنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في سوريا؛ و(ii) تحديد مدى تحقيق المشاريع لأهدافها المعلنة؛ و(iii) دراسة أثر المشاريع من ناحية التحسّن المطّرد المحقق؛ و(iv) تقديم توصيات حول كيفية البناء على الإنجازات والمسارات الممكنة/ الأهداف والنتائج المرجوّة من المشاريع أو المراحل المستقبلية ذات الصلة و(v) توثيق الدروس المستخلصة وقصص النجاح والممارسات الجيدة لتعزيز الخبرات المكتسبة إلى أقصى حدّ. درس التقييم جميع أنشطة المشاريع المطبّقة من 1 أيار/ مايو 2019 إلى 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 (مشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية) ومن 1 أيلول/ سبتمبر 2020 إلى 30 أيلول/ سبتمبر 2021 (مشروع اليونيسف حول عمل الأطفال) ومن 1 آب/ أغسطس إلى 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 (مشروع السلامة والصحة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية). يمتد النطاق الجغرافي للتقييم على امتداد البلد وهو يتماشى مع نطاق المشاريع المحصورة بشكل عام بدمشق وبالمحافظات حيث نُفّذت أنشطة المشاريع، أي ريف دمشق وحلب وحمص وطرطوس. ومن بين المواضيع الجامعة، أخذ التقييم بالاعتبار بشكل خاص إدماج منظور النوع الاجتماعي، وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة، ومعايير العمل الدولية، والحوار الاجتماعي، والاستدامة البيئية، كما المساهمة في أهداف التنمية المستدامة والاستجابة لجائحة كورونا. الجهات الرئيسية المعنيّة بهذا التقييم هي مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في سوريا، والهيئات الحكومية والشركاء الأمميّون والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة. ومن بين المستخدمين الثانويين أصحاب مصلحة آخرون في المشاريع ووحدات داخل منظمة العمل الدولية قد تستفيد بشكل غير مباشر من المعرفة التي يولّدها التقييم الذي أجري على مدى 41 يوم عمل بدءًا من منتصف أيلول/ سبتمبر 2021 وحتّى نهاية كانون الثاني/ يناير 2022.

من الناحية **المنهجية**، جمع التقييم بيانات أولية من خلال مقابلات مع مخبرين رئيسيين ومناقشات مجموعات تركيز (أنظر الملحق 1 للاطلاع على قائمة الذين أجريت مقابلات معهم) وبيانات ثانوية عبر استعراض مستندي (أنظر الملحق 2 للاطلاع على قائمة المستندات). ثُلّثت البيانات حيث أمكن. كان التقييم مقيّدًا بمحدودية حركة المستشارين الدوليين والوطنيين بسبب القيود التي فرضتها الجائح على السفر إلى المحافظات لحضور مناقشات مجموعات التركيز في الوقت المناسب. تبعاً لذلك، جُمعت البيانات الأولية عن بُعد باستثناء منقاشتي مجموعتي تركيز عُقدتا في دمشق بمشاركة مترجم محلي. وشكّلت اللغة حاجزًا، لذا تمت الاستعانة بالترجمة خلال مناقشات مجموعات التركيز كما لحوالي 8 من أصل 17 مقابلة.

وجد التقييم أن أهداف المشاريع وتصاميمها كانت **ذات صلة** كبيرة نظرًا إلى السياق السياسي والاقتصادي والمالي في سوريا. ولكن، كان من الممكن أن تستفيد تصاميم المشاريع من وقت إضافي للتطبيق بما يعكس صعوبة سياق التطبيق في الأزمة الذي طال أمده في سوريا. كان من الممكن تحسين تقسيم مهام العمل من خلال تقديم دعم إداري مناسب وأشكال أخرى من الدعم إلى منسّقة المشاريع الوطنية على الأرض في سوريا، بما في ذلك من خلال تخصيص عدد كاف من الموظفين. كان استخدام المهارات المحلية فعالاً، لاسيما من خلال الشراكات القائمة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسف [من جهة] ومنظمات غير حكومية محلية [من جهة أخرى]. ولكن، لم تسهّل هيكلية حوكمة المشاريع التنفيذ الكفوء لأنه كان من الصعب، أو حتّى من غير الممكن، إنشاء لجنة توجيهية ثلاثية الأطراف. تلقّت المشاريع دعماً تقنياً مناسباً من مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية ومن المقر الرئيسي إلّا أنّ الدعم الإداري لم يكن ملائماً. كان الرصد والتقييم نقطتي ضعف مشروعي الحساب التكميلي للميزانية العادية إذ تمّ رصد المشروع مع حدّ أدنى من تقارير سير الأعمال الخطية. ولكنّ مشروع اليونيسف حول عمل الأطفال رفع تقارير سير أعمال بطريقة منتظمة وممنهجة. قوبلت مشاريع منظمة العمل الدولية حول عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية باستحسان واحتلّت مكانة جيّدة في النهج الترابطي الشامل بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في سوريا إذ وفّر هذان المجالان المواضعيان مدخلين حياديين لتبدأ منظمة العمل الدولية بوضع أساس عمل تنموي على مدى أطول في بلد عانى من أزمة طال أمدها.

علاوة على ذلك، وجد التقييم أنّ المشاريع الثلاثة كانت **فعالة** بطرق شتّى إذ حققت جميعها أهدافها المعلنة، كما تخطّى البعض منها عدداً من الغايات. ساهمت كافة المشاريع في برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها ومخرجات البرنامج القطري وأهداف التنمية المستدامة. لقد كان هناك عدد من التحسّنات الملموسة التي حصلت كنتيجة مباشرة للمشاريع. مكّنت المشاريع الهيئات الثلاثية من المشاركة في الحوار الاجتماعي حول مسألتين عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية. علاوة على ذلك، ساعدت المشاريع على توعية الأطفال العاملين وأسرهم والمجتمع المدني والهيئات الثلاثية والشركاء الأمميين حول أسوأ أشكال عمل الأطفال. وأعدّت المشاريع مسودة خطط عمل وطنية لسوريا في مجالي عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية. كان المستفيدون من منهجية دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والاعلام (سكريم) (SCREAM) - الأطفال العاملون وأسرهم والمجتمع المدني على حد سواء - راضين للغاية عن

جودة الخدمات وتقديمها. بشكل عام، قدّرت الهيئات الثلاثية التي شاركت في ورش عمل بناء القدرات محتوى التدريبات التقني الغنيّ ولكنّها كانت تودّ [الحصول على] المزيد من الفرص لتطبيق المعلومات بطرق عملية. سُرّ المشاركون في الجولة الدراسية بفرصة زيارة الأردن واستلهام أتمتة محتملة لوظائف مديرية تفتيش العمل في سوريا.

بالنسبة إلى **الكفاءة**، كان هناك عدد من الطرق التي خُصّصت فيها الموارد المالية بكفاءة وعلى نحو استراتيجي، بما في ذلك تقاسم التكلفة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول عمل الأطفال والمدخرات التي ازدادت نتيجة ورشتي عمل تدريبيتين لمركز التدريب الدولي توجّب نقلهما من التنفيذ وجهاً لوجه إلى التنفيذ عن بُعد بسبب القيود التي فرضتها الجائحة والمدخرات الكبيرة جرّاء تراجع قيمة العملة السورية. استخدمت المدخرات لتطبيق المزيد من أنشطة المشاريع وتخطّي الغايات والانفاق على معدات خاصة بالسلامة والصحة المهنية لأتمتة عمل مديرية تفتيش العمل السورية. من جهة أخرى، كان هناك بعض **أوجه انعدام الكفاءة المرتبطة بالتأخير في الدفع إلى الشركاء** التي أعزيت إلى معاملات بيروقراطية كما إلى الحاجة إلى معالجة الشؤون المالية من خلال مكتب منظمة العمل الإقليمي للدول العربية بدلاً من في سوريا بسبب عدم عمل نظام منظمة العمل الدولية المالي في ذلك البلد. علاوة على ذلك، لم تُخَصَّص ميزانية لإدماج المخاوف المرتبطة بالمساواة بين الجنسين. لم يتمّ تحقيق بعض النواتج من جميع المشاريع في الوقت المناسب. واجهت المشاريع الثلاث جميعها حالات تأخير في التطبيق بسبب الاستجابة للجائحة وصعوبات في الحصول على الموافقات الحكومية التي كانت مطلوبة للقيام بأنشطة مختلفة في الوقت المناسب ومعطيات الواقع العملية للتنفيذ في دولة هشة. كان لمشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول عمل الأطفال ثلاثة تمديدات من دون كلفة. من ناحية التخصيص الكفوء للموظفين الإداريين، خصّصت وثاق تصميم المشروع موظفاً إدارياً واحداً في سوريا للمشاريع الثلاث وهو منسّقة المشاريع الوطنية. أعلن المخبرون الرئيسيون بالإجماع أنّه لم يكن هناك عدد كاف من الموظفين على الأرض في سوريا. من ناحية تحسين كفاءة تعيين الموظفين، أشار العديد من المخبرين الرئيسيين إلى أنّ مستوى مناسب أكثر لتعيين الموظفين كان من الممكن أن يكون وجود موظف دولي واحد على الأقل ومنسقة المشاريع الوطنية ومساعد إداري في سوريا مع دعم تقني وأنواع أخرى من الدعم من مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية والمقر الرئيسي للمنظمة على النحو المناسب.

بالنسبة إلى **الأثر**، كان بناء قدرات الهيئات المكونة أثراً إيجابياً كبيراً للمشاريع. تطرّقت المشاريع إلى الحاجة إلى بناء قدرات مديريات تفتيش العمل في سوريا التي لم يبقى لها سوى قدرات انخفضت بعد أكثر من عقد من الأزمة شهد استهداف مفتشي العمل أو هجرتهم كلاجئين. بنت المشاريع أيضاً قدرة أصحاب المصلحة الثلاثيين في الحوار الاجتماعي. وشددت ورش عمل بناء القدرات الثلاثية على إمكانية مشاركة الشركاء الاجتماعيين في تفتيش العمل في سوريا وقد كانت المحفّز لإمكانية المضي قدماً بتفتيش العمل الثلاثي. بالإضافة إلى ذلك، بنت ورش العمل القدرات التقنية لأصحاب المصلحة الثلاثيين للمساهمة في إعمال معايير العمل الدولية في سوريا، ولاسيما فيما يتعلق بالاتفاقيات الأساسية المرتبطة بعمل الأطفال ومعايير العمل الدولية المرتبطة بالصحة والسلامة المهنية. علاوة على ذلك، أبدى المستفيدون من التدريب بمنهجية سكريم (SCREAM)– الأطفال العاملون وأسرهم والشركاء المنفذون من المجتمع المدني والشركاء الأمميون وعياً أكبراً حول أسوأ أشكال عمل الأطفال والحق في الانسحاب من عمل الأطفال نحو أعمال خفيفة و/أو العودة إلى المدرسة. أشار عدد من المخبرين الرئيسيين إلى أنّه كان من الممكن تحسين أثر المشاريع بميزانيات أكبر وبالمزيد من الوقت للتطبيق والمزيد من التركيز على بناء البيئة المؤاتية في سوريا على صعيد القانون والسياسات.

أمّا بالنسبة إلى **الاستدامة**، علّق العديد من أصحاب المصلحة قائلين أنّه من الصعب على مشاريع قصيرة كهذه أن تكون مستدامة مع فترات تطبيق من 18 و12 و15 شهراً فقط. ولكن، من المحتمل أن يُستكمل عدد من أنشطة المشاريع بعد أن يتمّ إنفاق الأموال، وبالتالي فإنّ آثار هذه المشاريع ستبقى مع مرور الوقت. من بين الأمثلة على ذلك، إدارة حالات عمل الأطفال لزبائن حماية الأطفال التي يستمرّ الشركاء المنفذون من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتأمينها. علاوة على ذلك، اعتمد الشركاء المنفذون منهجية سكريم (SCREAM) التي لا تزال مطبّقة في المساحات الملائمة للأطفال من قبل ميسّري حماية الأطفال باستخدام ميزانيتهم الخاصة. كذلك، ستُستكمل مسودة خطة العمل الوطنية حول مكافحة عمل الأطفال في سوريا 2021-2027 إذ ينوي أصحاب المصلحة وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الوطنية واعتمادها وتطبيقها في نهاية المطاف. من ناحية مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية، ستستمرّ أتمتة تفتيش العمل لأنّ الـ16 من مفتشي العمل لدى مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل ستستمر في استخدام معدات تفتيش العمل والحواسيب التي

قدّمها المشروع. ستُستخدم بعض الأدوات المقدمة كالقائمة المرجعية بأدوات تفتيش العمل المراعية لمنظور النوع الاجتماعي ونماذج التحقيق في الحوادث المهنية والخطوط التوجيهية للكوفيد-19 بشكل منتظم. ستكون غالبية المعارف التي قدّمها المشروع من خلال برامج بناء القدرات قد حسّنت مهارات مفتّشي العمل على أمل أن يطبّقوها في عملهم اليومي. ولكن، أشار بعض المخبرين الرئيسيين إلى أنّه ومع أنّ التدريب سيفيد مفتّشي العمل، قد لا يكون مستوى القدرات كافياً لاستمرار منافع المشروع وقد يحتاجون على الأرجح إلى دعم مستمر لضمان أنّهم يستخدمون الأدوات بشكل مناسب وأنّهم استطاعوا إنهاء الملف التعريفي حول السلامة والصحة المهنية وإعداد سياسة السلامة والصحة المهنية على الصعيد الوطني. وأشار [المخبرون] أيضاً إلى الحاجة إلى الاستمرار بالمتابعة مع الشركاء الاجتماعيين.

استخلص التقييم **درسين: (i)** إنّ ورش عمل بناء القدرات المصحوبة بجولات دراسية ثلاثية بين بلدان الجنوب هي طريقة فعالة لبناء القدرات بشأن السلامة والصحة المهنية وتفتيش العمل؛ و**(ii)** يحتاج تصميم المشاريع في الدول الهشة إلى الأخذ بالاعتبار بمعطيات الواقع العملية لتنفيذ المشاريع في سياقات كهذه. وجد التقييم **ممارستين جيّدتين**: **(i)** إنّ عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية مدخلان حياديان لعمل منظمة العمل الدولية في دول هشة ومتأثرة بنزاعات؛ و(ii) يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تقيم شراكات مع منظمات محلية شريكة تنفيذية ثابتة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسف لإدماج جوانب الوقاية من عمل الأطفال وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في برامج حماية الأطفال القائمة على الصعيد المحلي.

قدّم التقييم **التوصيات** التالية:
1. يحتاج **تصميم المشاريع** في الدول الهشة إلى الأخذ بالاعتبار بمعطيات الواقع العملية لتنفيذ المشاريع في سياقات كهذه وإلى تخصيص وقت ملائم للتنفيذ لحالات النزاع التي طال أمدها. يمكن أن تنظر منظمة العمل الدولية في إدراج عناصر إضافية من نموذج تصميم وثائق المشاريع الخاص بها ضمن نموذج تصميم مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية، بما في ذلك نظرية تغيير وإطار منطقي وإطار للرصد والتقييم واستراتيجية لتحليل المخاطر و/أو الحد منها. على المصمّمين أن يخصّصوا عدداً كافياً من الموظفين على الأرض في الدول الهشة، بمن فيهم [عدد كافٍ من] الموظفين الدوليين والوطنيين، ودعماً إدارياً كافياً وأشكالاً أخرى من الدعم.
2. ينبغي اشتراط وجود **أطر للرصد والتقييم** في تصميم المشاريع مع تخصيص موظفين للقيام بالرصد طوال فترة المشروع ولإعداد تقرير سير أعمال خطيّ واحد على الأقل سنوياً. يجب أن يتضمّن ذلك تحديد المخاطر بشكل منتظم والحد منها وإدارتها.
3. ينبغي على تصميم المشروع أن **يعمم قضايا النوع الاجتماعي** في تحليل الحالة وأهداف المشروع ونواتجها ومؤشراتها وإطار الرصد والتقييم. يجب إدراج بيانات مصنّفة بحسب نوع الجنس في تحليل الحالة والبيانات الأساسية والمؤشرات لكي يكون من الممكن رصد مخرجات المساواة بين الجنسين طوال فترة المشروع وتقييمها بشكل مناسب خلال استعراض منتصف المدة والتقييم الأخير للمشاريع. [يجب] البحث في إدراج هذه العناصر في نموذج وثيقة مشروع.
4. البحث في تعزيز البيئة المؤاتية كمكوّن لمشروع مستقبلي في سوريا ولاسيما **تعزيز الإطار القانوني** وإنهاء العمل السياستي [المنبثق] عن هذه المشاريع (مثلاً، مسودة خطة العمل الوطنية حول مكافحة عمل الأطفال في سوريا). مثلاً، يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تبحث في تقديم مشورة تقنية لإعداد قوانين عمل الأطفال السورية كتشريعات تقيّد توظيف أطفال دون سنّ معيّن تماشياً مع معايير العمل الدولية أو لوائح تنظيمية تمنع الشركات في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من توظيف أطفال تتضمّن عقوبات يمكن تنفيذها.
5. **إبقاء مكتب لمنظمة العمل الدولية على الأرض في سوريا** لترسيخ المكاسب وتنفيذ مشروع جديد والحفاظ على زخم مساعدة سوريا. [يجب] البحث في تزويد هذا المكتب على الأقل بمنسق وطني واحد للمشاريع وبمساعد إداري (برتبة أعلى من G-5 وبعقد مدّته بطول مدّة المشروع) كحدّ أدنى من تعيين الموظفين في سوريا. كذلك، [يجب] البحث في عدد إضافي كافٍ من الموظفين الوطنيين (شؤون مالية ورصد وتقييم وتواصل وحشد الموارد) ولاسيما لدى تعدد المشاريع مع [تأمين] اللوجستيات المناسبة والتزام الحكومة السورية بتسهيل دخول موظفي المكتب الإقليمي للدول العربية في الوقت المناسب إلى سوريا طوال فترة المشروع.
6. اتخاذ خطوات لتعزيز الاعتراف بمنظمة العمل الدولية كفاعل قيّم في **النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام،** في سوريا كما في العالم. يجب أن يكون هناك تعزيز ممنهج أكثر لعمل منظمة العمل الدولية في حالات الأزمات التي طال أمدها على عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية مع استخلاص الدروس من هذه المشاريع في سوريا ومن التحديات التي تمّت مواجهتها. يمكن ويجب استخدام الأزمات كفرص لتعزيز معايير العمل الدولية، بما في ذلك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود 2017 (رقم 205).

7. الاستمرار **بشراكات منظمة العمل الدولية** مع منظمات محلية شريكة تنفيذية ثابتة لوكالات أممية أخرى لإدماج جوانب الوقاية من عمل الأطفال وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في برامج حماية الأطفال القائمة على الصعيد المحلي. [يجب] البحث في شراكة أوسع مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في سوريا وفي توسيع الجوانب المرتبطة بعمل الأطفال لتشمل المزيد من المحافظات في سوريا ولتحقيق أثر أكبر في منطقة جغرافية أوسع.
8. الاستمرار بنموذج بناء القدرات في مجالي السلامة والصحة المهنية/تفتيش العمل لاستكمال **ورش عمل بناء القدرات التقنية المصحوبة بجولات دراسية ثلاثية بين بلدان الجنوب.** الحرص على أن تكون ورش عمل بناء القدرات تشاركية بما فيه الكفاية وأن تتضمن تطبيقات عملية للمشاركين حول النظريات. [يجب] البحث في استخدام أكبر للخبرة المحلية حيث أمكن.

1. خلفية المشاريع

لقد أثّرت عشر سنوات من الأزمة الإنسانية والعنف بشكل عميق على وضع الأطفال في سوريا. ولقد تأثّر كلّ طفل سوري بالعنف والتشرّد وانقطاع الروابط الأسرية ونقص إمكانية الحصول على الخدمات الحيوية تسبب به دمار مادي هائل.[11] الوضع في شمال سوريا مقلق بشكل خاص إذ **نزح الملايين من الأطفال** وإذ فرّت الكثير من الأسر من العنف عدداً من المرّات بحثاً عن الأمان.[12] تدفع **الأسر** أيضاً ثمن أزمة اقتصادية وارتفاع خطر انعدام الأمن الغذائي إذ **يعاني** الكثيرون **لتحمّل كلفة وضع طعام على المائدة. ولم تسهم جائحة كورونا سوى بتعميق هذه الأزمة.**[13] تبقى الأزمة السورية قبل كلّ شيء أزمة حماية. **تستمرّ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال بلا هوادة.**[14]

وضعت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قائمة بـ350209 شخصاً تم التعرف إليهم قتلوا في النزاع في سوريا بين آذار/ مارس 2011 وآذار/ مارس 2021. أكثر من واحد من أصل كلّ 13 كان امرأة – ما مجموعه 26727 امرأة. واحد من أصل 13 تقريباً كان طفلاً: 27126 طفلاً بالتحديد. سُجّل العدد الأكبر لعمليات القتل الموثقة في محافظة حلب، مع مقتل 51731 فرد حُدّدت أسماؤهم. ومن بين المواقع الأخرى حيث حصيلة الوفيات كبيرة جداً ريف دمشق مع 47483 حالة وفاة؛ وحمص مع 40986 حالة وفاة؛ وطرطوس التي فقدت 31369 شخصاً. ولكن، هذا العدد ليس عدداً كاملاً لعمليات القتل المرتبطة بالنزاع في سوريا خلال هذه الفترة – ويجب ألّا يعتبر كذلك وهو يشير إلى أقلّ عدد يمكن التحقق منه ومن المؤكد أنّه عدد أقل من العدد الفعلي لعمليات القتل. [15]

أشارت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في ملاحظتها بشأن اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال فيما يتعلّق بسوريا (2021) إلى أنّه **مع تدمير حوالي 5000 مدرسة في الجمهورية العربية السورية، لا يزال التراجع الحاد في تعليم الأطفال الناتج عن ذلك يشكّل مصدر قلق كبير للسكان.** وأشارت أيضاً إلى أنّ **أكثر من نصف الأطفال السوريين في سنّ الدراسة كانوا خارج المدرسة نتيجة احتلال المدارس وتدميرها وعدم أمانها.**[16]

لحظ المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للنازحين داخلياً خلال مهمّته في الجمهورية العربية السورية في 5 نيسان/ أبريل 2016 أنّ مدى النزاع والتشرّد قد أثّر بشكل كبير على الأطفال الذين اختبر العديد منهم العنف بأنفسهم و/أو شهدوا عنفاً شديداً بما في ذلك قتل أفراد من أسرتهم و/أو انفصالهم عنهم. [17] وأشار المقرّر الخاص إلى أنّه لا يزال يتم التبليغ عن مخاوف ومشاكل مرتبطة بحماية الأطفال، بما في ذلك عمل الأطفال الناتج عن فقدان الآباء لسبل المعيشة والاتجار والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والزواج المبكر والقصري. [18]

منذ عام 2020، يؤثّر التضخّم المفرط بشكل مدمّر على الأسر مع ازدياد آليات التكيف السلبية. **يأكل الآباء أقل حتى يتمكنوا من إطعام أطفالهم، ويرسلونهم إلى العمل بدلاً من المدرسة ويواجه الفتيان والفتيات خطر الزواج المبكر أو القصري.**[19] وفي الوقت نفسه، نظام التعليم منهكٌ وغير ممول بالقدر الكافي ومجزّئ. بحلول بداية عام 2021، لم يكن من الممكن استخدام مدرسة من أصل كل ثلاث مدارس داخل سوريا لأنّها دُمّرت أو تضرّرت أو كانت تُستخدم

[11] https://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis
[12] https://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis
[13] https://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis
[14] https://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis
[15] https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27531&LangID=E
[16] لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات (2021)، ملاحظة – اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182): الجمهورية العربية السورية
[17] المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للنازحين داخلياً خلال مهمّته في الجمهورية العربية السورية في 5 نيسان/ أبريل 2016، A/HRC/32/35/Add.2, الفقرة 67.
[18] المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للنازحين داخلياً خلال مهمّته في الجمهورية العربية السورية في 5 نيسان/ أبريل 2016، A/HRC/32/35/Add.2, الفقرة 67.
[19] https://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis

لأغراض عسكرية. **حوالي 2.45 مليون طفل في سوريا خارج المدرسة في حين أنّ الأطفال القادرين على حضور الصفوف غالباً ما يتعلّمون في صفوف مكتظة وفي مبانٍ حيث منشآت المياه والإصحاح والكهرباء والتدفئة أو التهوية غير كافية.**[20] قبل النزاع، كان التسجيل في المدارس الابتدائية شبه عام ونسب الالمام بالقراءة والكتابة مرتفعة. حالياً، تشير التقديرات إلى أنّه لدى سوريا إحدى أدنى معدلات الالتحاق بالمدرسة في العالم. لا يتلقّى ما يُقدّر بنصف مجموع الأطفال اللاجئين السوريين أيّ تعليم، وفي بعض البلدان المجاورة، الرقم أسوأ.[21]

يتّسم سوق العمل السوري بما يلي: (أ) شهد البلد **انهياراً سوقياً وتضخّماً وانخفاضاً لقيمة العملة** ونهباً ودماراً؛ [22] (ب) تُقدّر **نسبة السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بـ83 في المائة؛**[23] (ج) **أكثر من 50 في المائة من اليد العاملة عاطلة عن العمل**[24] **مع تأثّر الإناث بشكل متفاوت؛** [25] (ج) **فرص اقتصادية محدودة وضائقة اجتماعية اقتصادية واضطراب سبل المعيشة؛** [26] (د) يشكّل نقص فرص العمل والأموال النقدية تحديين كبيرين تواجههما غالبية الـ6.2 مليون نازح داخلي من سوريا كما العديد من المجتمعات المضيفة؛[27] (ه) **زيادة عدد الأطفال المنخرطين في عمل الأطفال، بما في ذلك في ظروف خطرة وهشّة؛**[28] وخلال عام 2019، ساهمت الأزمة المالية في لبنان وعوامل أخرى في تسريع انخفاض قيمة سعر صرف **الليرة السورية** التي **خسرت ثلاثة أضعاف قيمتها منذ العام 2019** في السوق السوداء مما أدّى إلى المزيد من الانخفاض في القدرة الشرائية للأسر.[29] وأخيراً، هناك فروق كبيرة في معطيات الواقع والتحديات التنموية بين المناطق الريفية والحضرية وبين مختلف المناطق والمحافظات التي يبقى البعض منها خارجاً عن سيطرة السلطات المركزية.[30]

من أجل معالجة هذه المشاكل، أعدّت منظمة العمل الدولية ثلاثة مشاريع منفصلة. أوّلاً، هدف مشروع **الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا** (مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول عمل الأطفال) إلى الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في المجتمعات المستضعفة في سوريا عبر مقاربة مدمجة، ممنهجة تجمع بين الاستجابة الإنسانية والأنظمة الوطنية القائمة. وكانت أهداف هذا المشروع: (1) تعزيز المعلومات المتوفرة للتخطيط ولتدخلات البرنامج؛ و(2) إدماج عمل الأطفال بشكل فعال في التدخلات الإنسانية؛ و(3) تعزيز القدرة المحلية على منع عمل الأطفال والتصدي له؛ و(4) تعزيز فرص التدريب المهني للشباب وآباء الأطفال العاملين كمخرج من عمل الأطفال. منذ عام 2018، تعمل منظمة العمل الدولية مع الشركاء الوطنيين والدوليين في سوريا للحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في المجتمعات المستضعفة من خلال الوقاية وسحب الأطفال العاملين والأطفال المعرضين لخطر عمل الأطفال وإعادة تأهيلهم.[31]

ثانياً، ركّز مشروع **اعتماد مقاربة متعددة القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة مواطن ضعف متعددة في محافظتين في سوريا** (المموّل من اليونيسف) على حماية الأطفال السوريين في حلب وطرطوس من عمل الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكاله، وتسهيل الوصول إلى سبل المعيشة والعمالة لأفراد أسرة الأطفال العاملين. وكانت أهداف هذا المشروع: (1) تعزيز قدرات مدراء الحالات للاستجابة للأطفال المنخرطين في أسوأ أشكال عمل الأطفال وتحديدهم والتعامل معهم؛ و(2) تحسين تحديد الأطفال المعرضين لعمل الأطفال وإحالتهم ومتابعتهم من خلال مراكز مجتمعية؛ و(3) تعزيز الأنظمة والسياسات والبرامج لتعزيز العمل المشترك ضدّ أسوأ أشكال عمل الأطفال.[32]

---

[20] hhttps://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis

[21] الاستعراض الدوري الشامل للجمهورية العربية السورية (2016)، ملخّص من إعداد مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تماشياً مع الفقرة 15(ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16. مجلس حقوق الانسان. A/HRC/WG.6/26/SYR/3. الورقة المشتركة 7 المقدّمة من: منظمة MADRE، نيويورك (الولايات الأمريكية المتحدة) وعيادة حقوق الانسان والعدالة الجندرية، جامعة City في مدرسة نيويورك للحقوق – لونغ أيلاند سيتي، نيويورك (الولايات الأمريكية المتحدة) والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية جنيف، (سويسرا).https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/syrian_arab_republic/session_26_-_november_2016/a_hrc_wg.6_33_syr_1_e_0.pdf

[22] https://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/sustainable-development.html

[23] https://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/sustainable-development.html

[24] https://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/sustainable-development.html

[25] القوى العاملة من الرجال كـ% من السكان الذين هم في سنّ العمل 36% ؛ القوى العاملة من النساء كـ% من السكان الذين هم في سن العمل 7% (2020) https://www.ilo.org/gateway/faces/home/statistics?_adf.ctrl-state=mtyj19s1w_4&locale=EN&countryCode=SYR

[26] https://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/sustainable-development.html

[27] https://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/sustainable-development.html

[28] لجنة حقوق الطفل 2019 – لجنة حقوق الطفل ملاحظات ختامية حول التقرير الدوري الخامس للجمهورية العربية السورية، 6 آذار/ مارس 2019، CRC/C/SYR/CO/5

[29] الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة 2021-2023، مسودة 27 أيلول/سبتمبر، 2020.

[30] الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة 2021-2023، مسودة 27 أيلول/سبتمبر، 2020.

[31] https://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_818402/lang--en/index.htm

[32] https://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_818405/lang--en/index.htm

ثالثاً، سعى مشروع **التخفيف من آثار جائحة كورونا في مكان العمل في سوريا** (مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية) إلى تعزيز تفتيش العمل وخدمات السلامة والصحة المهنية وتعزيز الحوار الاجتماعي والامتثال لتشريعات العمل الوطنية ومعايير العمل الدولية. وتضمّنت أهداف المشروع ما يلي: (1) زيادة القدرة المؤسساتية لإدارات العمل؛ و(2) تعزيز الحوار الاجتماعي وقوانين علاقات العمل وإجراءاتها ومؤسساتها؛ و(3) زيادة القدرة لضمان ظروف عمل آمنة وصحية.[33]

إنّ منظمة العمل الدولية هي الوكالة المنفّذة. إنّ شركاء منظمة العمل الدولية في هذا التعاون هم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية والاتحاد العام لنقابات العمال وغرفة الصناعة في دمشق والشركاء الدوليون والمجتمع المدني.

2. خلفية التقييم

إنّ هذا [التقييم] **تقييم مستقل للمجموعة النهائية من المشاريع الثلاث**. مع أنّه كان لكلّ مشروع تركيز ومقاربة وفترة تطبيق مختلفة، ساهم كل مشروع في الهدف الشامل وهو تعزيز قدرة الحكومة على **النهوض بالامتثال بالتشريعات الوطنية والحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال**. الهدف من [التقييم] هو دراسة **ملاءمة** المشاريع الثلاث **واتساقها وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها وأثرها المحتمل.** سيوثّق [التقييم] أبرز الإنجازات والتحديات والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة كما سيقدم توصيات في مجالي عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية وهو يسعى إلى:

- تقييم مدى مساهمة المشاريع مجتمعةً في **مخرجات البرنامج القطري** الشاملة و**النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في سوريا؛**
- تحديد مدى **تحقيق** المشاريع **لأهدافها المعلنة؛**
- دراسة **أثر** المشاريع من ناحية **التحسّن المستمرّ المحقق؛**
- تقديم **توصيات** حول كيفية البناء على الإنجازات والمسارات الممكنة/ الأهداف والنتائج المرجوّة من المشاريع أو المراحل المستقبلية ذات الصلة
- توثيق **الدروس المستخلصة** وقصص النجاح و**الممارسات الجيدة** لتعزيز الخبرات المكتسبة إلى أقصى حدّ.

درس التقييم جميع أنشطة المشاريع المطبّقة من **1 أيار/ مايو 2019 إلى 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 (مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول عمل الأطفال) ومن 1 أيلول/ سبتمبر 2020 إلى 30 أيلول/ سبتمبر 2021 (مشروع اليونيسف حول عمل الأطفال) ومن 1 آب/ أغسطس إلى 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 (مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية).** أخذ التقييم بعين الاعتبار مدة المشروع والموارد المتاحة والقيود السياسية البيئية. إنّ التقييم مؤطّر باستراتيجية منظمة العمل الدولية للشركات ومبادرات تعزز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وقد أخذ بالاعتبار بظروف العمل الصعبة جدّاً التي تنطبق على سوريا.

يمتد النطاق الجغرافي للتقييم **على امتداد البلد وهو يتماشى مع نطاق المشاريع المحصورة بشكل عام بدمشق وبالمحافظات حيث نُفّذت أنشطة المشاريع أي ريف دمشق وحلب وحمص وطرطوس**. من بين المواضيع الجامعة، أخذ التقييم بالاعتبار بشكل خاص بإدماج تعميم منظور النوع الاجتماعي وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة ومعايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي والاستدامة البيئية كما المساهمة في أهداف التنمية المستدامة والاستجابة للكوفيد-19.

أجري هذا التقييم على مدى 41 يوماً عمل بدءاً من منتصف أيلول/ سبتمبر 2021 وحتّى نهاية كانون الثاني/ يناير 2022.

تمّ التقييم على ثلاث مراحل.

[33] https://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_818405/lang--en/index.htm

المرحلة 1: الاستعراض المستندي وإعداد التقرير الاستهلالي
استعراض مستندي أوليّ يستند على وثائق المشاريع وموادها التي وفّرها مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية كما على مناقشات أولية مع أبرز موظفي المشاريع في منظمة العمل الدولية في سوريا وفي مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية. كان الهدف العام من المرحلة 1 استخلاص استنتاجات مبدئية حول مسائل رئيسية وتحديد المسائل التي يجب الانتباه إليها بشكل خاص في المرحلة 2.

المرحلة 2: مقابلات مع مخبرين رئيسيين ومناقشات مجموعات تركيز (عن بُعد) مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية والمانحين والشركاء الرئيسيين في المشاريع
إنّ هذه المرحلة رهن نتائج المرحلة 1 ومن المتوقّع أن تأخذ شكل مناقشات فردية وجماعية على حد سواء (عن بُعد مع ترجمة وعلى الأرض بدعم من مستشار وطني) مع منظمة العمل الدولية وموظفي المشاريع المقيمين في المنطقة و/أو في بيروت والمستشارين الذين عملوا على المشاريع والشركاء في المشاريع وأصحاب المصلحة الأساسيين في المشاريع. خلال هذه المرحلة، سيستمرّ أيضاً التواصل عبر الهاتف والرسائل الالكترونية مع المسؤول(ين) الداعم(ين) للمشاريع في فريق العمل اللائق والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ووحدة الحوار الاجتماعي والثلاثيّة في منظمة العمل الدولية وإدارة العمل في منظمة العمل الدولية، تفتيش العمل/ قسم السلامة والصحة المهنية.

المرحلة 3: إعداد التقرير ووضع اللمسات الأخيرة عليه
ستُعنى هذه المرحلة بشكل أساسي بإعداد تقرير التقييم ووضع اللمسات الأخيرة عليه وقد تتضمّن أيضاً اتصالات متواصلة عبر البريد الالكتروني والهاتف مع المسؤول(ين) الداعم(ين) للمشروع في فريق العمل اللائق والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ووحدة الحوار الاجتماعي والثلاثية في منظمة العمل الدولية وإدارة العمل في منظمة العمل الدولية، تفتيش العمل/ قسم السلامة والصحة المهنية ومع فريق منظمة العمل الدولية في سوريا وفرق المشاريع ومع جهات أخرى حسب الحاجة.

الزبائن الرئيسون للتقييم هم مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في سوريا والهيئات الحكومية والشركاء الأمميّون والمنظمات غير الحكومية والمانحون ومن بين المستخدمين الثانويين أصحاب مصلحة آخرون في المشاريع ووحدات داخل منظمة العمل الدولية قد تستفيد بشكل غير مباشر من المعرفة التي يولّدها التقييم.

3. المنهجية

3.1 معايير التقييم
سيتطرّق التقييم إلى معايير تقييم منظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية ومن بينها:

- **الملاءمة:** مدى استجابة أهداف التدخل إلى حاجات المستفيدين والحاجات العامة والقطرية وحاجات الشركاء/ المؤسسات والسياسات والأولويات واستمرارها بالقيام بذلك إذا تغيّرت الظروف
- **الاتساق:** توافق التدخل مع تدخلات أخرى في بلد أو قطاع أو مؤسسة.
- **الفعالية:** مدى ما حقّقه أو ما من المتوقّع أن يحقّقه التدخل وأهدافه ونتائجه، بما في ذلك أي نتائج تختلف من مجموعة إلى أخرى.
- **الكفاءة:** مدى ما حقّقه أو ما من المحتمل أن يحقّقه التدخل بطريقة اقتصادية وفي الوقت المناسب
- **الأثر:** مدى ما ولّده أو ما من المتوقع أن يولّده التدخل من آثار بارزة إيجابية أو سلبية مقصودة أو غير مقصودة على مستويات أعلى
- **الاستدامة:** مدى استمرار أو احتمال استمرار المنافع الصافية للتدخل
- **الثلاثية والشراكات:** مدى تحسّن قدرة الهيئات الثلاثية المكوّنة لمنظمة العمل الدولية والشركاء الرئيسيين وإمكانية تصديها لتحديات إدارة العمل وأدوارها في تطبيق المشاريع
- **النوع الاجتماعي:** سيُدمِج هذا التقييم المساواة بين الجنسين كشاغلٍ مشترك في منهجيته وجميع المنجزات، بما في ذلك في التقرير النهائي.

3.2 أساليب التقييم وأدوات جمع البيانات
من أجل تعزيز مصداقية نتائج التقييم والفائدة منها، استخدم التقييم مزيجاً من مصادر بيانات جُمعت بأساليب مختلفة. يتضمّن التقييم **بيانات أولية** جُمعت مباشرة من أصحاب المصلحة وهي [تتمحور] حول تجربتهم الشخصية مع التدخل.

جُمعت هذه البيانات من خلال مقابلات مع مخبرين رئيسيين ومناقشات مجموعات تركيز ومن خلال بعض الملاحظات (أنظر الملحق 1 للاطلاع على قائمة الذين أجريت مقابلات معهم والمشاركين في مناقشات مجموعات التركيز). وتضمّن التقييم أيضاً **بيانات ثانوية** تتألف من أدلة مستندية ذات صلة مباشرة بالتقييم كتقارير منشورة على الصعيدين الوطني والدولي ووثائق المشاريع وتقارير رصد واستعراضات سابقة وخطط استراتيجية قطرية وتقارير أبحاث (أنظر الملحق 2 للاطلاع على قائمة المستندات). جُمعت هذه البيانات من خلال استعراض مستندي لوثائق المشاريع ومواد أخرى ذات صلة وقد استُخدمت للتحقق من بيانات نوعية جُمعت مباشرة من أصحاب المصلحة. استخدم تحليل البيانات **التثليث** حين أمكن. يسهّل التثليث التصديق على البيانات من خلال التحقق منها عبر مقاطعتها بين أكثر من مصدرين ويختبر تناسق النتائج التي تم الحصول عليها من خلال أدوات مختلفة ويزيد احتمال السيطرة على بعض المخاطر أو أسباب متعددة تأثّر على النتائج أو تقييمها.

تضمّنت منهجية التقييم أساليب متعددة ومنها تحليل كلّ من البيانات الكمية والنوعية، حيث أمكن. تتضمّن [المنهجية] ما يلي ولكنّها لن تقتصر عليه:

- استعراض مستندي لوثائق المشروع والمواد ذات الصلة؛
- عروض/ [لقاءات] تمهيدية مع الموظفين المتوفرين الذين عملوا في إطار المشروع وأصحاب المصلحة والشركاء الأساسيين في المشروع لشرح عملية التقييم التشاركي ومنهجيته وأهدافه ومبادئه؛
- مقابلات مع الموظفين الذين عملوا في إطار المشروع والشركاء في المشروع والهيئات المكوّنة وأصحاب المصلحة الأساسيين في المشروع؛
- مقابلات مع المسؤول(ين) الداعم(ين) في فريق العمل اللائق والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ووحدة الحوار الاجتماعي والثلاثية في منظمة العمل الدولية وإدارة العمل في منظمة العمل الدولية، تفتيش العمل/ قسم السلامة والصحة المهنية؛
- تحليل البيانات، بما في ذلك البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس وتحليل جنساني؛
- شاركت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وأصحاب المصلحة الأساسيون، بمن فيهم المانح، في تنفيذ التقييم، بما في ذلك في تقديم مساهمات في الأطر المرجعية ووضع اللمسات الأخيرة على التقرير.

تم تأمين مشاركة أصحاب المصلحة من خلال التالي:

- مشاورات رسمية في بداية التقييم
- استعراضهم لمسودّة التقرير
- رأيهم بالقرير النهائي
- مشاورات تضمّنت جميع الممثلين الثلاثيين
- مشاورات مع أصحاب المصلحة، نساءً ورجالاً
- مقابلات مع متلقين مباشرين لخدمات المشروع، بمن فيهم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والشركاء الاجتماعيون
- مقابلات مع موظفين أساسيين في المشروع وموظفين داعمين للمشروع على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد المقر الرئيسي
- مناقشات مجموعات التركيز مع مستفيدين من المشروع ومنهم أطفال عاملون ومفتشو العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ونقابات وغرفة الصناعة في دمشق.

يُجرى التقييم وفقًا للقواعد والمعايير والضمانات الأخلاقية على النحو التي وردت عليه في وثيقة "معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة"، فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، 2016.

3.3 أسئلة التقييم الرئيسية

أسئلة التقييم الرئيسية، كما هي مستمدّة من الأطر المرجعية، موجودة في **مصفوفة التقييم** (أنظر الملحق 5).

3.4 القيود

كان التقييم مقيّداً بمحدودية حركة المستشارين بسبب القيود التي فرضتها الجائحة وعدم القدرة على تأمين إذن السفر إلى المحافظات لحضور مناقشات مجموعات التركيز في الوقت المناسب مما يعني أنّه تعذّر إجراء مناقشات مجموعات التركيز المخطط لها مع الأطفال العاملين في حلب. تبعاً لذلك، جُمعت البيانات الأولية عن بُعد، باستثناء منقاشتي

مجموعتي تركيز عُقدتا في دمشق بمشاركة مترجم محلي. لم يستفد المقيّم من أنواع الملاحظة التي تنطوي عليها المهمات الميدانية. وقد شكّلت اللغة حاجزًا إذ قُدّمت بعض الوثائق بالعربية من دون إرفاق الترجمة وتمت الاستعانة بالترجمة لجميع مناقشات مجموعات التركيز كما لحوالي 8 من أصل ما مجموعه 17 مقابلة مع المخبرين الرئيسيين. ومن بين القيود الأخرى، الترجمة غير الكاملة أو الناقصة لوثائق المشاريع [المستخدمة] في استعراض المستندات. كما أنّ انقطاع التيار الكهربائي في المحافظات التي تنفّذ فيها المشاريع فرض قيودًا إضافية على مجموعات التركيز لناحية مكان إجراء المناقشات. ومن بين القيود الأخرى، نقص البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس وتحليل جنساني محدود جداً أو غائب في وثائق المشاريع، ما قد يكون قد حال دون إجراء تقييم جنساني شامل على النحو المطلوب في نماذج منظمة العمل الدولية للتقييمات النهائية. كما قُيّد المشروع بنُدرة وثائق رصد مشروعي الحساب التكميلي للميزانية العادية. إضافةً إلى ذلك، تعتمد الكثير من التحليلات على وجهات نظر المخبرين الرئيسيين إذ إنّ الوثائق المتوفرة للتحقّق من البيانات الأولية محدودة. كان التثليث ممكناً في حالات محدودة.

4. نتائج التقييم الرئيسية

4.1 الملاءمة

مدى استجابة أهداف التدخل وتصميمه إلى حاجات المستفيدين والحاجات العامة والقطرية وحاجات الشركاء/المؤسسات والسياسات والأولويات واستمرارها بالقيام بذلك إذا تغيّرت الظروف. هل يحقق التدخل النتيجة الصواب؟ [34]

4.1.1 هل تصاميم المشاريع مناسبة لمعالجة المشاكل المطروحة؟

من ناحية المجالات المواضعية، اعتُبر عمل الأطفال والصحة والسلامة المهنية **مجالين محايدين للتدخل في بيئة مسيّسة ومعقّدة جدّاً لإعداد البرامج لكي تنخرط منظمة العمل الدولية مجدداً في سوريا بعد [مرور] بضع سنوات لم تكن فيها حاضرةً في البلاد خلال الحرب** التي بدأت عام 2011. علاوة على ذلك، كان هذان المجالان استراتيجيين لأن جميع أصحاب المصلحة استطاعوا أن يتّفقوا على أنّ مساعدة الأطفال قضيّة نبيلة وعلى أنّ جانب السلامة والصحة المهنية كان مرتبطاً بذلك بالنسبة إلى التفتيش والانفاذ وبناء قدرات المفتشين لرصد عمل الأطفال والتحقيق بشأنه. [35] الرجاء الرجوع إلى قسم الممارسات الجيدة للغوص بشكل أعمق في هذين المجالين باعتبارهما تدخّلين ذات صلة بالسياق السوري.

بالنسبة إلى الوقت المقترح للتدخلات، كان مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول عمل الأطفال مصمماً أصلاً لثلاث سنوات ولكن تمّت الموافقة عليه لـ18 شهراً فقط. وتمت الموافقة على مشروع اليونيسف حول عمل الأطفال لإطار زمني يمتدّ على 12 شهراً. وتمت الموافقة على مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية لـ15 شهراً. **أجمع المخبرون الرئيسيون على أنّ هذه الأطر الزمنية كانت غير مناسبة وغير واقعية لمعالجة مشاكل عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية بطريقة مستدامة في السياق السوري.** [36] حصل مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول عمل الأطفال على ثلاثة تمديدات من دون كلفة بما يعكس صعوبة سياق التنفيذ. مثلاً، كان الوضع الأمني في سورياً صعباً مع حصول انفجارات عامي 2019 [37] و2021 [38] ومع عرقلة الوضع الأمني للحركة بين محافظات المشاريع والعاصمة. للمزيد من الأمثلة حول سياق التنفيذ الصعب، الرجاء الاطلاع على فقرة "الكفاءة". علاوة على ذلك، كانت هذه الأطر الزمنية غير ملائمة للقيام بعمل سياستي مُتقن في سياق تنفيذي كهذا. مثلاً، سعى مشروع اليونيسف حول عمل الأطفال إلى التشاور بشأن مسودة خطة العمل الوطنية حول مكافحة عمل الأطفال في سوريا وإعدادها والتصديق والموافقة عليها ضمن الإطار الزمني للمشروع وهو أمر لم يكن ممكناً. بدلاً من ذلك، هناك مسودة سياسة وهي أساس للتشاور والتصديق [يمكن] تطويرها لتصبح سياسة نهائية من أجل التماس موافقة نهائية. يحتاج العمل السياستي المُتقن إلى الوقت لتحقيق الإنجازات ويضيف التصديق مع أصحاب المصلحة طبقةً إضافيةً من الوقت الذي لم يكن كافياً في نهاية المطاف. [39]

---

[34] https://www.oecd.org/dac/evaluation/daccriteriaforevaluatingdevelopmentassistance.htm . *تعني "الاستجابة لـ" أنّ أهداف التدخل وتصميمه يأخذان بالاعتبار بالظروف الاقتصادية والبيئية والانصاف والظروف الاجتماعية والاقتصاد السياسي والقدرات التي يتمّ [التدخل] فيها. تتضمّن "الشركاء/المؤسسات" الحكومة (الوطنية والإقليمية والمحلية) ومنظمات المجتمع المدني وهيئات خاصة ودولية مشاركة في تمويل التدخل و/أو تنفيذه و/أو الاشراف عليه. يتضمّن تقييم الملاءمة النظر إلى الاختلافات والمقايضات بين مختلف الأولويات أو الحاجات ويتطلّب تحليل أيّ تغيّرات في السياق لتقييم مدى تكييف أو احتمال تكييف التدخل ليبقى ملائماً.* *يُعرف المستفيدون بـ"الأفراد أو المجموعات أو المنظمات الذين يستفيدون مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانوا مستهدفين أم لا، من التدخل التنموي." قد تُستخدم أيضاً مصطلحات أخرى كأصحاب الحقوق أو الأشخاص المتأثرين.*

[35] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[36] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[37] https://www.aljazeera.com/news/2019/11/deadly-car-bomb-blasts-rip-bus-terminal-syria-al-bab-191116111934634.html

[38] https://www.theglobeandmail.com/world/article-roadside-bombs-hit-military-bus-in-syria-capital-killing-13/

[39] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

بالنسبة إلى **ملاءمة وثائق تصميم المشاريع**، يبدو أنّه هناك **مشكلة عامة لا تنفرد بها هذه المشاريع بالتحديد.** مثلاً، لا يحتوي نموذج الحساب التكميلي للميزانية العادية على عناصر أساسية من نموذج منظمة العمل الدولية لوثائق المشروع،[40] كنظرية التغيير أو الإطار المنطقي أو مصفوفة الرصد والتقييم، وهي تكون عادةً مطلوبة لمشاريع التعاون الإنمائي. لمشروع اليونيسف مذكرة مفاهمية تحتوي على العناصر التالية من عناصر نموذج منظمة العمل الدولية لوثائق المشروع: الخلفية والتبرير واستراتيجية المشروع والإطار المنطقي والميزانية القائمة على النواتج ولكنّها لا تحتوي على تحليل للمخاطر وخطة للرصد والتقييم وترتيبات إدارية أو نظرية تغيير. قد تكون هذه [المسألة] **مسألة عامة قائمة على النموذج المستخدم بعينه**. كان تضمين وثيقة تصميم اليونيسف تحليل للمخاطر واستراتيجية للحد من المخاطر سيساعد على التخطيط للتحديات المحتملة في البيئة التنفيذية المعقّدة في سوريا والحدّ منها. **كان من الممكن أن يساعد إدراج أطر منطقية وأطر للرصد والتقييم في جميع المشاريع في التخطيط لتوقيت الأنشطة ورصدها الممنهج ربما لتفادي مشاكل التنفيذ في الوقت المناسب وإعادة تعديل الجدول الزمني للمشاريع تبعاً لذلك.** للمزيد من المناقشات [حول هذا الموضوع]، الرجاء الاطلاع على قسم "الكفاءة".

4.1.2 هل كانت أهداف المشاريع وتصاميمها ذات صلة نظراً إلى السياق السياسي والاقتصادي والمالي؟

كانت أهداف المشاريع وتصاميمها جميعها ذات صلة كبيرة بالنسبة إلى السياق السياسي في سوريا. أشارت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات[41] في تعليقها عام 2021 على تطبيق سوريا لاتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال إلى أنّه **مع تدمير حوالي 5000 مدرسة في الجمهورية العربية السورية، لا يزال التراجع الحاد في تعليم الأطفال الناتج عن ذلك يشكّل مصدر قلق كبير للسكان.** وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنّ **أكثر من نصف الأطفال السوريين في سنّ الدراسة، الذين يصل عددهم إلى 2.4 مليون، كانوا خارج المدرسة نتيجة احتلال المدارس وتدميرها وعدم أمانها.**[43] علاوة على ذلك، أشارت اللجنة إلى أنّه، وبحسب ما قاله المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للنازحين داخلياً خلال مهمّته في الجمهورية العربية السورية في 5 نيسان/ أبريل 2016،[42] **قد أثّر مدى النزاع والتشرّد بشكل كبير على الأطفال الذين اختبر العديد منهم** العنف بأنفسهم و/أو شهدوا عنفاً شديداً بما في ذلك **قتل أفراد من أسرتهم و/أو انفصالهم عنهم.** وأشار المقرّر الخاص إلى أنّه لا يزال يتم التبليغ عن **مخاوف ومشاكل مرتبطة بحماية الأطفال، بما في ذلك عمل الأطفال الناتج عن فقدان الآباء لسبل المعيشة** والاتجار والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والزواج المبكر والقصري.[43] علاوة على ذلك، **عندما بدأت جائحة كورونا بالانتشار، ونتيجة للحجر، زاد إقفال المدارس خطر عمل الأطفال.**[44]

في الوقت نفسه، نظام التعليم مرهقٌ وغير ممول بالقدر الكافي ومجزّئ.[45] بحلول بداية عام 2021، لم يكن من الممكن استخدام مدرسة من أصل ثلاث داخل سوريا لأنّها كانت مدمّرة أو متضرّرة أو كانت تُستخدم لأغراض عسكرية. **حوالي 2.45 مليون طفل في سوريا خارج المدرسة في حين أنّ الأطفال القادرين على حضور الصفوف غالباً ما يتعلّمون في صفوف مكتظة وفي مبانٍ حيث منشآت المياه والإصحاح والكهرباء والتدفئة أو التهوية غير كافية.**[46] قبل النزاع، كان التسجيل في المدارس الابتدائية شبه عام ومعدلات الالمام بالقراءة والكتابة مرتفعة. حالياً، تشير التقديرات إلى أنّه لدى سوريا **إحدى أدنى معدلات الالتحاق بالمدارس في العالم** ولا يتلقّى ما يُقدّر بنصف مجموع الأطفال اللاجئين السوريين أيّ تعليم.[47]

بالنسبة إلى الملاءمة مع السياق، **سعت المشاريع الثلاث إلى التطرّق إلى معدّل انتشار عمل الأطفال في سوريا وأثره من خلال مقاربات عدّة وهي الوقاية والإزالة وإعادة الادماج فضلاً عن بناء قدرات كلّ من الجهات المسؤولة أيّ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والشركاء الاجتماعيين والشركات والمجتمع المدني ومفتّشي العمل لكي تقوم**

---

[40] منظمة العمل الدولية (لا تاريخ)، *دليل إلى نموذج منظمة العمل الدولية لوثائق المشروع.*

[41] لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات (2021)، ملاحظة – اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182): الجمهورية العربية السورية

[42] لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات (2021)، ملاحظة – اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182): الجمهورية العربية السورية

[43] منظمة العمل الدولية (2021)، *ورقة قضايا حول جائحة كورونا والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.*

[44] https://www.unicef.org/press-releases/after-almost-ten-years-war-syria-more-half-children-continue-be-deprived-education

[45] https://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis

[46] الاستعراض الدوري الشامل للجمهورية العربية السورية (2016)، ملخّص من إعداد مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تماشياً مع الفقرة 15(ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16. مجلس حقوق الانسان. A/HRC/WG.6/26/SYR/3. الورقة المشتركة 7 المقدّمة من: منظمة MADRE، نيويورك (الولايات الأمريكية المتحدة) وعيادة حقوق الانسان والعدالة الجندرية، جامعة City في مدرسة نيويورك للحقوق – لونغ أيلاند سيتي، نيويورك (الولايات الأمريكية المتحدة) و الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية جنيف، (سويسرا). https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/syrian_arab_republic/session_26_-_november_2016/a_hrc_wg.6_33_syr_1_e_0.pdf

[47] https://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis

بواجباتها على النحو المناسب؛ وأصحاب الحقوق أي الأطفال العاملين وأسرهم لكي يعرفوا حقّهم بعدم المشاركة في أسوأ أشكال عمل الأطفال ويطالبوا به ولكي يصل الراشدون والأطفال الآخرون إلى أنشطة آمنة تُدّر الدخل.

كانت أهداف المشاريع وتصاميمها ملائمة أيضاً من ناحية السياق الاقتصادي والمالي في سوريا. للتضخّم المفرط أثر مدمّر على الأسر مع ازدياد آليات التكيف السلبية. **يأكل الآباء أقل حتى يتمكنوا من إطعام أطفالهم، ويرسلونهم إلى العمل بدلاً من المدرسة ويواجه الفتيان والفتيات خطر الزواج المبكر أو القصري.** [48] **يتّسم سوق العمل السوري** بما يلي: (أ) شهد البلد **انهياراً سوقيًا وتضخّمًا وانخفاضًا لقيمة العملة** ونهبًا ودمارًا؛[49] (ب) تُقدّر **نسبة السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بـ83 في المائة** [50] (ج) **أكثر من 50 في المائة من اليد العاملة عاطلة عن العمل**[51] **مع تأثّر الإناث بشكل متفاوت؛**[52] (ج) **فرص اقتصادية محدودة وضائقة اجتماعية اقتصادية واضطراب سبل المعيشة؛** [53] (د) يشكّل نقص فرص العمل والأموال النقدية تحديين كبيرين تواجههما غالبية الـ6.2 مليون نازح داخلي من سوريا كما العديد من المجتمعات المضيفة؛[54] (ه) **زيادة عدد الأطفال المنخرطين في عمل الأطفال، بما في ذلك في ظروف خطرة وهشّة؛**[55] وخلال عام 2019، ساهمت الأزمة المالية في لبنان وعوامل أخرى في **تسريع انخفاض قيمة سعر صرف الليرة السورية التي خسرت ثلاثة أضعاف قيمتها في السوق السوداء منذ عام 2019** مما أدّى إلى المزيد من الانخفاض في القدرة الشرائية للأسر. [56] وأخيراً، هناك فروق كبيرة في معطيات الواقع والتحديات التنموية بين المناطق الريفية والحضرية وبين مختلف المناطق والمحافظات التي يبقى البعض منها خارجاً عن سيطرة السلطات المركزية. [57]

لقد أثّرت عشر سنوات من الأزمة الإنسانية والعنف بشكل عميق على وضع الأطفال في سوريا. ولقد تأثّر كلّ طفل سوري بالعنف والتشرّد وانقطاع الروابط الأسرية ونقص إمكانية الحصول على الخدمات الحيوية تسبب به دمار مادي هائل. [58] وضعت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قائمة بـ**350209 شخصاً تم التعرف إليهم قتلوا في النزاع في سوريا بين آذار/ مارس 2011 وآذار/ مارس 2021. أكثر من واحد من أصل كلّ 13 كان امرأة – ما مجموعه 26727 امرأة. واحد من أصل 13 تقريباً كان طفلاً: 27126 طفلاً** بالتحديد. **سُجّل العدد الأكبر لعمليات القتل الموثّقة في محافظة حلب،** مع مقتل 51731 فرد حُدّدت أسماؤهم. **من بين المواقع الأخرى حيث حصيلة الوفيات كبيرة جداً ريف دمشق** مع 47483 حالة وفاة؛ **وحمص** مع 40986 حالة وفاة؛ **وطرطوس** التي فقدت 31369 شخصًا. ولكن، هذا العدد ليس عدداً كاملاً لعمليات القتل المرتبطة بالنزاع في سوريا خلال هذه الفترة – ويجب ألّا يعتبر كذلك وهو يشير إلى **أقلّ عدد يمكن التحقق منه ومن المؤكد أنّه عدد أقل من العدد الفعلي لعمليات القتل.** [59] شدّد المخبرون الرئيسيون على أنّ **العديد من الآباء قد قتلوا، بمن فيهم مُعيلون أساسيون، وبالتالي يُرسَل الأطفال الأصغر سناً للعمل كاستراتيجية تكيّف سلبية** وبالتالي هناك عدد متزايد من الأطفال الذين هم خارج المدرسة. [60]

كانت أهداف المشاريع وتصاميمها **ذات صلة** بالنسبة إلى السياق الاقتصادي والمالي في سوريا **لأنّها سعت إلى إزالة الأطفال من أسوأ أشكال عمل الأطفال و[نقلهم] إلى أعمال خفيفة أو في الحالات المثلى، إعادة تسجيلهم في المدرسة مع دعم الآباء والأشقاء الأكبر سناً في الوقت عينه ليكون لديهم مهارات أفضل وليصلوا إلى أنشطة تولّد فرص العمل بدلاً من الاتكال على الأشقاء الأصغر سناً كمُعيلين.** كانت المشاريع ذات صلة أيضاً لأنّها سعت إلى **التوعية حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بما في ذلك في سياق الاستجابة للكوفيد-19. إنّ إعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل – في القوانين وعملياً – أساسي للتخفيف من أثر أزمة جائحة كورونا بين الفئات الأكثر ضعفاً**

---

[48] https://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/sustainable-development.html

[49] https://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/sustainable-development.html

[50] https://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/sustainable-development.html

[51] القوى العاملة من الرجال كـ% من السكان الذين هم في سنّ العمل 36% ؛ القوى العاملة من النساء كـ% من السكان الذين هم في سن العمل 7% (2020) https://www.ilo.org/gateway/faces/home/statistics?_adf.ctrl-state=mtyj19s1w_4&locale=EN&countryCode=SYR

[52] https://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/sustainable-development.html

[53] https://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/sustainable-development.html

[54] لجنة حقوق الطفل 2019 – لجنة حقوق الطفل ملاحظات ختامية حول التقرير الدوري الخامس للجمهورية العربية السورية، 6 آذار/ مارس 2019، CRC/C/SYR/CO/5

[55] الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة 2021-2023، مسودة 27 أيلول/سبتمبر، 2020.

[56] الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة 2021-2023، مسودة 27 أيلول/سبتمبر، 2020.

[57] https://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis

[58] https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27531&LangID=E

[59] مقابلات مع مخبرين رئيسيين. منظمة العمل الدولية (2021)، *ورقة قضايا حول جائحة كورونا والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل*. تضرب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الأطفال وأسرهم بشكل حاد وقد يُدفع بالمزيد من الأطفال نحو عمل الأطفال نتيجة لذلك. يشكّل نمو أسوأ أشكال عمل الأطفال مصدر قلق خاص.

[60] منظمة العمل الدولية (2021)، *ورقة قضايا حول جائحة كورونا والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل*.

ولإعادة البناء بطرق أكثر مرونةً وعدالةً وإنصافاً وإنتاجية.[61] **تشدّد الأزمة على الحاجة الملحة لضمان حقوق الانسان الأساسية في العمل وتوسيع نطاق هذه الحقوق لتشمل مجموعات عمّال ليس لديها ضمانات في القوانين وعمليًا أو لديها ضمانات غير ملائمة.** وتتضمّن هذه المجموعات عمّال في الاقتصاد غير الرسمي وعمّال مهاجرين يتعرّضون للتمييز ويعيشون في حالات من الهشاشة والنزاع والكوارث الطبيعية المتكرّرة. هذه المجموعات أيضاً من بين المجموعات الأكثر تأثرًا بالأزمة.[62] **تتعرّض ادارة العمل العامة والقدرة التنفيذية لمفتشية العمل للمزيد من الضغوطات إذ يتمّ تحويل الموارد المالية والبشرية لتلبية حاجات طارئة مرتبطة بالجائحة.** علاوة على ذلك، أشار مخبرون رئيسيون إلى أنّ **عدد مفتّشي العمل في سوريا قد انخفض بشكل حاد إذ قُتل العديد منهم خلال النزاع أو أصبحوا لاجئين خارج البلد.**[63] تشير أبحاث تعود إلى أزمات مالية سابقة إلى أنّ انخفاض القدرة على الانفاذ يمكن بدوره أن يكون قناة أساسية تنتقص فيها الأزمات من حقوق العمل.[64] بالتالي، **كانت المشاريع ذات أهمية من ناحية تعزيز إدارة وتفتيش العمل.** علاوة على ذلك، كانت المشاريع ذات أهمية من ناحية **الحد من المخاطر على حقوق الانسان في حالات الطوارئ والنزاع.** تُفاقم أزمة جائحة كورونا خطر انتهاكات حقوق الانسان في العمل الكبير أصلاً في حالات النزاع التي طال أمدها. تتّسم هذه الحالات **باضطرابات في أنظمة الحماية الاجتماعية وشبكات دعم الأسر ووصول محدود إلى الخدمات الأساسية وضعف سيادة القانون وضعف الحوار الاجتماعي أو غيابه التي من المحتمل أن تؤدي مجتمعةً إلى تفاقم آثار الجائحة على العمال المستضعفين وأسرهم.**[65] أخيراً، **يعني النداء الشمال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وضع حقوق الأكثر ضعفاً في وسط الاستجابة للكوفيد-19 وعدم ترك أيّ شخص يتخلّف عن الركب.** كانت المشاريع **ذات صلة بالنسبة إلى تركيزها على الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الانسان في عالم العمل وعلى تحقيق تحسينات دائمة في حياة العاملين وأسرهم وسبل معيشتهم.**[66]

4.1.3 كيف قُسّمت مهام العمل بين فرق المشاريع والوكالات؟ هل كان استخدام المهارات المحلية فعّالاً؟ كيف تسهّل هيكلية حوكمة المشاريع [الحصول على] نتائج جيدة والتنفيذ الكفوء؟ وإذا كان الجواب لا، فلم لا؟

قُسّمت مهام العمل داخل فرق المشاريع بين منسقة المشاريع الوطنية المقيمة في دمشق وبين موظفي المكتب الإقليمي للدول العربية المعنيين في بيروت وفي المقرّ الرئيسي في جنيف. كانت المنسّقة الوطنية للمشاريع في دمشق مسؤولة عن إدارة المشاريع الثلاث والتنسيق وحشد الموارد والتواصل وتقارير سير الأعمال وتنسيق ورش العمل وتيسيرها والإدارة والتمويل وصياغة الأطر المرجعية وإبرام العقود. علاوةً على ذلك، كانت أيضاً تشارك في اجتماعات الفريق القطري للأمم المتحدة واجتماعات إدارة الشؤون الأمنية واجتماعات فرق إدارة المشاريع مع نواب رؤساء الوكالات والاجتماعات القطاعية بصفتها الموظفة المسؤولة وممثلة منظمة العمل الدولية في سوريا. تلقّى مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية دعماً من اختصاصي تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية في فريق العمل اللائق في بيروت. ومن بين أشكال الدعم الأخرى المقدمة من المكتب الإقليمي للدول العربية [دعم من] مسؤول البرنامج ومساعد البرنامج الإداري وكبير الاختصاصين في المساواة بين الجنسين ونائب المدير الإقليمي/ مدير فريق الدعم التقني للدول العربية في مجال العمل اللائق الذين كان لديهم مهام عمل ذات صلة بأدوارهم. تلقّى مشروعا عمل الأطفال دعماً من كبير المسؤولين عن البرنامج والعمليات، أوروبا/ الدول العربية وفرع الأزمة في المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في المقر الرئيسي. ولكن، **أشار المخبرون الرئيسيون بالإجماع إلى أنّه كان لدى منسقة المشاريع الوطنية كميّةً متفاوتةً من العمل** جزئياً بسبب عدم توفّر دعم إداري على الأرض في سوريا لنسبة كبيرة من الوقت وجزئياً بسبب غياب عدد كافٍ من الموظفين في سوريا.[67] لمزيد من المناقشات، الرجاء الاطلاع على قسم "الكفاءة". في الخلاصة، لم يسهّل تقسيم مهام العمل داخل فرق المشاريع لا [الحصول على] نتائج جيّدة ولا التنفيذ الناجع.

بالنسبة إلى **تقسيم مهام العمل بين الوكالات الأممية،** كان هناك مذكرة مفاهمية حول التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية في مشاريع عمل الأطفال[68] حدّدت بوضوح تقسيم مهام العمل بين الوكالات الأممية بالنسبة إلى كلّ نشاط في المشاريع. وأفاد المخبرون الرئيسيون أنّ التعاون كان بنّاءً وايجابيًا وتعاونيًا

---

[61] منظمة العمل الدولية (2021)، *ورقة قضايا حول جائحة كورونا والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.*
[62] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[63] منظمة العمل الدولية (2021)، *ورقة قضايا حول جائحة كورونا والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.*
[64] منظمة العمل الدولية (2021)، *ورقة قضايا حول جائحة كورونا والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.*
[65] منظمة العمل الدولية (2021)، *ورقة قضايا حول جائحة كورونا والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.*
[66] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[67] منظمة العمل الدولية/ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (لا تاريخ)، *مذكرة مفاهمية حول التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية.*
[68] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

وعمل جيّدًا.[69] كان هناك مذكرة تفاهم بين منظمة العمل الدولية واليونيسف لمشروع اليونيسف[70] حول عمل الأطفال لم تُشِر إلى تقسيم مهام العمل ولكنّ المشروع كان مموّلاً من اليونيسف وليس منفّذاً بصورة مشتركة.

استُخدمت المهارات المحلية في كلّ من مشروعي عمل الأطفال. مثلاً، استفاد مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول عمل الأطفال من شراكات اليونيسف السابقة مع منظمات غير حكومية محلية في محافظات المشروع الرئيسية كانت من الشركاء المنفذين (مثلاً منظمة النماء غير الحكومية في حلب ومنظمة رعاية الطفل غير الحكومية في حمص). نفّذت غرفة الصناعة في دمشق نشاط التدريب المهني.[71] قامت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بأبحاث وصاغت منشور *"عمل الأطفال في المناطق المتأثرة بالإرهاب: الظروف الحالية وسبل الانتصاف"*.[72] عَمِلَ مشروع اليونيسف حول عمل الأطفال مع منظمة الاحسان غير الحكومية في حلب ومنظمة أنيس سعادة غير الحكومية في طرطوس إلّا أنّ المخبرين الرئيسيين أشاروا إلى أنّه **كان في بعض الأحيان من الصعب جعل الشركاء المنفذين يمتثلون لمعايير جودة منظمة العمل الدولية.**[73] **كانت اللغة** أيضاً **حاجزاً** إذ كان من الصعب العثور على مستشارين وشركاء منفذين يتقنون كلّ من اللغتين العربية والانجليزية وبالتالي كان من الصعب قياس الجودة التقنية للمنجزات.[74] ولكن، كان لمستشار التدريب على منهجية سكريم (SCREAM) مستوى ممتاز في كلّ من اللغتين العربية والانجليزية.[75] **استفادت المشاريع الثلاث جميعها من الخبرة التقنية والمهارات اللغوية لمنسّقة المشاريع الوطنية، وهي مواطنة سورية تجيد اللغتين العربية/الإنجليزية ولديها مهارات ممتازة في بناء وإدارة العلاقات على الأرض في سوريا مع الهيئات الثلاثية والشركاء الأمميين والشركاء المنفذين المحليين.**[76] بحسب التغذية الراجعة للمشاركين في مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين حول **مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية**، كان هناك **استياء على نطاق واسع من النقص الملحوظ للخبراء المحليين الموظفين للقيام بجزء من ورش العمل التي تناقش القوانين السورية.**[77] غير أنه من أصل ثماني ورش عمل، شارك في ورشة عمل واحدة فقط شخص مرجعي غير سوري في جلسات القانون السوري، وهو محام متخصص في قانون العمل من الجنسية الأردنية تمّ التعاقد معه لإعداد عرض تقديمي عن قانون العمل السوري، مقارنةً بمعايير العمل الدولية ذات الصلة ومع قوانين العمل في الدول العربية الأخرى. وكان الأساس المنطقي لذلك هو أن هذا العمل بالذات تطلب محامياً يتمتع بخبرة دولية.

4.1.4 إلى أيّ مدى كان التواصل فعالاً بين فرق المشاريع والمكتب الإقليمي والقسم التقني المسؤول في المقر الرئيسي؟ هل تلقّت المشاريع الدعم/الاستجابة التقني(ة) والإداري(ة) المناسبين من وحدة منظمة العمل الدولية الداعمة؟

اعتبر المخبرون الرئيسيون أنّ المشاريع تلقّت **الدعم التقني الملائم وفي الوقت المناسب** من وحدات منظمة العمل الدولية الداعمة في المكتب الإقليمي للدول العربية والمقر الرئيسي. كانت منسقة المشاريع الوطنية في دمشق على تواصل دائم مع كبير المسؤولين عن البرامج والعمليات في فرع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في المقر الرئيسي فيما يخصّ مسائل عمل الأطفال ومع اختصاصي تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية في المكتب الإقليمي للدول العربية فيما يخصّ مسائل السلامة والصحة المهنية ومع كبير الاختصاصيين في المهارات وقابلية التوظيف عند الاقتضاء ومع كبير الاختصاصيين في المساواة بين الجنسين فيما يخص مسائل النوع الاجتماعي. ومن بين الأقسام الأخرى في المقرّ الرئيسي التي قدّمت الدعم التقني لأنشطة السلامة والصحة المهنية والحوار الاجتماعي، إدارة العمل في منظمة العمل الدولية، تفتيش العمل، قسم السلامة والصحة المهنية ووحدة الحوار الاجتماعي والثلاثية.[78]

من ناحية **الدعم الإداري**، كان هناك عدة محاولات لتوظيف مساعدين إداريين لدعم منسقة المشاريع الوطنية على الأرض في سوريا إلّا أنّ **الاحتفاظ [بهم] كان مشكلة.** أرجع بعض المخبرين الرئيسيين ذلك إلى رتبة المنصب (G-5) وإلى طبيعة العقود القصيرة الأمد (بضعة أشهر في كلّ مرّة) وانتقلت سلسلة من شاغلي المنصب بسرعة إلى

---

[69] منظمة العمل الدولية/ اليونيسف (أيلول/ سبتمبر 2020)، *اتفاق حول مساهمة وكالة أممية في وكالة أممية بين منظمة العمل الدولية ويونيسف سوريا.*
[70] غرفة الصناعة في دمشق (2020)، *التقرير النهائي حول مشروع تحسين التدريب المهني.*
[71] منظمة العمل الدولية/ الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان (2020)، *عمل الأطفال في المناطق المتأثرة بالإرهاب: الظروف الحالية وسبل الانتصاف.*
[72] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[73] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[74] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[75] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[76] مقابلات مع مخبرين رئيسيين، مناقشات مجموعات تركيز.
[77] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[78] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

مناصب برتب أعلى وطويلة الأجل أكثر في وكالات أممية أخرى في سوريا.[79] وهذا يعني أنّ منسقة المشاريع الوطنية كانت من دون دعم إداري على الأرض في دمشق لحوالي نصف مدّة المشاريع الثلاث. يُضاف ذلك إلى عبء عمل كبير أصلاً على منسقة المشاريع الوطنية مع الحاجة إلى الاضطلاع بالعديد من المهام الإدارية في دمشق.[80]حيث أمكن، قدّم المسؤول عن البرنامج والمساعدون الإداريون ومساعدو البرنامج في المكتب الإقليمي للدول العربية الدعم البرنامجي والإداري عن بُعد من بيروت للمساعدة على التخفيف من هذا الضغط، مثلاً لإصدار العقود والتعامل مع المورّدين وصرف المدفوعات. حيث أمكن، أتى هذا النوع من الدعم في الوقت المناسب. ولكن، أشار بعض المخبرين الرئيسيين إلى أنّ هؤلاء الموظفين كانوا أيضاً يدعمون بلداناً أخرى في المنطقة وفي بعض الأحيان كانوا منشغلين بأعمال أخرى وعندما يضاف ذلك إلى معاملات منظمة العمل الدولية البيروقراطية والطلبات المقدّمة في اللحظات الأخيرة كان هناك في بعض الأحيان حالات تأخير في التنفيذ.[81]

4.1.5 إلى أيّ مدى رصدت إدارة المشاريع أداء المشاريع ونتائجها بفعالية؟ هل تُبلّغ المشاريع عن التقدّم بشكل منتظم وممنهج على الصعيد الإقليمي؟

كان لمشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول عمل الأطفال تقرير منتصف مدة خطيّ حول سير الأعمال ولكن ليس تقرير نهائي لسير العمل.[82] ولم يكن لمشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية تقرير مرحلي لمنتصف المدة، وتم تقديم التقرير المرحلي النهائي بعد تقديم المسودة الأولى لتقرير التقييم هذا. **كان لمشروع اليونيسف حول عمل الأطفال تقرير منتصف مدة**[83] **حول سير أعمال وتقرير سير أعمال نهائي** مع تقارير مالية على النحو المحدد في مذكرة التفاهم بين اليونيسف ومنظمة العمل الدولية.[84] للاطلاع على المناقشة المرتبطة بعبء عمل منسقة المشاريع الوطنية وعدم ملاءمة تعيين الموظفين، الرجاء العودة إلى قسمي "الملاءمة المقطع 4.1.3" و"الكفاءة 4.3.1". كانت وحدة الرصد والتقييم في مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية متوفّرة نظرياً لدعم وظيفة الرصد ولكن بحسب المخبرين الرئيسيين، لم تكن متوفرةً عملياً لتقديم هذا الدعم إلى سوريا وقد قال أحد المخبرين الرئيسيين إنّها كانت منشغلة بدعم بلدان أخرى في المنطقة.[85] وأشار المخبرون الرئيسيون أيضاً إلى أنّ **مشاريع الحساب التكميلي للميزانية العادية ليس لديها شرط رسمي للرصد.**[86]

في الخلاصة، **كان رصد أداء المشروع ونتائجه منتظماً وممنهجاً فقط لمشروع اليونيسف حول عمل الأطفال.** ولكن، كان من الممكن أن يستفيد مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية من تقرير منتصف مدة خطيّ حول سير الأعمال لرصد أداء المشروع ونتائجه وللشّروع في المزيد من استراتيجيات تحديد المخاطر والتخفيف منها وكان سيكون من المفيد أن يكون هناك تقرير سير أعمال نهائية خطّي لكلّ من مشروعي الحساب التكميلي للميزانية العادية ومشروع عمل الأطفال.

4.1.6 كيف قوبلت مشاريع منظمة العمل الدولية حول السلامة والصحة المهنية وعمل الأطفال وما هي المكانة التي احتلّتها في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في سوريا ولاسيما فيما يتعلّق باستجابة الأمم المتحدة الإنسانية؟

أعطى المخبرون الرئيسيون تغذية راجعة إيجابية حول **الطريقة التي قوبلت فيها مشاريع منظمة العمل الدولية حول السلامة والصحة المهنية وعمل الأطفال ومكانتها في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في سوريا.** علّق عدد من الذين أجريت معهم مقابلات على الطبيعة السياسية جدّاً لإعداد البرامج في سوريا على ضوء

---

[79] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[80] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[81] مقابلات مع مخبرين رئيسيين. منظمة العمل الدولية (2020)، *الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال بين الأطفال المتأثرين بالأزمة في سوريا، التقرير النهائي.*

[82] منظمة العمل الدولية (2021)، *تقرير سير أعمال نصف سنوي للفترة الممتدة من 1 أيلول/ سبتمبر إلى 1 آذار/ مارس 2021 لمشروع اعتماد مقاربة شاملة لمكافحة عمل الأطفال وتحسين وصول المجتمعات المتضررة في سوريا إلى سبل المعيشة.*

[83] اتفاق حول مساهمة وكالة أممية في وكالة أممية بين منظمة العمل الدولية واليونيسف – سوريا- لتنفيذ مشروع "اعتماد مقاربة متعددة القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة مواطن ضعف متعددة في محافظتين في سوريا"، أيلول/ سبتمبر 2020.

[84] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[85] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[86] إنّ العقوبات ضدّ سوريا هي سلسلة من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها جامعة الدول العربية وأستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشكل أساسي نتيجة قمع المدنيين في الحرب السورية ابتداءً من العام 2011. https://www.aljazeera.com/news/2021/1/16/is-syrias-sanctions-hurting-the-population-more-than-the-regime; https://foreignpolicy.com/2021/04/01/caesar-sanctions-killing-innocent-syrians/; https://www.gov.uk/government/publications/syria-sanctions-guidance/syria-sanctions-guidance; https://www.europeansanctions.com/region/syria/; https://www.state.gov/syria-sanctions/ منذ أن بدأت الانتفاضات في آذار/ مارس 2011، فرضت حكومة الولايات المتحدة بشكل مكثّف عقوبات معايرة لتحرم النظام من الموارد التي يحتاج إليها للاستمرار بالعنف ضد المدنيين وللضغط على النظام السوري لإتاحة انتقال ديمقراطي كما يطالب الشعب السوري.

العقوبات[87] وقيود سياسية أخرى تجعل الجهات المانحة مترددّة. **[88]** من ناحية **عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية، يُعتبر هذان [المجالان] مجالين مواضعيين حياديين لتدخل منظمة العمل الدولية في بيئة إعداد برامج معقّدة أي حالة إنسانية معقّدة وضمن عملية استجابة إنسانية أممية.** [89] غالباً ما تكون منظمة العمل الدولية بصفتها فاعلاً إنمائيًا خارج هذه الآليات. **[90]** ولكن، اعترف عدد من فاعلي المنظومة الأممية بمساهمة مشاريع منظمة العمل الدولية الثلاث. مثلاً، **سُرّت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بإقامة شراكة مع منظمة العمل الدولية في مجال عمل الأطفال نظراً إلى ولايتها في مجال حماية الأطفال التي تكمّل ولاية منظمة العمل الدولية في مجال عمل الأطفال.** [91] حضرت منظمة العمل الدولية **اجتماعات مجموعة الحماية** في سوريا واستطاعت أن **توعيّ المجتمع الأممي عموماً حول أسوأ أشكال عمل الأطفال،** والحد الأدنى لسنّ العمل بموجب القانون والاستجابة القانونية والقنوات المتوفرة للتبليغ عن عمل الأطفال. [92] بهذه الطريقة، **دُمجت المشاريع في الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة ومقاربة مجموعة العمل الانساني في سوريا.** من خلال العمل معاً، استطاع كلّ من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية الاضطلاع بالولايات المنوطة بكلّ منهما بشكل أفضل. [93] كذلك، قام **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** – بعد تسجيل مدخلات منظمة العمل الدولية في مجالي عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية – **بدعوة منظمة العمل الدولية للقيام بالمزيد في مجال استحداث سبل المعيشة الأوسع في سياق [برنامج] الوظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود** وهو برنامج رئيسي من برامج منظمة العمل الدولية. [94] مسترشداً بالتوصية رقم 205،[95] يجمع برنامج منظمة العمل الدولية بشأن الوظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود مقاربات مختلفة لمنظمة العمل الدولية لخلق الوظائف وتعزيز المهارات والقطاع الخاص والتنمية الاقتصادية المحلية كسبيل للمساهمة في مجتمعات أكثر سلاماً ومرونة. **[96]** بالتالي، **مهّدت مشاريع منظمة العمل الدولية الأولية هذه في سوريا الطريق أمام تعاون محتمل ولاحق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.** تتناقش منظمة العمل الدولية مع بعض البلدان التي تشهد أزمات طال أمدها بشأن مبادرات الوظائف للسلام وقد **وقّعت على إطار عمل أوسع للعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.** **[97]** إنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريك طبيعي لمنظمة العمل الدولية نظراً إلى ولايته في مجال سبل المعيشة. **سمحت هذه المشاريع لمنظمة العمل الدولية بأن تنخرط مجدداً في سوريا (بعد أن كانت قد انسحبت في وقت سابق خلال الأزمة) وبأن يراها فاعلون قطريون آخرون وبالتالي أثبتت القيمة المحتملة لمنظمة العمل الدولية كشريك في سوريا.** بحسب تغذية راجعة أخرى، **اعترف مكتب المنسّق المقيم بالقيمة المضافة لمنظمة العمل الدولية كوكالة تقنية.** **[98]**

يسلّط هذا الضوء على **الدور المحوري لمنظمة العمل الدولية وقدرتها في حالات الهشاشة والنزاع والكوارث، ولاسيما في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.** [99] يتطرّق **النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام** إلى الأسباب الجذرية للنزاع باعتبارها مسارات للتنمية والسلام: خلق فرص اقتصادية وتعزيز التماسك الاجتماعي وتخفيف الشعور بالظلم عبر العمل اللائق. إنّ **أجندة العمل اللائق عنصر أساسي من النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام حيث بإمكان العمالة وظروف العمل اللائقة والحوار الاجتماعي أن تساهم في السلام**

---

[87] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[88] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[89] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[90] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[91] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[92] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[93] مقابلات مع مخبرين رئيسيين. منظمة العمل الدولية (2020)، *الوظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود – برنامج رئيسي من برامج منظمة العمل الدولية: حقائق وأرقام رئيسية*، وحدة دعم التنسيق في منظمة العمل الدولية من أجل السلام والقدرة على الصمود، جنيف، آذار/ مارس 2020. أُطلق برنامج منظمة العمل الدولية الرئيسي حول الوظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود عام 2016 للمساهمة بمجتمعات أكثر سلاماً ومرونةً عبر العمالة والعمل اللائق والحوار الاجتماعي. يترجم برنامج الوظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود إلى إجراءات ملموسة توجيهات توصية منظمة العمل الدولية رقم 205 بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود عبر الجمع بين مقاربات تقنية مختلفة لمنظمة العمل الدولية تخلق الوظائف وتعزز المهارات والقطاع الخاص والتنمية الاقتصادية المحلية. من بين الأهداف الرئيسية: (i) تأمين استحداث فرص عمل مباشر وتأمين الدخل؛ (ii) تعزيز المهارات من أجل قابلية التوظيف؛ (iii) دعم العمل للحساب الخاص والشركات والتعاونيات؛ (iv) سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة. تتحقّق هذه الأهداف الرئيسية من خلال: (i) بناء المؤسسات؛ (ii) المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ (iii) الحوار الاجتماعي.
[94] إطار معياري: التوصية 205 بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود - إنّ التوصية 205 بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود المعتمدة من مؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيو 2017 هي معيار مهم لتعزيز قيم منظمة العمل الدولية ومقارباتها في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وهي ترشد الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في التعامل مع مسائل عالم العمل في حالات الأزمات عبر الاهتمام بالتعافي وإعادة الاعمار بعد النزاعات والكوارث ولكن أيضاً عبر معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة واتخاذ تدابير وقائية لبناء القدرة على الصمود. وبما أنّ التوصية هي الإطار المعياري الدولي الوحيد الذي يركّز على دور العمالة والعمل اللائق في وجه إحدى أكثر التحديات إلحاحاً في زمننا، تمثّل أيضاً أداة قيّمة للمجتمع الدولي [المتألف من] فاعلين ومؤسسات إنسانية وإنمائية مشاركة في الاستجابة للأزمة.
[95] منظمة العمل الدولية (2020)، الوظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود – برنامج رئيسي من برامج منظمة العمل الدولية: حقائق وأرقام رئيسية
[96] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[97] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[98] منظمة العمل الدولية (2021)، *العمالة والعمل اللائق في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.*
[99] منظمة العمل الدولية (2021)، *تحليل السلام والنزاع – توجيه لإعداد برامج منظمة العمل الدولية في السياقات الهشّة والمتأثرة بالنزاعات.*

والقدرة على الصمود. بالتعاون مع الدول الأعضاء والهيئات الثلاثية والشركاء الدوليين والوطنيين ومع المشاركة المباشرة للسكان المحليين وأصحاب المصلحة، **يمكن أن تتيح مقاربة للاستجابة للأزمة** مؤلفة من شقّين **استجابة فورية تتمحور حول العمالة وتساهم في الوقت عينه في تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأمد بطريقة شاملة وقائمة على الحقوق.** بفعل ذلك، **يتمّ تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية كمحفّزين رئيسيين للقدرة على الصمود والسلام** يتطرقان إلى عوامل الهشاشة الكامنة التي جعلت المجتمع والاقتصاد معرّضَيْنِ بشكل خاص إلى الصدمات الخارجية في المقام الأول.[100] أشار عدد من الذين أجريت مقابلات معهم إلى أنّ فكرة أنّ منظمة العمل الدولية تعمل مجدداً في سوريا مع عدد من المشاريع هي هدف استراتيجي تمّ تحقيقه. كانت منظمة العمل الدولية قد سعت إلى الانخراط مجدداً في سوريا بحد ذاتها عوضاً عن [العمل] فقط للاجئين السوريين في مصر والأردن ولبنان وتركيا.[101]

لقد ساعدت مشاريع منظمة العمل الدولية في مجالي السلامة والصحة المهنية وعمل الأطفال في سوريا على موضعة منظمة العمل الدولية بالنسبة إلى الاستجابة الإنسانية الأممية كمنظمة **"تقرّب بين المجالين الإنساني والانمائي منذ بداية الأزمة لدعم المجتمعات المتأثرة ومعالجة التأثيرات الهيكلية والاقتصادية والمساعدة في منع دورة جديدة من الهشاشة وانعدام الاستقرار"**[102]، بكلمات الأمين العام للأمم المتحدة. لمنظمة العمل الدولية دور مهم تؤديه في الاستجابة إلى الأزمة ويجب أن **تسعى إلى المشاركة بشكل استباقي في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في مرحلة مبكرة** وأن تكمّل العمل في حالات الطوارئ الإنسانية بتدخلات لتحفيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية الطويلة الأمد ودعمها بطريقة شاملة وقائمة على الحقوق.[103] **من خلال مقاربتها المميزة القائمة على الحقوق، تسعى منظمة العمل الدولية إلى بناء قدرة صمود الأمم والشعوب العالقة في حالات من الهشاشة والنزاع والكوارث.**[104] بالتعاون مع الدول الأعضاء فيها والهيئات الثلاثية والشركاء الدوليين والوطنيين ومع المشاركة المباشرة للسكان المحليين وأصحاب المصلحة، **تدعم منظمة العمل الدولية استجابة فورية للأزمة محورها العمالة.** وفي الوقت نفسه، تناصر من أجل وتساهم في استراتيجية إنمائية طويلة الأمد محورها العمالة وتعزز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية كمحرّكين رئيسيين للقدرة على الصمود والسلام. **يمكن ويجب استخدام الأزمات كفرص لتعزيز معايير العمل الدولية بدءاً من المبادئ والحقوق الرئيسية في العمل.**[105] إنّ آلية منظمة العمل الدولية للحوار الاجتماعي التي تُشرك هيئاتها المكونة هي ميزة فريدة من نوعها في عمل دعم التعافي وبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية.[106] **يجب ربط المبادئ والحقوق الرئيسية في العمل ببناء السلام.** يجب أن ترتكز برامج العمالة وسبل المعيشة في حالات النزاع إلى مجموعة من الحقوق العالمية كحرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي والحماية من التمييز والسخرة أو عمل الأطفال. **من دون ضمانات كهذه لحقوق الانسان والحقوق الاجتماعية وحقوق العمل، آفاق التنمية المنصفة والشاملة مهددة وخطر النزاع مستمرّ.**[107]

للمزيد من المناقشات حول عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية كتدخلات ملائمة لمنظمة العمل الدولية في حالات الأزمات التي طال أمدها، الرجاء الاطلاع على قسم "الممارسات الجيدة".

4.2 الفعالية

مدى ما حقّقه أو ما من المتوقّع أن يحقّقه التدخل وأهدافه ونتائجه، بما في ذلك أي نتائج تختلف من مجموعة إلى أخرى.[108]

4.2.1 هل حقّقت المشاريع أهدافها المعلنة؟ اشرح(ي) لم/لم لا

كان الهدف العام من مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول عمل الأطفال الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في المجتمعات المستضعفة في سوريا **عبر مقاربة متكاملة، عامة تجمع الاستجابة الإنسانية بالأنظمة الوطنية**

---

[100] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[101] منظمة العمل الدولية (2021)، *العمالة والعمل اللائق في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام*. إنّ طريقة العمل الجديدة المتمثّلة بهذا الإطار هي إحدى عناصر أجندة إصلاحات الأمين العام أنطونيو غوتيريش التي يدعو فيها كلّ من الوكالات ومنظومة الأمم المتحدة و"المنظومة بأسرها" إلى كسر الصوامع و"التقريب بين المجالين الإنساني والانمائي منذ بداية الأزمة لدعم المجتمعات المتأثرة ومعالجة التأثيرات الهيكلية والاقتصادية والمساعدة في منع دورة جديدة من الهشاشة وانعدام الاستقرار". بكلمات الأمين العام: "إنّ الاستجابة الإنسانية والتنمية المستدامة واستدامة السلام هي الجهات الثلاثة للمثلّث نفسه".

[102] منظمة العمل الدولية (2021)، *العمالة والعمل اللائق في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.*

[103] منظمة العمل الدولية (2020)، *الوظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود – برنامج رئيسي من برامج منظمة العمل الدولية: حقائق وأرقام رئيسية*

[104] منظمة العمل الدولية (2021)، *العمالة والعمل اللائق في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.*

[105] منظمة العمل الدولية (2021)، *العمالة والعمل اللائق في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.*

[106] منظمة العمل الدولية (2021)، *العمالة والعمل اللائق في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.*

[107] https://www.oecd.org/dac/evaluation/daccriteriaforevaluatingdevelopmentassistance.htm

[108] منظمة العمل الدولية (2019)، *مذكرة مفاهمية – الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا.*

القائمة.[109] وهدف المشروع بشكل خاص إلى الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال لـ250 طفلاً. **تخطّى المشروع هذا الهدف ووصل إلى أكثر من ضعفي ونصف عدد الأطفال –** 655.[110]

كان الهدف المعلن من مشروع اليونيسف حول عمل الأطفال الحد من انتشار أسوأ أشكال عمل الأطفال في محافظتين في سوريا و**تقديم دعم متخصص لأطفال منخرطين في أسوأ أشكال عمل الأطفال للوصول إلى الحماية وإعمال حقوق الأطفال الأساسية.**[111] بالتحديد، كان الهدف الحد من انتشار أسوأ أشكال عمل الأطفال لـ90 طفلاً في كلّ محافظة، ما مجموعه 180 طفلاً. **تخطّى المشروع هذا الهدف بحوالي 30 طفلاً في طرطوس وبـ5 في حلب.**[112] كان الهدف إعادة 15 في المائة من أولئك الأطفال إلى المدرسة ولكنّ **المشروع أعاد أكثر من 30 في المائة إلى المدرسة.**[113]علاوة على ذلك، هدف المشروع إلى **تدريب 3 مدراء حالات ومشرف من كلّ محافظة على إعادة تأهيل الأطفال العاملين وإعادة دمجهم** وتحقّق هذا الهدف. كذلك، **تمّ تدريب 30 عاملاً اجتماعياً وميسّراً مجتمعياً في مجال عمل الأطفال على أسوأ أشكال عمل الأطفال.**[114]

شدّد العديد من المخبرين الرئيسيين على جودة ورش عمل تدريب ميسّرين وبناء قدرات 180 طفلاً بمنهجية منظمة العمل الدولية سكريم (SCREAM).[115] **تعني منهجية سكريم (SCREAM) منهجية دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والاعلام.** يهدف برنامج سكريم (SCREAM) إلى إذكاء وعي الشباب حول حقوق الأطفال مع التركيز على عمل الأطفال لكي يرفعوا الصوت بدورهم ويقوموا بتعبئة مجتمعاتهم للعمل. تسعى منهجية سكريم (SCREAM) إلى تغيير السلوكيات الاجتماعية لتعزيز ثقافة احترام لحقوق الطفل ولدعم الحركة العالمية ضدّ عمل الأطفال.[116] يطبّق مربّون منهجية سكريم (SCREAM) مستخدمين حزمة تعليمية تتألف من 14 وحدة. **تقوم المنهجية على الفنون – المسرح والكتابة الإبداعية والموسيقى والفنون البصرية – وعلى وسائل الاعلام. من خلال الفنون، يتمّ تمكين الشباب لكي يوصلوا رسالتهم إلى المجتمع عموماً. تسعى منهجية سكريم (SCREAM) أيضاً إلى توجيه الطاقات الإبداعية للأطفال والشباب بطرق إيجابية وبنّاءة وتشجّع التعليم "بين الأقران" مع تواصل الشباب مع شباب آخرين.**[117] في سوريا، طُبّقت منهجية سكريم (SCREAM) في أربع محافظات هي حلب ودمشق وريف دمشق وحمص. تمّ التخطيط لأنشطة سكريم (SCREAM) وتمّ إجراؤها بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيين، بمن فيهم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وثلاث منظمات غير حكومية: الندى ورعاية الطفل والنماء.[118] أشار المخبرون الرئيسيون إلى أنّ **طلب المشاركة في أنشطة سكريم (SCREAM) كان مرتفعاً لدرجة أنّ المنظمات غير الحكومية الشريكة لم تستطع تلبية هكذا طلب وأشاروا أيضاً إلى أنّ الأطفال الذين شاركوا في البرنامج وجدوا أنّه مسليّاً وأنّه زاد من ثقتهم وأنّهم تعلّموا ما هي حقوقهم بالنسبة إلى حق عدم المشاركة في أسوأ أشكال عمل الأطفال ولاسيما إزالتهم [ونقلهم] إلى أعمال خفيفة و/أو العودة إلى المدرسة.**[119] المنقاشة حول التغذية الراجعة الإيجابية عن هذا النشاط من مناقشات مجموعات تركيز المراهقين الذين شاركوا في سكريم (SCREAM)، الرجاء الاطلاع على قسم "الأثر" وعلى قسم "الدروس المستخلصة" أيضاً.

كان الهدف العام من مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية **تعزيز القدرة المؤسساتية مفتشي العمل لدى الإدارة المركزية ومديريات الشؤون الاجتماعية والعمل ومكتب العمل وبناء قدرة موظفيها في مجال إجراءات تفتيش العمل الحديثة والسلامة والصحة المهنية** وبناء قدرات الشركاء الاجتماعيين للشروع في **حوار اجتماعي** فعال **يهدف إلى تعزيز الامتثال بتشريعات العمل الوطنية ومعايير العمل الدولية ذات الصلة.**[120] كان الهدف **بناء قدرة جميع موظفي تفتيش العمل الـ80 في سوريا.** قام المشروع بذلك من خلال إجراء

---

[109] مخبرون رئيسيون. منظمة العمل الدولية (2020)، *تقرير سير الأعمال – الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في صفوف الأطفال المتأثرين بالأزمة في سوريا.*

[110] منظمة العمل الدولية (2020)، *مذكرة مفاهمية - اعتماد مقاربة متعددة القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة مواطن ضعف متعددة في محافظتين في سوريا.*

[111] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[112] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[113] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[114] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[115] https://www.ilo.org/ipec/Campaignandadvocacy/Scream/lang--en/index.htm

[116] https://www.ilo.org/ipec/Campaignandadvocacy/Scream/lang--en/index.htm

[117] https://www.ilo.org/ipec/Informationresources/slideshows/WCMS_752714/lang--en/index.htm

[118] مقابلات مع مخبرين رئيسيين، مناقشات مجموعات التركيز.

[119] منظمة العمل الدولية (2020)، *مقترح موافق عليه لتمويل الحساب التكميلي للميزانية العادية – التخفيف من آثار جائحة كورونا على مكان العمل من خلال تحسين السلامة والصحة المهنيتين والامتثال بالتشريعات الوطنية.*

[120] تمّ تحقيق جميع الأنشطة في هذا المشروع باستثناء ثلاث:

- إطلاق سياسيّ تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيتين الوطنيتين. تمّ وضع اللمسات الأخيرة على كل من الوثيقتين بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وستطلقهما وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قريباً بحسب قولها.

ثماني ورش عمل لبناء القدرات مع 30 مشاركاً في كلّ ورشة عمل مما يعني أنّ كلّ مفتش عمل حضر على الأقل ورشة عمل بناء قدرات واحدة وحضر العديد أكثر من ورشة واحدة. أظهرت التقييمات القبلية والبعدية المتوفرة من غالبية ورش العمل أنّ المشاركين زادوا معرفتهم بنسبة كبيرة. الرجاء الاطلاع على قسم بناء القدرات ضمن قسم "الأثر" للمزيد من التفاصيل.[121] علاوة على ذلك، تخطّى المشروع الغايات المخطط لها من خلال تنفيذ ورشتي عمل تدريبيتين إضافيتين لمفتشي العمل ومفتشي السلامة والصحة المهنية ومفتشي الزراعة وممثلي العمال وأصحاب العمل وأعضاء اللجنة الثلاثية الوطنية المعنية بالسلامة والصحة المهنية. تخطّى المشروع أيضاً هدف تقديم 100 مجموعة معدات حماية شخصية لمفتشين من خلال تقديم 100 مجموعة إضافية ليستخدمها ممثّلو الهيئات الثلاثية خلال زيارات التفتيش. إضافة إلى ذلك، تمّ تقديم 20 حاسوباً محمولاً و20 طابعةً – واحد(ة) لكلّ مفتشي العمل لدى الإدارة المركزية ومديريات الشؤون الاجتماعية والعمل ومكتب العمل - لتسهيل الأتمتة الجزئية لأنشطة تفتيش العمل في سوريا.

شدّد عدد من المخبرين الرئيسيين على أنه **على الرغم من أنّ النتائج المحققة من ناحية أعداد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم كانت استثنائية، كان من الممكن أن تكون نوعية بعض الأنشطة أفضل.** من بين الأمثلة التي تمّ إعطاؤها، مكوّن التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني في مشروع اليونيسف حول عمل الأطفال والملف التعريفي الوطني حول السلامة والصحة المهنية وسياسة مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية اللذان تمّ الاستعجال بهما ولم يتمّ تطويرهما بالمستوى الذي تصوّرته المشاريع.[122] **ولكن، وبشكل عام، كانت نوعية غالبية النواتج جيدة،** إذ شدّد المخبرون الرئيسيون بشكل خاص على نشاط سكريم (SCREAM) في مشروع اليونيسف حول عمل الأطفال وورش عمل بناء قدرات مفتشي العمل حول مواضيع مختلفة مرتبطة بالسلامة والصحة المهنية كجزء من مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية.[123]

4.2.2 إلى أيّ مدى ساهمت المشاريع في برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها ومخرجات البرنامج القطري وفي أهداف التنمية المستدامة بشكل أوسع؟

برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها

ساهمت جميع المشاريع في برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها إلى حدّ كبير. مثلاً، ساهم مشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية (أيّار/ مايو 2019 – تشرين الثاني/ نوفمبر 2020) في برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها 2018-2019 **الحصيلة 1 – وظائف أكثر وأفضل لنمو شامل وآفاق توظيف أفضل للشباب،** الناتج 1.3 – عدد الدول الأعضاء التي اتخذت فيها الهيئات المكونة إجراءات حول أنظمة تطوير المهارات واستراتيجياتها وبرامجها للحد من عدم مطابقة المهارات وتعزيز الوصول إلى سوق العمل؛ **الحصيلة 2 – المصادقة على معايير العمل الدولية وتطبيقها،** الناتج 2.2: عدد الدول الأعضاء التي اتخذت إجراءات لتطبيق معايير العمل الدولية ولاسيما للاستجابة إلى مسائل طرحتها الهيئات الاشرافية؛ **الحصيلة 8: حماية العمال من أشكال العمل غير المقبولة** – المؤشر 8.2: عدد الدول الأعضاء التي عزّزت فيها الهيئات المكونة قدرتها المؤسساتية لحماية العمال، ولاسيما أولئك المحرومين أو المستضعفين، من أشكال العمل غير المقبولة. علاوة على ذلك، ساهم مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول عمل الأطفال في برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها 2020-2021 – **الحصيلة 1 – هيئات ثلاثية قوية وحوار اجتماعي مؤثّر وشامل،** الناتج 1.3 زيادة القدرة المؤسساتية لإدارات العمل؛ **الحصيلة 5: مهارات وتعلم مدى الحياة لتسهيل الوصول إلى سوق العمل والانتقال داخله،** الناتج 5.3. زيادة قدرة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على تصميم وتقديم خيارات تعلّم مبتكرة ومرنة وشاملة تشمل التعلّم القائم على العمل وتدريبات مهنية ذات جودة؛ **الحصيلة 6: المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للجميع في عالم العمل،** الناتج 6.4. زيادة قدرة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على تعزيز التشريعات والسياسات والتدابير لضمان تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في عالم العمل لذوي الاحتياجات الخاصة وأشخاص آخرين مستضعفين؛ **الحصيلة 7: حماية مناسبة وفعالة للجميع في العمل،** الناتج 7.1. زيادة قدرة الدول الأعضاء على

- زمالات للمشاركة في دورات مركز التدريب الدولي. لم يكن من الممكن تنفيذ ذلك بسبب قيود السفر المرتبطة بجائحة كورونا والتي دفعت مركز التدريب الدولي إلى وقف جميع الدورات الحضورية حتّى نهاية عام 2021. بدلاً من ذلك، سُجّل 12 مشاركاً في دورة تعلّم عن بعد ينظّمها مركز التدريب الدولي وتمتدّ لخمسة أشهر.
- إعداد مواد للتوعية حول جائحة كورونا ونشرها. لم يطبّق المشروع ذلك لأنّ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قامت بتطبيقه وأعدّت موادها الخاصة ذات الصلة.

[121] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[122] غرفة الصناعة في دمشق (2020)، *مشروع تحسين التدريب المهني – التقرير النهائي*. عدد من المخبرين الرئيسيين.

[123] غرفة الصناعة في دمشق (2020)، *مشروع تحسين التدريب المهني – التقرير النهائي*. عدد من المخبرين الرئيسيين.

ضمان احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها وإعمالها؛ الناتج 7.2. زيادة قدرة الدول الأعضاء على ضمان ظروف عمل آمنة وصحية.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم كلّ من مشروع اليونيسف حول عمل الأطفال (أيلول/ سبتمبر 2020 – أيلول/ سبتمبر 2021) ومشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية (آب/ أغسطس 2020 – تشرين الأول/ أكتوبر 2021) في برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها 2020-2021: **الحصيلة 1 - هيئات ثلاثية قوية وحوار اجتماعي مؤثّر وشامل**، الناتج 1.1. زيادة القدرة المؤسساتية لأصحاب العمل وأعضاء منظمات الأعمال؛ الناتج 1.2. زيادة القدرة المؤسساتية لمنظمات العمّال؛ الناتج 1.3. زيادة القدرة المؤسساتية لإدارات العمل؛ **الحصيلة 2 – معايير العمل الدولية واشراف رسمي وفعال**، الناتج 2.2. زيادة قدرة الدول الأعضاء على تطبيق معايير العمل الدولية؛ **الحصيلة 6: المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للجميع في عالم العمل**، الناتج 6.4. زيادة قدرة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على تعزيز التشريعات والسياسات والتدابير لضمان تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في عالم العمل لذوي الاحتياجات الخاصة وأشخاص آخرين مستضعفين؛ **الحصيلة 7: حماية مناسبة وفعالة للجميع في العمل**، الناتج 7.1. زيادة قدرة الدول الأعضاء على ضمان احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها وإعمالها؛ الناتج 7.2. زيادة قدرة الدول الأعضاء على ضمان ظروف عمل آمنة وصحية.[124]

مخرجات البرنامج القطري لمنظمة العمل الدولية

ساهم مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول عمل الأطفال (أيّار/ مايو 2019 – تشرين الثاني/ نوفمبر 2020) في برنامج منظمة العمل الدولية القطري 2018-2019 من خلال مخرجات مختلفة، بما في ذلك الحصيلة SYR801 – **تعزيز القدرة المؤسساتية لمنظمات أصحاب العمل**؛ الحصيلة SYR826 – **تعزيز قدرة الدول الأعضاء على المصادقة على معايير العمل الدولية وتطبيقها والوفاء بالتزاماتها برفع التقارير**؛ والحصيلة SYR103 – **تعزيز قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال.**

فيما يتعلق ببرنامج منظمة العمل الدولية القطري 2020-2021، ساهمت المشاريع الثلاث جميعها في مخرجات مختلفة، بما في ذلك الحصيلة SYR103 – **تعزيز قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على تعزيز الامتثال بالتشريعات الوطنية والحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال**؛ الحصيلة SYR128 – **تحسين قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على إجراء تدريبات لتطوير المهارات**؛ الحصيلة SYR801 – **تعزيز القدرة المؤسساتية لمنظمات أصحاب العمل**؛ والحصيلة SYR802 – **تعزيز القدرة المؤسساتية لمنظمات العمال.**

أهداف التنمية المستدامة

تساهم جميع المشاريع في تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، ولاسيما الغاية 8.5. - تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة **وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال**، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030؛ **الغاية 8.6.** - **الحد** بقدر كبير **من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب**، بحلول عام 2020؛ **الغاية 8.7.** - اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر **واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال**، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بحلول عام 2025؛ **الغاية 8.8.** - حماية حقوق العمل وإيجاد **بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال**، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة. بالإضافة إلى ذلك، **تساهم جميع المشاريع في الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة - الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها**، ولاسيما **الغاية 10.2.** - تمكين **وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بصرف النظر عن السن أو الجنس** أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030.

علاوة على ذلك، يساهم مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية في الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، **ولاسيما** الغاية 3.9 - الحد **بقدر كبير** من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة، **وتلوّث الهواء والماء والتربة**، بحلول عام 2030.

[124] نقاش مجموعة التركيز.

كذلك، يساهم كل من مشروعيّ عمل الأطفال في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة - ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، **ولاسيما** الغاية 4.1 - **ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد** يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030؛ **والغاية** 4.3 - **ضمان** تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم **العالي** الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك **التعليم الجامعي، بحلول عام 2030**؛ والغاية 4.4 - تحقيق زيادة **كبيرة** في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، **بحلول عام 2030**؛ والغاية 4.5 - **القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم**، وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للمستضعفين، بما في ذلك **للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية** والأطفال المستضعفين، **بحلول عام 2030.**

4.2.3 هل المستفيدون راضون عن نوعية الخدمات وتقديمها؟ إن كان الجواب لا، بأيّ طريقة لم تكن الخدمات على قدر توقعاتهم ولماذا؟

بيّن مناقشة مجموعة التركيز مع مشاركي سكريم (SCREAM) في طرطوس (التي أجريت عن بُعد) **مستوى عاليًا من الرضا بنوعية برنامج سكريم (SCREAM) وتنفيذه. عبّر** ستة أطفال (ثلاث فتيات وثلاثة فتيان) يبلغون من العمر 13 سنة جميعهم **عن امتنانهم لتعرّفهم على عمل الأطفال وأسبابه وأشار نصفهم إلى أنّهم شاركوا هذه المعلومات مع أصدقائهم.** من ناحية تقديم الخدمات، **وجد الأطفال الأنشطة مسليّة للغاية وعبّروا عن فرحهم لتكوينهم صداقات جديدة وقالوا إنّهم استمتعوا بالأنشطة التشاركية، بما في ذلك الرقص وتقديم العروض المسرحية والرسم وإلقاء الشعر والغناء.**[125]

من جهة أخرى، أثبتت مناقشات مجموعات التركيز مع **مفتّشي العمل** أنّه ومع أنّ المشاركين **قدّروا المحتوى النظري الغنيّ لورش العمل**، وجدوا أنّ الجوانب التالية لم تكن على قدر توقعاتهم: (i) اعتبر هؤلاء المفتشون بالتحديد **نقص التطبيق العملي** للمعرفة النظرية جانباً صعباً من عملية التعلّم؛ (ii) كانوا **يفضّلون الاستماع حصرًا إلى سوريين [يتكلّمون عن] القوانين الوطنية** بدلاً من أجانب، ولو كانوا عربًا؛ (iii) **كان الاتصال عن بعد صعبًا**؛ (iv) كانت ورش العمل **مكثّفة للغاية**؛ (v) **كانت تودّ** غالبية المشاركين في مناقشات مجموعات التركيز **المشاركة في جولة ميدانية**؛ (vi) كانوا **يفضّلون مقاربة تدريب المدّربين**؛ (vii) عبّروا عن خيبة أملهم لإقفال منظمة العمل الدولية مكتبها في سوريا.[126] عُقدت مناقشة مجموعة التركيز هذه مع تسعة مفتّشي عمل، ثلاثة منهم كانوا من الإناث، وثلاثة مفتّشين زراعيين وستّة مفتّشي عمل صناعيين، اثنين منهما من ريف دمشق والباقين من دمشق.

أجريت مناقشات مجموعات التركيز مع أصحاب مصلحة ثلاثيين شاركوا في ورش عمل **السلامة والصحة المهنية.** كان لمناقشات مجموعات التركيز هذه 11 مشاركًا (خمسة منهم كانوا من الإناث)، بمن فيهم خمسة ممثّلين نقابيين (أنثيان) وممثلان عن أصحاب العمل (أنثى واحدة) وممثل عن الحكومة (أنثى)، وثلاثة ممثلين من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (أنثى). كانت التغذية الراجعة إيجابيةً جدّاً من هذه المجموعات التي قدّرت الجوانب التالية: (i) **محتوى ورش العمل التقني المفيد**؛ (ii) التبادل الدولي للتجارب؛ (iii) **الطبيعة الثلاثية لورش العمل وفرص الشروع في حوار اجتماعي**؛ (iv) اللوجستيات المنظمة جيّداً والجيّدة. كان للمشاركين في مناقشات مجموعات التركيز الاقتراحات التالية للتحسين: (i) كانت ورش العمل مكثّفة للغاية؛ (ii) تكرّرت بعض المواضيع للذين شاركوا في ورش عمل عدّة؛ (iii) كانوا **يفضّلون أن يكون هناك المزيد من مقدّمي العروض السوريين بدلاً من الأجانب**؛ (iv) **كان نقص التطبيق العملي للنظريات أمرًا صعبًا**؛ (v) كان المشاركون يودّون أن يكون نقاش مجموعة التركيز ثلاثيًّا، ولكن لسبب ما، اضطرت النقابات إلى إجراء نقاش مجموعة تركيز منفصل؛ (vi) كانت عمليات التكيف مع جائحة كورونا بسيطة بعض الشيء ومعروفة جيدًا أصلاً؛ (vii) كان هناك حاجة إلى توسيع نطاق برنامج سكريم (SCREAM)؛ (viii) كان الاتصال عن بعد صعبًا.

---

[125] نقاش مجموعة التركيز.

[126] من بين أبرز إنجازات مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيتين أنّه من خلال إجرائه تقييم تفتيش العمل وتطوير الملف التعريفي الوطني حول السلامة والصحة المهنيتين، قدّم تشخيصاً واضحاً لتفتيش العمل ووضع السلامة والصحة المهنيتين على الصعيد الوطني وحدّد الفجوات ونقاط الضعف ذات الصلة وقدّم توصيات لإصلاح الوضع تماشياً مع معايير العمل الدولية والممارسات الجيدة ذات الصلة على الصعيد الدولي. وساهم أيضاً في معالجة بعض تلك الفجوات، لاسيما من خلال بناء قدرات جميع مفتشي العمل والشركاء الاجتماعيين في مجال إجراءات تفتيش العمل الحديثة وتحديث أدوات تفتيش العمل الموجودة وتطوير أدوات جديدة وإدماج مسائل النوع الاجتماعي والأوبئة، بما في ذلك إجراءات للوقاية من جائحة كورونا والحماية ضدّه وتحسين نوعية زيارات تفتيش العمل بالإضافة إلى صياغة السياسات الوطنية لتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيتين التي قد تشكّل جميعها أساساً متيناً ومستداماً لبناء نظام تفتيش عمل فعال وموجّه نحو الوقاية في حال استمرّت الجهود ذات الصلة وتم تقديم الدعم التقني ذات الصلة المطلوب.

4.2.4 ما هي التحسينات والتغيرات الملموسة التي حصلت كنتيجة مباشرة للمشاريع؟

حصل عدد من التحسينات الملموسة كنتيجة مباشرة للمشاريع. **مكّنت** المشاريع **الهيئات الثلاثية من الشروع في حوار اجتماعي بالنسبة إلى عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية.** علاوة على ذلك، ساعدت المشاريع على **توعية الأطفال العاملين وأسرهم والمجتمع المدني والهيئات الثلاثية والشركاء الأمميين حول أسوأ أشكال عمل الأطفال.** ترك أطفال عاملون عملهم وعادوا إلى المدرسة أو نقلوا عملهم من أسوأ أشكال عمل الأطفال إلى أعمال خفيفة. علّم مشاركو سكريم (SCREAM) أطفال آخرين وآباءهم وجيرانهم عن عمل الأطفال. **أعدّت** المشاريع **مسودات خطط عمل وطنية في مجالي عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية.**[127] كذلك، **زادت الجهات المسؤولة قدرتها على أداء واجباتها للوقاية من عمل الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكاله، والتحقيق بشأنه وإنفاذ قوانين مكافحته من خلال السلامة والصحة المهنية وتفتيش العمل.** زاد وعي مفتشي العمل حول قوانين عمل الأطفال ومعايير العمل الدولية المرتبطة بالسلامة والصحة المهنية وعمل الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكاله. زاد وعي أصحاب العمل بمسؤولياتهم بالنسبة إلى السلامة والصحة المهنية والوقاية من مخاطر مكان العمل. تعرّف المشاركون في الجولات الدراسية على تجارب مفتشي العمل في بلدان أخرى و**ألهمهم ذلك أتمتة مديرية تفتيش العمل في سوريا.** وبات الآن لدى مديرية تفتيش العمل في سوريا المعدات المطلوبة للبدء بأتمتة كهذه، بما في ذلك معدات للتفتيش. تتخذ غرفة الصناعة في دمشق خطوات من أجل إنشاء قسم للسلامة والصحة المهنية داخل منظمة أصحاب العمل. زاد وعي جميع أصحاب المصلحة حول أهمية منع التسرّب من المدرسة وإعادة تسجيل الأطفال العاملين في المدرسة حيث أمكن.[128] من ناحية مدى استجابة المشاريع إلى الحاجات الناشئة بالنسبة إلى جائحة كورونا، ركّز مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية على التخفيف من آثار الجائحة على مكان العمل، بما في ذلك من خلال تطوير أدوات تفتيش عمل خاصة مكيّفة مع جائحة كورونا وخطوط توجيهية حول تدابير الوقاية من جائحة كورونا والحماية ضده. عرقلت الجائحة بالفعل التقدّم في المشاريع الثلاث جميعها بسبب حالات تأخير وعدم توفّر بناء القدرات الحضوري الذي أشار إليه بعض أصحاب المصلحة والذي جعل التعلّم أكثر صعوبةً بسبب الوصول إلى التكنولوجيا والكهرباء والانترنت المطلوب للتعلم عن بعد.

4.3 الكفاءة

الكفاءة: مدى ما حقّقه أو ما من المحتمل أن يحقّقه التدخل بطريقة اقتصادية وفي الوقت المناسب. إلى أيّ مدى يتمّ استخدام الموارد بشكل جيّد؟[129]

4.3.1 هل استُخدمت الموارد بطريقة كفؤة بالنسبة إلى الكلفة والوقت والموظفين الإداريين؟

هل كانت الموارد كفؤة بالنسبة إلى الوقت؟

لم تتحقق نواتج المشاريع الثلاث جميعها دائماً في الوقت المحدد. كان لمشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول عمل الأطفال ثلاثة تمديدات من دون كلفة،[130] وكان لمشروع اليونيسف حول عمل الأطفال حالات تأخير في تطبيق الناتجين 2 و3،[131] وطُبّق مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية في عجلة كبيرة في الأشهر الأخيرة من المشروع.[132] شرح المخبرون الرئيسيون أنّ عوامل عدة، كانت بشكل أساسي خارجة عن سيطرة أصحاب المصلحة في المشاريع،[133] كانت السبب وراء حالات التأخير. أولاً، كان هناك بعض **حالات التأخير بسبب الاستجابة للجائحة** مما يعني أنّه تم تأخير بعض الأنشطة خلال فترات الاغلاق في 2020 و2021.[134] ثانياً، كان هناك حاجة إلى **موافقات حكومية** للقيام بمهام مختلفة مرتبطة بتنفيذ المشاريع، ولاسيما بالنسبة إلى الشركاء من المجتمع المدني. كان لمنسقة المشاريع الوطنية علاقات جيّدة جداً مع أصحاب المصلحة الحكوميين وهو أمر كان مفيداً ولكن **لم يكن دائماً من السهل الحصول على أذونات في الوقت المناسب** لتنفيذ الأنشطة.[135] مثل آخر كان الجولة الدراسية إلى مصر التي كان من المفترض بها أن تكون ثلاثية ولكن لسوء الحظ أُصدرت التأشيرات لأصحاب المصلحة

---

[127] مقابلات مع مخبرين رئيسيين. مناقشات مجموعات التركيز. تقارير سير الأعمال والمنجزات.

[128] https://www.oecd.org/dac/evaluation/daccriteriaforevaluatingdevelopmentassistance.htm *"[الطريقة] الاقتصادية" هي تحويل المدخلات (الأموال والخبرة والموارد الطبيعية والوقت، إلخ.) إلى نواتج ومخرجات وأثر بأكثر طريقة فعالة من حيث التكلفة وممكنة مقارنة ببدائل ممكنة في السياق. التنفيذ "في الوقت المناسب" هو ضمن الإطار الزمني المزمع أو إطار زمني تمّ تكييفه بشكل معقول مع متطلبات السياق المتغير وقد يتضمن ذلك تقييم الكفاءة التشغيلية (إلى أيّ مدى تمّت إدارة التدخل بشكل جيّد).*

[129] منظمة العمل الدولية (2020)، طلبات تمديد المشروع من دون كلفة.

[130] منظمة العمل الدولية (2021)، تقرير منتصف المدة حول سير الأعمال.

[131] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[132] مقابلات مع مخبرين رئيسيين. منظمة العمل الدولية (2020)، طلبات تمديد المشروع من دون كلفة.

[133] مقابلات مع مخبرين رئيسيين. منظمة العمل الدولية (2020)، طلبات تمديد المشروع من دون كلفة.

[134] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[135] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

الحكوميين فقط وليس للشركاء الاجتماعيين.[136] في النهاية، جرت هذه الجولة الدراسية بعد انتهاء مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول السلامة والصحة المهنية. ثالثاً، كان هناك **معطيات الواقع العملية للتنفيذ في دولة هشّة.** أشار عدد من الذين أجريت مقابلات معهم مثلاً إلى أنّ أنشطة بسيطة، كحجز فندقي، قد تأخذ أياماً في سياقات أخرى قد تستغرق أسابيع في سوريا.[137] ومن بين الأمثلة الأخرى المعطاة أنّه وبسبب النقص الحاد في الوقود وعدم اليقين في سوريا، كان يتأخر نقل المشاركين في المشاريع من محافظات كريف دمشق وحلب وحمص[138] إلى دمشق. للمزيد من المناقشات، الرجاء الاطلاع على قسم "الملاءمة" لتصميم المشروع لمعالجة التنفيذ في الوقت المناسبة في الدول الهشة.

هل خُصّصت الموارد المالية بكفاءة وعلى نحو استراتيجي؟

شدد المخبرون الرئيسيون على **بعض الطرق التي خُصّصت فيها الموارد المالية بكفاءة وعلى نحو استراتيجي، بما في ذلك تقاسم التكلفة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية حول عمل الأطفال والمدخرات التي ازدادت نتيجة ورشتي عمل تدريبيتين لمركز التدريب الدولي توجّب نقلهما من التنفيذ وجهاً لوجه إلى التنفيذ عن بُعد بسبب القيود التي فرضتها الجائحة والمدخرات الكبيرة جرّاء تراجع قيمة العملة السورية.**[139] **استُخدمت المدخرات لتنفيذ المزيد من أنشطة المشاريع وتخطّي الأهداف والانفاق على معدات خاصة بالسلامة والصحة المهنية لعمل مفتشي العمل السوريين،** بما في ذلك 20 حاسوبًا محمولاً و20 طابعةً ستستخدمها مديريات تفتيش العمل في جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن معدات تفتيش لكشف المخاطر – كأجهزة لقياس مستوى الصوت والحرارة وشدّة الضوء وأجهزة للكشف عن الغازات القابلة للاشتعال – ومعدات حماية شخصية ككمامات وقبعات صلبة وستر عاكسة وأحذية واقية وقفّازات مطاطية وسدادات أذن لحماية السمع ونظارات واقية.[140] إنّ **معدات تفتيش العمل والحواسيب مهمّة لأتمتة تفتيش العمل وبالتالي فإنّها استثمار جيّد.** وبحسب مخبر رئيسيّ، اشترت منظمة العمل الدولية هذه المعدات من لبنان بسعر أفضل بكثير من السعر الذي كان من الممكن الحصول عليه في سوريا وقد كان لذلك قيمة جيّدة مقابل المال.[141] علاوة على ذلك، أُلهم فتشو العمل بأتمتة مديرية تفتيش العمل التي ينتمون إليها بعد الجولات الدراسية إلى الأردن ومصر. إنّ **تقاسم الكلفة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أمرًا مجديًا اقتصاديًا** لأنّ المشروع استطاع أن يبني على مبادرة منظمة العمل الدولية سكريم (SCREAM) وطبّقها مع المنظمات غير الحكومية الشريكة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الموجودة في سوريا وحقق نتائج إيجابية من ناحية الاستدامة.[142] لمزيد من المناقشات، الرجاء الاطلاع على قسم "الاستدامة".

من جهة أخرى، أشار العديد من المخبرين الرئيسيين إلى بعض **أوجه انعدام الكفاءة المرتبطة بالتأخير في الدفع إلى الشركاء** التي أعزيت إلى معاملات بيروقراطية وطلبات مقدمة في اللحظات الأخيرة كما إلى الاضطرار إلى معالجة الشؤون المالية من خلال مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية بدلاً من في سوريا بسبب عدم عمل نظام منظمة العمل الدولية المالي في ذلك البلد.[143] علاوة على ذلك، لم تُخَصَّص **ميزانية لإدماج المخاوف المرتبطة بالمساواة بين الجنسين.**[144]

التخصيص الفعال لموظفي الإدارة؟

خصصت وثائق تصميم المشروع موظفًا إداريًا واحدًا في سوريا للمشاريع الثلاثة، وهو منسق المشروع الوطني. وأجمع المخبرون الرئيسيون على أن **عدد الموظفين على أرض الواقع في سوريا غير كاف.**[145] يرجى الاطلاع على المناقشة المتعلقة **بعدم كفاية الدعم الإداري** الواردة في الفقرة الفرعية "الملاءمة" (iv)، **ما أثر على حجم العمل الذي يقوم به منسق المشروع الوطني.**

---

[136] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[137] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[138] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[139] مقابلات مع مخبرين رئيسيين، فواتير وايصالات شراء.
[140] مقابلات مع مخبرين رئيسيين. ما من بيانات أخرى.
[141] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[142] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[143] ميزانيات المشاريع، المذكرات المفاهمية للمشاريع.
[144] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[145] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

في ما يتعلق بتحسين كفاءة الموظّفين، اقترح الكثير من المخبرين الرئيسيين أن **الأنسب أن يتوفّر مستوى أكثر ملاءمة من الموظفين ألا وهو وجود موظف دولي واحد على الأقل، ومنسق مشروع وطني ومساعد إداري في سوريا، مع دعم تقني وغيره من أشكال الدعم يقدّمه المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، وكذلك المقر الرئيسي حسب الاقتضاء**. وأشار الكثير من المخبرين الرئيسيين إلى أن المشروع كان من الممكن أن يستفيد من عدد موظفين أكبر من العدد الحالي.[146]

4.4 الأثر

مدى التأثيرات الكبيرة الإيجابية أو السلبية، المقصودة أو غير المقصودة التي يولّدها أو من المتوقع أن يولّدها التدخّل، على مستوى أعلى. ما الفرق الذي يحدثه التدخل؟[147]

4.4.1 إلى أي مدى أسهمت المشاريع في بناء قدرات الهيئات المكوّنة؟

أتاحت المشاريع فرصًا واسعة لبناء القدرات، من خلال ما مجموعه 25 ورشة عمل، والجولة الدراسية إلى الأردن، فضلًا عن منصة للحوار الاجتماعي بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والنقابة ومنظمة أصحاب العمل. **وتناولت المشاريع موضوع الحاجة إلى بناء قدرات مفتشية العمل السورية، بعد أن انخفضت بشكل كبير عقب نزاع دام أكثر من عقد،** قُتل خلاله مفتشو العمل أو أصبحوا في عداد اللاجئين. وتجدر الإشارة إلى أن سوريا هو أحد البلدين في منطقة الدول العربية الذي يسمح فيهما بتفتيش العمل على أساس ثلاثي. وأكدت ورش العمل الثلاثية الأطراف لبناء القدرات على إمكانية مشاركة الشركاء الاجتماعيين في تفتيش العمل في سوريا، وشكلت **زخمًا للمضي قدمًا في تفتيش العمل الثلاثي المحتمل.**[148] بالإضافة إلى ذلك، قامت ورش العمل **ببناء القدرات التقنية لأصحاب المصلحة الثلاثيين للمساهمة في تحقيق معايير العمل الدولية في سوريا،** لاسيما في ما يتعلق بالاتفاقيات الأساسية المتعلقة بعمل الأطفال ومعايير العمل الدولية المتصلة بالسلامة والصحة المهنية.[149] بشكل عام، **زادت المشاريع من قدرة مفتشي العمل ومديري العمل على معالجة قضايا عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية.**[150] وبنت المشاريع **أيضًا قدرات أصحاب المصلحة الثلاثيين في الحوار الاجتماعي.** ويشمل الحوار الاجتماعي جميع أنواع المفاوضات والتشاور أو مجرد تبادل المعلومات بين ممثلي الحكومات وأرباب العمل والعمّال، أو في ما بينهم، بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية. ويتمثّل **الهدف من الحوار الاجتماعي في تعزيز بناء توافق الآراء والمشاركة الديمقراطية بين أصحاب المصلحة الثلاثيين في ميدان العمل.** وتتمتع هياكل الحوار الاجتماعي وعملياته الناجحة بالقدرة على حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة، وتشجيع الحوكمة الرشيدة، وتعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي والصناعي، وتعزيز التقدم الاقتصادي.[151] وقد بنت هذه المشاريع **القدرة التقنية لأصحاب المصلحة الثلاثيين في سوريا من خلال زيادة وصولها إلى المعلومات ذات الصلة للمشاركة في الحوار الاجتماعي، وعن طريق زيادة** جميع الأطراف **الالتزام بالمشاركة في الحوار الاجتماعي.**[152]

وفي ما يتعلق **بمدى مساهمة المشاريع الثلاثة في بناء قدرات أصحاب المصلحة،** يرجى الاطلاع على الجدول أدناه. كان من الصعب تحديد مدى مساهمة مشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية في بناء قدرات المراهقين وأولياء أمورهم ومفتشي العمل لأنه لم يتوفّر سوى تقرير ورشة عمل واحد مع درجات ما قبل الاختبار وبعده لقياس التحسن في أي من ورشات العمل الثماني. ومع ذلك، أظهر ذلك **تحسنًا ممتازًا في معرفة المشاركين، تبلغ نسبته 37 نقطة مئوية في المواضيع المتعلقة بإعادة تأهيل الأطفال المعرضين والمتأثرين بعمل الأطفال وإعادة إدماجهم.** وأشار المخبرون الرئيسيون إلى أن المشاريع **حسّنت قدرة موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى**

---

[146] https://www.oecd.org/dac/evaluation/daccriteriaforevaluatingdevelopmentassistance.htm *يتناول التأثير الأهمية القصوى والتأثيرات التحويلية المحتملة للتدخل. ويسعى إلى تحديد الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتدخل الأطول أمدًا أو الأوسع نطاقًا من الآثار الواردة بالفعل في معيار الفعالية. وإلى جانب النتائج المباشرة، يسعى هذا المعيار إلى التقاط النتائج غير المباشرة والثانوية والمحتملة للتدخل. ويقوم بذلك من خلال دراسة التغييرات الشاملة والدائمة في الأنظمة أو القواعد، والآثار المحتملة على رفاهية الناس، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والبيئة.*

[147] مقابلات مع مخبرين رئيسيين، ومناقشات مجموعات التركيز، وتقارير ورش العمل.

[148] مقابلات مع مخبرين رئيسيين، ومناقشات مجموعات التركيز، وتقارير ورش العمل.

[149] مقابلات المخبرين الرئيسيين، ومناقشات مجموعات التركيز، وتقارير ورش العمل.

[150] https://www.ilo.org/ifpdial/areas-of-work/social-dialogue/lang--en/index.htm)%20%20a

[151] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[152] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

حد معتدل، لاسيما بالنسبة إلى الموظفين من المستويات الأدنى حيث كان خط الأساس منخفضًا في البداية. ومع ذلك، أشار المخبرون الرئيسيون أيضًا إلى أن عملًا متبقّيًا يتعيّن القيام به لتحقيق الحد الأدنى من الامتثال لمعايير العمل الدولية ذات الصلة بعمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية.[153] وذكر بعض المخبرين الرئيسيين أنها كانت بداية جيدة لكنها فترة قصيرة جدًّا لبناء قدرة دائمة للهيئات المكوّنة. وأشار الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أنّ قدرة **الشركاء الاجتماعيين** لا تزال محدودة جدًّا من حيث عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية، غير أنهم **يتمتعون الآن بوعي أفضل بمعايير العمل الدولية ذات الصلة.**[154] وأشار أحد المخبرين الرئيسيين إلى أن قضية الصحة والسلامة المهنية معقدة وذات جوانب قانونية وطبية وهندسية وأن قدرة الشركاء الاجتماعيين لم ترتفع بعد إلى هذا المستوى. وقد أبدى الشركاء الاجتماعيون عزمهم على المشاركة في عمليات التفتيش الثلاثية في المستقبل، ووضعت إدارة الاتصالات والمعلومات استراتيجية لإنشاء وحدة داخلية للسلامة والصحة المهنية.[155] غير أن الكثير من المخبرين الرئيسيين لا يعتقدون أن قدرة القطاع الخاص والحكومة في ما يتعلق بالتدريب المهني قد تحسنت إلى حدّ كبير.[156]

أما بالنسبة إلى مشروع عمل الأطفال التابع لليونيسف، فقد أظهرت تقارير ورش العمل الأربعة المتاحة (من أصل ثمانية تقارير) **تحسنًا جيدًا في معرفة المشاركين، تبلغ نسبته 10 و12 و26 و33 نقطة مئوية في مواضيع ورشة العمل.** وذكر الكثير من المخبرين الرئيسيين أن **التدريب على منهجية دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام** (SCREAM) **فعّالٌ في زيادة وعي كل من الأطفال المستفيدين وأولياء أمورهم حول عمل الأطفال، وأسوأ أشكال عمل الأطفال، وأهمية العودة إلى المدرسة.**[157] وأظهر نقاش مجموعات التركيز مع المشاركين في منهجية دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام أن **الأطفال المستفيدين يقومون بدورهم بزيادة الوعي بهذه القضايا بين أقرانهم.**[158] بالإضافة إلى ذلك، كان التدريب على منهجية دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام **فعّالًا في بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية في المحافظات المستهدفة للمشاركة في إدارة حالات عمل الأطفال** لإزالة الأطفال العاملين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في الأعمال الخفيفة و/أو المدرسة، فضلًا عن رفع مستوى الوعي حول عمل الأطفال لأصحاب الأعمال التجارية.[159] علاوةً على ذلك، أشار المخبرون الرئيسيون إلى أن المشروع **أسهم في بناء القدرات التقنية لموظفي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف،** ونقل المعرفة والوعي في مجال عمل الأطفال إلى مجتمع الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا.[160] يرجى الاطلاع على مزيد من المناقشة بشأن الأثر المستدام لمنهجية دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام تحت عنوان **"الاستدامة".**

في ما يتعلق بمشروع السلامة والصحة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية، أظهرت تقارير ورش العمل الستة المتاحة (من أصل تسعة تقارير) **تحسنًا يتراوح بين الجيد والممتاز في معرفة المشارك،** يبلغ 48 و16 و20 و17 و14 و23 نقطة مئوية في مناطق ورش العمل الخاصة بها. وأشار المخبرون الرئيسيون إلى أن المشروع **يبني قدرة المكونات الثلاثيةإلى حدّ متوسط، بما في ذلك مفتشو العمل ومفتشو السلامة والصحة المهنية والمفتشون الزراعيون والمشرفون ومديرو مفتشيات العمل، فضلًا عن الشركاء الاجتماعيين.**[161] علاوةً على ذلك، **استهدفت عملية بناء القدرات أعضاء اللجنة الوطنية الثلاثية المعنية بتفتيش العمل واللجنة الوطنية الثلاثية للسلامة والصحة المهنية. وزاد** المشاركون في ورشة العمل **معرفتهم التقنية في مجالات تفتيش العمل، والسلامة والصحة المهنية، وعمل الأطفال، والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وحقوق الإنسان، ومعايير العمل الدولية، والحوار الاجتماعي.**[162]

[153] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[154] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[155] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[156] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[157] نقاش مجموعات التركيز.
[158] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[159] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[160] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[161] مقابلات مع مخبرين رئيسيين، ومناقشات مجموعات التركيز، وتقارير ورش العمل.
[162] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

وذكر المخبرون الرئيسيون أن المشاركين وجدوا **الجولة الدراسية إلى الأردن** مفيدة بشكل خاص، لأنهم **استلهموا الأتمتة المحتملة لمفتشية العمل السورية** بعد رؤية أتمتة مفتشية العمل الأردنية، واستلام أجهزة تفتيش العمل والحواسيب الممولة من المشروع. **وكان المشاركون في الجولة الدراسية سعداء بشكل خاص لإتاحة الفرصة لهم لمشاهدة التطبيق العملي للمعرفة النظرية التي اكتسبوها خلال ورش العمل**. وأعرب المشاركون في الجولة الدراسية الثلاثية عن تقديرهم لزيارة مجموعة من المؤسسات المعنية بالسلامة والصحة المهنية في الأردن، بما في ذلك وزارة العمل ووحدة تفتيش العمل ومؤسسة التأمين الاجتماعي ووزارة الصحة والمصانع.[163] وساعدت المشاريع على **بناء قدرات المكونات الثلاثية ومفتشية العمل السورية لتحديث أساليب عملها، والعمل على تحسين نظام الامتثال، بما في ذلك من خلال أتمتة مفتشية العمل، والعمل على زيادة مشاركة أصحاب المصلحة الثلاثيين في أنشطة التفتيش.**[164] وتحققت فوائد مماثلة من الجولة الدراسية المخطط لها إلى مصر، ولكن بسبب التأخيرات في الحصول على التأشيرات، حدث هذا النشاط بعد إغلاق مشروع السلامة والصحة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية.[165] وطلب الكثير من المخبرين الرئيسيين والمناقشين في مناقشات جماعية مركزة مزيدًا من الدعم من منظمة العمل الدولية للمشاركة في الجولات الدراسية، بدلًا من مجرد ورش العمل النظرية حيث يكون التطبيق العملي محدودًا.[166] يرجى الاطلاع على قسم "الدروس المستفادة" من أجل مواصلة مناقشة نموذج بناء القدرات في مجال السلامة والصحة المهنية لاستكمال ورش العمل التقنية بجولات دراسية عملية.

4.4.2 كيف يمكن تحسين أثر المشروع؟

ذكر الكثير من المخبرين الرئيسيين أن **من الممكن تحسني أثر المشروع بمزيد من الموارد.**[167] تتمتّع جميع المشاريع **بميزانيات صغيرة** – تبلغ ميزانية مشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية مليون دولار أمريكي، ولم يكن لدى مشروع عمل الأطفال التابع لليونيسيف سوى 250 ألف دولار. أما مشروع السلامة والصحة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية، فتبلغ ميزانيته 600 ألف دولار. وأشار أحد المخبرين الرئيسيين إلى أن بعض أنشطة مشاريع السلامة والصحة المهنية المرتبطة بالحساب التكميلي للميزانية العادية قد أزيلت في البداية بسبب قيود الميزانية. **يتّسم الوضع في سوريا بطابع خاص جدًّا، وقد أثر ذلك على وتيرة التنفيذ**. وذكر الكثير من أصحاب المصلحة أن التنفيذ سيستغرق ما لا يقل عن أربعة أضعاف مقدار الوقت الذي سيستغرقه التنفيذ في سوريا مقارنةً بالبلدان الأخرى.[168] وقدّم البعض أمثلة توضيحيّة للصعوبات في التنسيق على أرض الواقع في سوريا، مثل وجود عدد قليل جدًا من الفنادق التي وافقت عليها إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة، ما يحدّ من خيارات أماكن ورش العمل وتوافرها. ومن الأمثلة الأخرى القضايا الأمنية، التي حدّت من قدرة بعض المشاركين على القدوم إلى دمشق من أجل أنشطة المشروع. وسلّطت جهات معنية أخرى الضوء على العمليات البيروقراطية التي أحدثت تأخيرات غير ضرورية، ما أدى إلى تفاقم صعوبة بيئة التنفيذ.[169] ومع ذلك، كان لكل مشروع **فترات تنفيذ قصيرة** جدًا - 18 و12 و15 شهرًا على التوالي. وأشار الكثير من المخبرين الرئيسيين إلى أن مشاريع عمل الأطفال تحتاج إلى أطر زمنية أطول، مشدّدين على أهمية المتابعة مع الأطفال العاملين وأسرهم وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان استمرار الأثر. كما أعرب المخبرون الرئيسون عن اهتمامهم **بتوسيع نطاق المشاريع لتشمل المزيد من المحافظات في سوريا، من أجل تحقيق تأثير أكبر في منطقة جغرافية أوسع.**[170]

اقترح أحد المخبرين الرئيسيين أن **تأثير المشروع من الممكن تحسنيه في حال توفّر المزيد من التركيز على التحسين على مستوى القانون والسياسة،** على سبيل المثال، من خلال تقديم المشورة التقنية لوضع القوانين السورية المتعلقة بعمل الأطفال، مثل التشريعات التي تقيّد استخدام الأطفال دون سن معيّنة بما يتماشى مع معايير العمل الدولية، أو

[163] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[164] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[165] مقابلات مع مخبرين رئيسيين. ومناقشات مجموعات التركيز.
[166] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[167] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[168] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[169] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

170

اللوائح التي تحظر الشركات في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من عمل الأطفال مع عقوبات يمكن إنفاذها.[171] وبهذه الطريقة، لن يكون المشروع قد أسهم فحسب في بناء قدرات كل من المكلفين بالمسؤولية (المكونات الثلاثية) وأصحاب الحقوق (العمال الأطفال وأسرهم)، بل في **تحسين البيئة التمكينية** أيضًا. وعلى الرغم من أن المشاريع أسهمت إلى حد ما على مستوى السياسات في ما يتعلق بصياغة السياسة الوطنية بشأن عمل الأطفال ومسودة السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية، أشار الكثير من المخبرين الرئيسيين إلى أن **العمل السياساتي عالي المستوى يستغرق وقتًا طويلًا لإنجازه** ويشكّل تحديًا حتى في البيئات الداعمة، ناهيك عن بيئة التنفيذ الصعبة في سوريا.[172] وشدّد المخبرون الرئيسيون على أن العمل السياساتي عالي المستوى يستغرق وقتًا لضمان مشاركة الجهات الفاعلة ذات الصلة والتشاور معها، وتحديد المجالات ذات الأولوية والثغرات في السياسات، وربط السياسات بمعايير العمل الدولية، فضلًا عن التحليل والصياغة التقنيّين، وفي نهاية المطاف اعتماد السياسة على المستوى الحكومي.[173] وأشار الكثير من المخبرين الرئيسيين إلى الطبيعة المتسرعة جدًّا لتطوير ملف تعريف السلامة والصحة المهنية والسياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية. كما تستدعي الحاجة إلى حدّ أدنى من بناء القدرات من أجل إجراء مناقشات ثلاثية هادفة بشأن هذه العمليات، وقد استغرق الأمر بعض الوقت لتشجيع الأطراف على التحدث مع بعضهم البعض.[174] وأشار مخبر رئيس آخر إلى أن المشروع كان بإمكانه نشر المزيد من الدعاية في ما يتعلق بعمل منظمة العمل الدولية في سوريا من أجل الأطفال، **للمساهمة في الاعتراف بمنظمة العمل الدولية بصفتها جهة فاعلة قيّمة في الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، سواء أفي سوريا أو على الصعيد العالمي.**[175]

4.5 الاستدامة

مدى استمرار الفوائد الصافية للتدخل، أو احتمال استمرارها.[176]

4.5.1 هل سيستمر تقديم أنشطة/خدمات المشروع بعد إنفاق الأموال بالكامل؟ هل ستبقى آثار المشروع مع مرور الوقت؟

علق الكثير من أصحاب المصلحة بأن هذه المشاريع القصيرة من **الصعب أن تكون مستدامة**، حيث لا تتجاوز فترات التنفيذ 18 و12 و15 شهرًا.

ومع ذلك، سيستمر توفير **بعض أنشطة مشروع عمل الأطفال** بعد إنفاق الأموال. ومن الأمثلة على ذلك **إدارة حالات عمل الأطفال بالنسبة إلى عملاء حماية الطفل**، التي لا يزال الشركاء المنفذون للمفوضية يقدمونها. وقد حدث ذلك جزئيًا لأن المفوضية تطلب من شركائها المنفذين إدماج هذه الخدمات في عملهم إذا تلقوا أموالًا من المفوضية. ونتيجة لذلك، قام الشركاء المنفذون بإدماج إدارة حالات عمل الأطفال في ميزانية حماية الطفل الموضوعة مسبقًا. علاوةً على ذلك، **اعتمد الشركاء المنفذون منهجية دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام**، التي لا يزال ميسرو حماية الطفل **ينفذونها في الأماكن الملائمة للأطفال** باستخدام ميزانيتهم الخاصة. وتمت مشاركة وحدات منهجية دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام مع الشركاء المنفذين كجزء من المشروع، جنبًا إلى جنب مع خطة التنفيذ. كما أن المشروع، من خلال إدماج منهجية دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام في اليونيسف، يضمن أن مهارات عمل الأطفال والمعرفة ستستمر إلى ما بعد مدة المشروع. علاوةً على ذلك، ستستمر مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة عمل الأطفال في سوريا 2021-2027، حيث يخطط أصحاب المصلحة للانتهاء من خطة العمل الوطنية واعتمادها وتنفيذها في نهاية المطاف.[177]

في ما يتعلق بمشروع السلامة والصحة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية، **ستستمر أتمتة مفتشية العمل**، لأن مفتشيات العمل الـ 16 في سوريا ستستمر في استخدام معدات تفتيش العمل والحواسيب التي يوفرها

---

[171] مقابلة مع مخبر رئيسي.
[172] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[173] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[174] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[175] مقابلة مع مخبر رئيس.
[176] https://www.oecd.org/dac/evaluation/daccriteriaforevaluatingdevelopmentassistance.htm
[177] مقابلات مع مخبرين رئيسين.

المشروع. علاوةً على ذلك، تخطط مفتشية العمل لتطوير برمجيات لزيادة أتمتة نظام تفتيش العمل في سوريا، لكنها ستحتاج على الأرجح إلى دعم تقني لهذا الغرض. **وستُستخدم بعض الأدوات المقدمة على أساس منتظم، مثل قائمة مراجعة أدوات تفتيش العمل المراعية لمسائل النوع الاجتماعي، ونماذج التحقيق في الحوادث المهنية، وإرشادات كوفيد-19**. وسيستمر بعض بناء قدرات مفتشي العمل بسبب نموذج تدريب المدربين المستخدم في بعض ورش العمل، **التي تركت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مع مدربين داخليين لتدريب مسؤولين آخرين. وسيؤدي الكثير من المعرفة المقدمة من خلال برامج بناء القدرات إلى تحسين مهارات مفتشي العمل، التي نأمل أن تُطبّق في عملهم اليومي**. ومع ذلك، أشار بعض المخبرين الرئيسيين إلى أن **مستوى السعة لن يكون كافيًا للحفاظ على فوائد المشروع** في حين أن التدريب سيفيد مفتشي العمل، وربما يحتاجون إلى دعم مستمر للتأكد من أنهم يستخدمون الأدوات بشكل صحيح ويمكنهم إكمال ملف تعريف السلامة والصحة المهنية، وتطوير سياسة السلامة والصحة المهنية على المستوى الوطني. كما أشاروا إلى ضرورة مواصلة المتابعة مع الشركاء الاجتماعيين.

5. تقييم مسائل النوع الاجتماعي

تنصّ سياسة منظمة العمل الدولية للعام 1999 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتعميمها على أنّه بصفتها منظمة متخصّصة في حقوق الإنسان الأساسيّة والعدالة الاجتماعية، لا بدّ من أن تضطلع بدور قيادي في الجهود الدولية لتعزيز المساواة بين الجنسين[178] **وتحقيقها.** فيجبُ أن تهدف مشاريع التعاون التقني كافّة إلى معالجة أوجه القلق المعيّنة والمختلفة في كثير من الأحيان لكلّ من النساء والرجال، بصورة منهجيّة ورسميّة، بما في ذلك تلبية احتياجات المرأة العمليّة والاستراتيجية المتعلّقة بمسائل النوع الاجتماعي. ومن الضروري اتّباع استراتيجيّة تعميم منظور النوع الاجتماعي التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، طيلة دورة حياة المشروع.[179] وبالتالي، يجبُ أن تتضمّن تصاميم التدخل العناصر التالية: (أ) الأهداف والمخرجات والنواتج والأنشطة والمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي، (ب) الهياكل المؤسسية المراعية للنوع الاجتماعي المبنيّة في إطار المشاريع، (ج) مشاركة كلّ من المرأة والرجل في المشاورات والتحليلات للجهات المؤسِسة والمستفيدة، (د) الرصد المراعي للنوع الاجتماعي، (ه) التقييم المراعي للنوع الاجتماعي.[180]

استند هذا التقييم لمسائل النوع الاجتماعي إلى المعايير التالية: الملاءمة والفعاليّة والكفاءة والأثر والاستدامة. بالنسبة إلى معيار **الملاءمة**، كانت عمليّة التصميم والمراقبة لكلّ من مشروعي عمل الأطفال ضعيفة في ما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيقها. إنّ المذكّرة المفاهيميّة لمشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانيّة العاديّة وتقرير سير العمل محايدان جنسيًا على حدّ سواء. وما من تحليل للحالة يراعي النوع الاجتماعي، ولا تتوفّر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، ولا أهداف أو مخرجات أو محصلات أو أنشطة أو مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي. والأمرُ سيّان على مذكرة اليونيسف المفاهيميّة لعمل الأطفال وتقرير سير العمل لكونهما محايدان جنسيًا، باستثناء المذكرة المفاهيميّة التي أفادت بأنّها تهدف إلى مساعدة الأسر التي تعيلها المرأة في الوصول إلى سبل العيش والتوظيف من دون اللجوء إلى عمل الأطفال (على الرغم من أنها لم تحدد ذلك بوضوح)، وقد أشارت إلى الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين.[181] كان تصميم مشروع السلامة والصحّة المهنية المُرتبط بالحساب التكميلي للميزانيّة العاديّة أفضل قليلًا من حيثُ المساواة بين الجنسين. وأشارت المذكرة المفاهيميّة لمشروع السلامة والصحّة المهنية المُرتبط بالحساب التكميلي للميزانيّة العاديّة إلى بناء القدرات المراعية للنوع الاجتماعي، وتعميم منظور النوع الاجتماعي في تفتيش العمل، وتضمنت أنشطتها دورة مركز التدريب الدولي حول

---

[178] منظمة العمل الدولية (1999)، *سياسة منظمة العمل الدولية بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتعميمها*.

[179] وثيقة مجلس إدارة منظمة العمل الدولية (2005) GB.292/TC/1 تقرير التقييم المواضيعي: قضايا النوع الاجتماعي في التعاون التقني.

[180] منظمة العمل الدولية (2020)، *مذكرة توجيهية: إدماج المساواة بين الجنسين في الرصد والتقييم*.

[181] المذكّرة المفاهيميّة لمشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانيّة العاديّة، التقرير المرحلي لمشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانيّة العاديّة، مذكرة اليونيسف المفاهيميّة لمشروع عمل الأطفال، تقرير اليونيسف المرحلي لمشروع عمل الأطفال.

تفتيش العمل المراعي للنوع الاجتماعي. وحدّدت المذكّرة عددًا من المحصلات أو الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي، مثل تقييم نظام تفتيش العمل الوطني، الذي كان من المقرّر أن يحدّد الفجوات بين الجنسين، وأدوات تفتيش العمل، التي كان يتعيّن تحديثها من منظور النوع الاجتماعي، وثلاثة أنشطة كان من المفترض أن تُعمّم منظور النوع الاجتماعي وهي الجولة الدراسية، والملف الوطني للسلامة والصحة المهنية، والسياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية.[182] ومع ذلك، لم يتوفّر تحليل حالة يراعي منظور النوع الاجتماعي، ولا بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، ولا أي مخرجات مراعية لمنظور النوع الاجتماعي. بصورة عامّة، لم يَأخذ تصميم المشروع في الاعتبار النوع الاجتماعي في التدخلات المخطط لها على نحو كاف. أمّا بالنسبة إلى معيار **الفعاليّة**، كان من الصعب تحليل ما إذا كان الرجال والنساء قد شاركوا على قدم المساواة في أنشطة المشروع بسبب افتقار عدد كاف من البيانات أو البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وأظهرت ثلاثة تقارير فقط عن ورشات عمل مركز التدريب الدولي نسبة المشاركة بحسب النوع الاجتماعي، بحيثُ شاركت النساء بنسبة 53 في المائة و17 في المائة و41 في المائة على التوالي (من إجمالي 25 ورشة عمل). وفي الحقيقة، لم يحدّد تقييم نظام تفتيش العمل الوطني الفجوات بين الجنسين، لكنّه تضمّن جدولًا واحدًا يوضح جنس مراقبي الصحة والسلامة المهنية ومراقبي التأمين. ولم تُعمّم السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية منظور النوع الاجتماعي. من ناحية أخرى، أشار ملف التعريف الوطني للسلامة والصحة المهنية إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والحماية والرعاية الاجتماعية للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والفئات المُستضعفة الأخرى من النساء، وقوانين محددة لحماية حقوق المرأة، وأهداف الوزارة المُتعلّقة بالمرأة. لم يتوفّر تقرير مهمة الجولة الدراسية للتحقق إن جرى تعميم النوع الاجتماعي في هذا النشاط. بيد أنّ مركز التدريب الدولي قد عقد دورة تفتيش العمل المراعية لمنظور النوع الاجتماعي وحقّق زيادة بنسبة 14 في المائة في المعرفة قبل الاختبار وبعده، وهي نتيجة جيّدة. وبالنسبة إلى معيار **الكفاءة**، لا يمكن تحديد عدد الموارد التي أُنفقت على المستفيدين من الرجال والنساء، فلا تتوفّر بيانات في هذا الصدد. واتّفق أصحاب المصلحة على أنّ حجم **الأثر** و**الاستدامة** في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين كان ضئيلًا. إضافة إلى ذلك، فإنّ المحاولات المتعدّدة لمقابلة خبير النوع الاجتماعي في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية لم تُكلّل بالنجاح.

6. تقييم المسائل الثلاثية

تتضمّن العناصر المهمّة لكلّ مشروع بناء قدرات المكونات الثلاثية في الحوار الاجتماعي، ومعايير العمل الدولية، وعمل الأطفال، والسلامة والصحة المهنية. في معظم الحالات، كان يشتمل هذا العنصر على تدريب ثلاثي، بما في ذلك تدريب المدرِّبين، ما يكوّن مناخًا من الثقة بين المشاركين ويمكّنهم بسرعة من تقدير مزايا الشراكة الثلاثيّة والحوار الاجتماعي.

جرى ضمان مشاركة أصحاب المصلحة في التقييم من خلال طرائق مختلفة. فتشاور المقيّم مع أصحاب المصلحة الثلاثيين من خلال مقابلات متعمّقة مع ممثلي الحكومة والعمّال وأصحاب العمل بهدف جمع البيانات اللازمة. إضافة إلى ذلك، شاركت المكونات الثلاثية في مناقشات مجموعات التركيز. كذلك، سيتمّ ترجمة مسودة تقرير التقييم ومشاركتها مع المكونات الثلاثية للإدلاء بتعليقاتها. وسيكون لأصحاب المصلحة الثلاثيين دورٌ في متابعة توصيات التقييم بقدر ما تتعلق توصيات محددة بهم.

7. تقييم معايير العمل الدولية

تعدّ معايير العمل الدولية عنصرًا رئيسيًا في المشاريع الثلاثة، إذ اعتبرت بمثابة إرشادات لتطوير خطة العمل الوطنية لعمل الأطفال، وكذلك في السياسة والملف الوطنيّين للصحة والسلامة المهنية، وفي وضع آليات لتفتيش العمل وللاستشارات الثلاثيّة. علاوةً على ذلك، شاركت المكونات الثلاثية وأصحاب المصلحة الآخرون في ورش عمل لبناء

[182] المذكرة المفاهيميةّ لمشروع السلامة والصحّة المهنيّتين المرتبط بالحساب التكميلي للميزانيّة العاديّة.

القدرات بُغية التعرف إلى الإطار المعياري لمنظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية، بما في ذلك الاتفاقيّة رقم 138 بشأن الحد الأدنى للسنّ (1973)، والاتفاقيّة رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (1999)، والاتفاقيّة رقم 155 بشأن السلامة والصحة المهنية (1981)، والاتفاقيّة رقم 161 بشأن خدمات الصحة المهنية (1985)، والاتفاقيّة رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنية (2006)، والاتفاقيّة رقم 167 بشأن السلامة والصحة في البناء (1988)، والاتفاقيّة رقم 184 بشأن السلامة والصحة في الزراعة (2001)، والاتفاقية رقم 81 بشأن تفتيش العمل (1947)، والاتفاقيّة رقم 129 بشأن تفتيش العمل (الزراعة) (1969). وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت المشاريع في برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية 2020-2021: الحصيلة رقم 2: معايير العمل الدولية والإشراف الرسمي والفعّال، المخرج رقم 2.2: زيادة قدرة الدول الأعضاء على تطبيق معايير العمل الدولية.

8. الخلاصة

في الختام، حملت أهداف وتصاميم المشاريع **أهميّة** كبيرة في ضوء السياق السياسي والاقتصادي والمالي في سوريا. ومع ذلك، كان من الممكن أن يتوفّر وقت إضافي لتنفيذ تصاميم المشروع، ما يعكس السياق الصعب للتنفيذ في حالة النزاع المستمرّ في سوريا. وكان بالإمكان تحسين تقسيم مهام العمل من خلال توفير الدعم الإداري الكافي وسواه من أشكال الدعم لمنسق المشروع الوطني على الأرض في سوريا، من خلال تخصيص عدد كافٍ من الموظفين. واتّسم استخدام المهارات المحلية بالفعاليّة، لاسيّما من خلال الشراكات القائمة بين مفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف مع المنظمات غير الحكومية المحلية. بيد أنّ هيكل إدارة المشروع لم يسهّل التنفيذ الفعّال بسبب صعوبة تشكيل لجنة توجيهية ثلاثية. وتلقّت المشاريع دعمًا تقنيًا كافيًا من المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية ومن المقرّ الرئيسي، لكنّ الدعم الإداري لم يكن كافيًا. وشكّلت عمليّة المراقبة والتقييم نقطة ضعف في المشاريع المُرتبطة بالحساب التكميلي للميزانيّة العاديّة، فجرى إعداد تقرير مرحلي خطّي واحد فقط لمشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانيّة العاديّة ولم يجرِ إعداد أيّ تقرير لمشروع السلامة والصحّة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانيّة العاديّة. ومع ذلك، أفاد مشروع عمل الأطفال التابع لليونيسف بإحراز تقدم منتظم ومنهجي. ولاقت مشاريع منظمة العمل الدولية في السلامة والصحة المهنية وعمل الأطفال قبولًا حسنًا وحظيت بمركز جيّد ضمن النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في سوريا، حيث توفر هذه المجالات المواضيعية منافذ محايدة لمنظمة العمل الدولية للبدء في وضع الأسس لعمل تنموي طويل المدى في بلد عانى أزمة طويلة الأمد.

خلص التقييم إلى أن المشاريع اتّسمت **بالفعاليّة** من نواح كثيرة، فحقّقت هذه المشاريع الثلاثة المُعلنة أهدافها، وبعضها تجاوز عدّة أهداف أيضًا. وأسهمت المشاريع في برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها، ومخرجات البرامج القطرية، وأهداف التنمية المستدامة. إضافةً إلى ذلك، سُجّلت جملة من التحسينات الملموسة التي نتجت مباشرة من المشاريع. ومكّنت المشاريع المكونات الثلاثية من المشاركة في حوار اجتماعي بشأن عمل الأطفال وقضايا السلامة والصحة المهنية. علاوةً على ذلك، ساعدت المشاريع في زيادة وعي الأطفال العاملين وأسرهم والمجتمع المدني والمكونات الثلاثية وشركاء الأمم المتحدة بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، ووضعت مشاريع خطط عمل وطنية في مجالات عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية في سوريا. وكان المستفيدون من منهجيّة دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام، سواء أكانوا الأطفال العاملين أم أسرهم أو المجتمع المدني، راضين جدًا عن جودة الخدمات وطريقة تقديمها. وعلى نحو عام، أعربت المكونات الثلاثية التي شاركت في ورش عمل بناء القدرات عن تقديرها للمحتوى التقني الغني الذي تحمله الدورات التدريبية. ومع ذلك، فإنّ هذه المكونات كانت ستوفّر المزيد من الفرص لتطبيق المعلومات بطرائق عملية. وعبّر المشاركون في الجولات الدراسية عن سعادتهم الكبيرة بفرصة زيارة الأردن والاستلهام من الأتمتة المحتملة لمهام مفتشية العمل في سوريا.

وفي ما يخصّ **الكفاءة**، توفّرت عدّة طرق لتخصيص الموارد المالية بكفاءة وبصورة استراتيجية. ومن هذه الطرق تقاسم التكاليف مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي

للميزانيّة العاديّة، والمدخرات التي جُمعت نتيجة ورشتي عمل تدريبيتين لمركز التدريب الدولي التي كان لا بد من تقديمها عن بُعد بدلًا من تقديمها وجهًا لوجه بسبب القيود التي فرضتها الجائحة. إضافة إلى جمع مدخرات كبيرة بسبب انخفاض قيمة العملة السورية. وجرى استخدام المدخرات لتنفيذ المزيد من أنشطة المشروع وتجاوز الأهداف، وللإنفاق على معدات السلامة والصحة المهنية لأعمال تفتيش العمل السوري. من ناحية أخرى، ظهرت بعض أوجه القصور المالية المتعلقة بالتأخير في السداد للشركاء، التي جرى تفسيرها على أنها ناجمة عن العمليات البيروقراطية، فضلًا عن الموارد المالية التي يتعين معالجتها من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية بدلًا من سوريا بسبب عدم عمل نظام منظمة العمل الدولية المالي في ذلك البلد. علاوةً على ذلك، لم تُخصّص اعتمادات من الميزانية لإدماج الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ولم يجر تحقيق بعض النواتج للمشاريع كافّة في الوقت المحدد. وواجهت المشاريع الثلاثة تأخيرات في التنفيذ بسبب الاستجابة للجائحة، وصعوبات في الحصول على الموافقات الحكومية في الوقت المناسب، التي كانت مطلوبة لتنفيذ الأنشطة المختلفة، والحقائق العملية للتنفيذ في دولة هشة. وتضمّن مشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانيّة العاديّة ثلاثة ملحقات من دون تكلفة. وبالنسبة إلى التخصيص الفعّال لموظفي الإدارة، خصصت وثائق تصميم المشروع موظف إدارة واحد في سوريا للمشاريع الثلاثة، وهو منسّق المشروع الوطني. وأجمع المخبرون الرئيسيون على عدم توفّر عدد كاف من الموظفين على الأرض في سوريا. وفي ما يتعلق بتحسين كفاءة التوظيف، اقترح الكثير من المخبرين الرئيسيين أن المستوى الأكثر ملاءمة من الموظفين سيتمثّل في وجود موظف دولي واحد على الأقل، ومنسق مشروع وطني ومساعد إداري في سوريا، مع دعم تقني وغيره من الدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية والمقر الرئيسي حسب الاقتضاء.

أمّا بالنسبة إلى **الأثر**، فكان بناء قدرات الهيئات المكوّنة من الآثار الإيجابيّة الكبيرة للمشاريع. فتناولت المشاريع الحاجة إلى بناء قدرات مفتشية العمل السورية، التي تُركت بقدرات منخفضة جدًا بعد أكثر من عقد من النزاع الذي أودى بحياة مفتشي العمل أو دفعهم إلى الهجرة كلاجئين. إضافة إلى ذلك، نجحت المشاريع في بناء قدرات أصحاب المصلحة الثلاثة في الحوار الاجتماعي. وأكدت ورش العمل الثلاثية لبناء القدرات إمكانية مشاركة الشركاء الاجتماعيين في تفتيش العمل في سوريا، وكانت الحافز لتفتيش العمل الثلاثي المحتمل للمضي قدمًا. بالإضافة إلى ذلك، قامت ورش العمل ببناء القدرات التقنيّة لأصحاب المصلحة الثلاثيين للإسهام في تحقيق معايير العمل الدولية في سوريا، لاسيما في ما يتعلق بالاتفاقيات الأساسيّة المتعلقة بعمل الأطفال ومعايير العمل الدولية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية. علاوةً على ذلك، أظهر المستفيدون من منهجيّة دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام، أي الأطفال العاملون وأسرهم وشركاء المجتمع المدني المنفذون وشركاء الأمم المتحدة وعيًا متزايدًا بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال والحقّ في الانسحاب من عمل الأطفال للعمل الخفيف أو العودة إلى المدرسة. وأشار عدد من المخبرين الرئيسيين إلى إمكانيّة تحسين تأثير المشروع لو توفّرت ميزانيات أكبر ووقت أطول للتنفيذ ولو جرى التركيز أكثر على بناء البيئة التمكينية في سوريا على مستوى القانون والسياسة.

وفي ما يتعلّق **بالاستدامة**، أشار الكثير من أصحاب المصلحة إلى صعوبة أن تكون مثل هذه المشاريع القصيرة مستدامة، إن استغرق وقت تنفيذها 18 و12 و15 شهرًا فقط. ومع ذلك، من المرجح ألّا تتوقّف جملة من أنشطة المشروع بعد التمويل. وبالتالي، فإن تأثيرات المشروع هذه ستظل مع مرور الوقت. ومن الأمثلة على ذلك إدارة حالات عمل الأطفال لعملاء حماية الأطفال، التي لا يزال الشركاء المنفذون لمفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين يقدمونها. علاوةً على ذلك، اعتمد الشركاء المنفذون منهجيّة دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام، التي يستمر تنفيذها في المساحات المراعية لاحتياجات الأطفال من جانب ميسري حماية الأطفال باستخدام ميزانيتهم الخاصة. إضافة إلى ذلك، سيستمرّ العمل على مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة عمل الأطفال في سوريا 2021-2027، بحيث يخطط أصحاب المصلحة لوضع الصيغة النهائيّة لخطة العمل الوطنية واعتمادها وتنفيذها في نهاية المطاف. وفي ما يتعلق بمشروع السلامة والصحّة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانيّة العاديّة، ستستمر أتمتة تفتيش العمل، لأن مفتشيات العمل الستّة عشر في سوريا ستمضي قُدمًا في استخدام معدات تفتيش العمل وأجهزة الكمبيوتر التي يوفرها المشروع. وسيجري استخدام بعض الأدوات المقدمة على أساس منتظم، مثل قائمة مراجعة أدوات تفتيش العمل المراعية للنوع الاجتماعي، ونماذج التحقيق في الحوادث المهنية، وإرشادات فيروس كوفيد-19.

وستؤدّي كثرة المعرفة التي تقدّمها برامج بناء القدرات إلى تحسين مهارات مفتشي العمل، التي نأمل أن يتم تطبيقها في عملهم اليومي. ومع ذلك، أشار بعض المخبرين الرئيسيين إلى أنّ التدريب سيفيد مفتشي العمل لكنّ مستوى القدرة لن يكون كافيًا لتعزيز فوائد المشروع وربما يحتاجون إلى دعم مستمر للتأكد من أنهم يستخدمون الأدوات على نحو صحيح ويمكنهم إكمال ملفّ السلامة والصحة المهنية وتطوير سياستهما على المستوى الوطني. وحثّ المخبرون الرئيسيون على الحاجة لمواصلة المتابعة مع الشركاء الاجتماعيين.

9. الدروس المستفادة

استخلص التقييم الدرسين التاليين:

(أ) تُعدّ ورشات العمل لبناء القدرات إلى جانب الجولات الدراسية الثلاثية بين بلدان الجنوب طريقة فعّالة لبناء القدرات في مجال السلامة والصحة المهنية وتفتيش العمل؛ و
(ب) يجبُ أن يَأخذ تصميم المشروع في الدول الهشة في الحسبان الحقائق العمليّة لتنفيذ المشروع في مثل هذه السياقات.

يُرجى الاطلاع على الملحق للمناقشة.

10. الممارسات الجيدة

استخلص التقييم ممارستين جيدتين، وهما:

(أ) إنّ عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنيتان منافذ محايدة لمنظمة العمل الدولية لدخول الدول الهشة والمتأثرة بالنزاع؛ و
(ب) يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تقيم شراكات مع المنظمات المحلية التي جرى تأسيسها كشريكة مُنفّذة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف لإدماج جوانب منع عمل الأطفال وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في برامج حماية الأطفال القائمة على المستوى المحلي.

يرجى الاطلاع على الملحق للمناقشة.

11. التوصيات

التوصية		الجهة المعنية	الأولويّة	الإطار الزمنيّ	الآثار المترتّبة على الموارد
1.	يجب على **تصميم المشروع** في الدول الهشّة أن يأخذ في الاعتبار الحقائق العمليّة لتنفيذ المشروع في مثل هذه الظروف، وتوفير وقت تنفيذ مناسب لحالات النزاع التي طال أمدها. يمكن أن تنظر منظّمة العمل الدوليّة في دمج عناصر إضافيّة من نموذج تصميم مستند المشروع في نموذج	المكتب الإقليمي للدول العربيّة التابع لمنظّمة العمل الدوليّة	متوسّطة	قصير الأجل	منخفضة

	تصميم مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية، بما في ذلك نظريّة التغيير، والإطار المنطقي، وإطار المراقبة والتقييم، واستراتيجيّة تحليل المخاطر/التخفيف من المخاطر. ويجب على المصمّمين تخصيص عدد كافٍ من الموظّفين على أرض الواقع في الدول الهشّة، بما في ذلك الموظّفون الدوليّون والموظّفون الوطنيّون والدعم الإداريّ الكافي وغيره من أشكال الدعم.				
2.	يجب أن يكون **إطارا المراقبة والتقييم** مطلوبَيْن في تصميم المشروع، بالإضافة إلى تخصيص موظّفين للمراقبة طيلة مدّة المشروع، وتقرير مرحلي مكتوب واحد على الأقلّ سنويًّا. ويجب أن يشمل ذلك تحديد المخاطر بشكل منتظم، وتخفيف المخاطر وإدارة المخاطر.	المكتب الإقليمي للدول العربيّة التابع لمنظّمة العمل الدوليّة	متوسّطة	قصير الأجل	منخفضة
3.	يجب أن **يعمّم** تصميم المشروع **مراعاة قضايا النوع الاجتماعي** في تحليل الوضع، وأهداف المشروع ومخرجاته ومؤشّراته، وإطار المراقبة والتقييم. يجب تضمين البيانات المصنّفة بحسب الجنس في تحليل الوضع والبيانات الأساسيّة والمؤشّرات، بحيث يمكن مراقبة نتائج المساواة بين الجنسين في جميع مراحل المشروع وتقييمها بشكل صحيح في استعراض منتصف المدّة والتقييم النهائي للمشروع. يجب الأخذ في الاعتبار تضمين هذه العناصر في نموذج مستند المشروع.	المكتب الإقليمي للدول العربيّة التابع لمنظّمة العمل الدوليّة	متوسّطة	قصير الأجل	منخفضة
4.	النظر في تعزيز البيئة التمكينيّة كعنصر من عناصر مشروع مستقبليّ في سوريا، ولاسيّما تعزيز **الإطار القانوني** واستكمال عمل السياسات من هذه المشاريع (مسودّة خطّة العمل الوطنيّة لمكافحة عمل الأطفال في سوريا، مسودّة الملفّ والسياسة الوطنيّة للصحّة والسلامة المهنية). على سبيل المثال، يمكن لمنظّمة العمل الدوليّة النظر في تقديم مشورة فنّيّة لتطوير القوانين السورية المتعلّقة بعمل الأطفال، مثل التشريعات التي تقيّد توظيف الأطفال دون سنّ معيّنة بما يتماشى مع معايير العمل الدوليّة، أو الأنظمة التي تحظّر الشركات في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من توظيف الأطفال، مع إمكانيّة فرض	المكتب الإقليمي للدول العربيّة التابع لمنظّمة العمل الدوليّة والوحدة الفنّيّة في المقرّ الرئيسي لمنظمة العمل الدوليّة	مرتفعة	قصير الأجل	متوسّطة

	عقوبات.				
5.	الاحتفاظ **بمكتب لمنظّمة العمل الدوليّة** على الأرض في سوريا لترسيخ المكاسب وتنفيذ مشروع جديد والحفاظ على زخم مساعدة سوريا. يجب الأخذ في الاعتبار تزويد هذا المكتب بمنسّق مشروع وطنيّ واحد على الأقلّ، ومساعد إداريّ (بدرجة أعلى من G-5 وبعقد مدّته تساوي مدّة المشروع) كحدّ أدنى لمستوى التوظيف في سوريا. يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضًا عدد إضافي كافٍ من الموظّفين الوطنيّين (الشؤون الماليّة، والمراقبة والتقييم، والاتّصالات، وتعبئة الموارد)، لاسيّما مع العديد من المشاريع، ولوجستيّات كافية، وتأمين التزام الحكومة السورية بتسهيل دخول موظّفي المكتب الإقليمي للدول العربية في الوقت المناسب إلى سوريا طيلة مدّة المشروع.	المكتب الإقليمي للدول العربيّة التابع لمنظّمة العمل الدوليّة	مرتفعة	قصير الأجل	مرتفعة
6.	اتّخاذ خطوات لتعزيز الاعتراف بمنظّمة العمل الدوليّة كجهة فاعلة قيّمة في **النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام**، سواء أفي سوريا أم على مستوى العالم. يجب الترويج بانتظام أكثر لعمل منظّمة العمل الدوليّة في حالات الأزمات التي طال أمدها في عمل الأطفال والسلامة والصحّة المهنية، واستخلاص الدروس من هذه المشاريع في سوريا والتحدّيات التي تمّت مواجهتها. يمكن وينبغي استغلال الأزمات كفرص لتعزيز معايير العمل الدوليّة، بما في ذلك المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل، وتوصية منظّمة العمل الدوليّة بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، 2017 (رقم 205).	المكتب الإقليمي للدول العربيّة التابع لمنظّمة العمل الدوليّة والوحدة الفنّيّة في المقرّ الرئيسي لمنظمة العمل الدوليّة	متوسّطة	متوسّط الأجل	منخفضة
7.	إكمال **شراكات منظمة العمل الدولية** مع المنظمات المحلية التي تمّ تأسيسها كشركاء منفّذين لوكالات الأمم المتّحدة الأخرى لدمج منع عمالة الأطفال وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في برامج حماية الطفل الحاليّة على المستوى المحلي. النظر في شراكة أخرى مع المفوضيّة السامية للأمم المّتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا. النظر في توسيع نطاق عمل الأطفال وجوانب السلامة والصحّة	المكتب الإقليمي للدول العربيّة التابع لمنظّمة العمل الدوليّة والوحدة الفنّيّة في المقرّ الرئيسي لمنظمة العمل	متوسّطة	قصير الأجل	متوسّطة

	المهنية في المزيد من المحافظات في سوريا لإحداث تأثير أكبر في منطقة جغرافيّة أوسع.	الدوليّة والمفوضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين ومنظّمات المجتمع المدنيّ المحلّيّة العاملة في مجال حماية الطفل			
8.	مواصلة نموذج بناء القدرات في مجال السلامة والصحّة المهنية/تفتيش العمل لاستكمال النموذج الفني **لورش عمل بناء القدرات جنبًا إلى جنب مع الجولات الدراسيّة الثلاثية بين بلدان الجنوب**. التأكّد من أنّ ورش عمل بناء القدرات تشاركيّة بشكل كافٍ وتتضمّن تطبيقات عمليّة للنظريّة للمشاركين. الأخذ في الاعتبار استخدام المزيد من الخبرات المحلّيّة حيثما أمكن.	المكتب الإقليمي للدول العربيّة التابع لمنظّمة العمل الدوليّة	متوسّطة	متوسّط الأجل	متوسّطة

الملحق الأول: قائمة بالأشخاص الذين تمّت مقابلتهم والمناقشين في مجموعة التركيز

جمع التقييم البيانات الأوّليّة من 18 شخصًا من المخبرين الرئيسيّين الذين تمّت مقابلتهم، بما في ذلك سبع إناث، ومن 26 مناقشًا في مجموعة التركيز، بما في ذلك 13 أنثى وستّة أطفال عاملين. في المجموع، كان هناك 20 أنثى و23 ذكرًا قدّموا البيانات الأوّليّة.

المخبرون الرئيسيّون الذين تمّت مقابلتهم (7 إناث و17 ذكرًا)
منظّمة العمل الدوليّة

- السيّدة لينا رمّاح، منسّقة البرنامج الوطنيّ في سوريا
- السيّد أمين الوريدات – الخبير في مجال تفتيش العمل والصحّة والسلامة المهنية، فريق الدعم التقني للعمل اللائق - مشروع السلامة والصحّة المهنية
- السيّد كيشور كومار سينغ – الخبير الأقدم في مجال المهارات، فريق الدعم التقني للعمل اللائق - مشروع اليونيسف
- السيّد طوني عيروث، موظّف برامج - المنسّق القطريّ لسوريا
- السيّد أوكتافيناتو باساريبو، رئيس خدمات البرمجة الإقليميّة
- السيّد سايمون هيلز، اختصاصيّ تقنيّ، المبادئ الأساسيّة والحقوق في العمل
- السيّد فيديريكو نيغرو، وحدة دعم التنسيق للسلام والقدرة على الصمود، منظّمة العمل الدوليّة في جنيف
- السيّد موسى الطفيلي، مساعد لشؤون البرامج والإدارة

الأطراف الثلاثة صاحبة المصلحة

- السيّدة ريم قوتلي، المستشارة الوزاريّة، مديريّة التخطيط والتعاون الدوليّين، وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل
- السيّد راكان إبراهيم، نائب وزير، وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل
- الدكتور عامر عدي، مدير الصحّة والسلامة المهنية، وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل
- الدكتور عدنان عزّوز، المستشار السوريّ، العلاقات الدوليّة، الاتّحاد العامّ لنقابات العمّال
- السيّد أوبي روشان، رئيس وحدة العمل، غرفة صناعة دمشق وريفها

شريكات في المشروع

- السيّدة رنا الخليفاوي، نائبة الهيئة السوريّة لشؤون الأسرة والسكّان
- السيّدة نجلاء كعدان، مديرة حالة الأسرة، منظّمة نماء غير الحكوميّة، حلب (مشروع اليونيسف)
- السيّدة زينا صفر، منسّقة رئيسة في منظّمة الإحسان غير الحكوميّة، حلب (مشروع اليونيسف)

شريكتان من الأمم المتّحدة

- السيّدة كارولين نبكي، موظّفة معاونة في شؤون الحماية، المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين في سوريا
- السيّدة بيلار غونزاليس، موظّفة لشؤون حماية الطفل، يونيسف سوريا

مناقشات مجموعة التركيز

المشاركون في منهجيّة دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام (SCREAM) – العمّال المراهقون (5 إناث، 1 ذكر)

- السيّدة ميس سليمان
- السيّد جعفر شدّود
- السيّدة هزار اسماعيل
- السيّدة بتول عبد الله
- السيّدة نديم شاهين
- السيّدة أريج يوسف

المشاركون في التدريب على الصحّة والسلامة المهنية (5 إناث و6 ذكور)

- السيّد ظافر السعد، نقابة المطبعة (اتّحادات)
- السيّدة عفاف خلّات، نقابة النفط (اتّحادات)
- السيّدة سراب عثمان، نقابة البنوك (اتّحادات)
- السيّد مصطفى الدهوك، نقابة الغذاء والتبغ (اتّحادات)
- السيّد نضال الزغبي، نقابة المنسوجات (اتّحادات)
- السيّد أوبي روشان، ممثّل أرباب العمل في اتّحاد غرف الصناعة (دمشق وريفها)
- السيّدة ميساء خطّاب، ممثّلة أرباب العمل في اتّحاد غرف الصناعة (دمشق وريفها)
- السيّدة حنان ديب، رئيس دائرة التفتيش الصحّيّ في محافظة اللاذقيّة
- السيّد محمّد هاشم، مدير شؤون الصحّة والسلامة المهنية في المؤسّسة العامّة للتأمينات الاجتماعيّة
- السيّد حسام الخلف، رئيس قسم الصحّة، مفتّش لشؤون الصحّة والسلامة المهنية في المؤسّسة العامّة للتأمينات الاجتماعيّة
- السيّدة رهف الزين، رئيسة قسم التفتيش في المؤسّسة العامّة للتأمينات الاجتماعيّة

المشاركون في تفتيش العمل (3 إناث و6 ذكور)

- السيّد محمود الدمراني، مدير العمل المركزيّ/مفتّش العمل الصناعيّ، وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل
- السيّد خليل عبده عوّاد، رئيس قسم التفتيش/مفتّش العمل الصناعيّ، وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل
- السيّد حيدر غانم، المفتش الزراعيّ المركزيّ في وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل
- السيّد محمّد الحايك، مفتّش العمل الزراعيّ، وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل
- السيّد محمّد خير سعد، مفتّش العمل الزراعيّ في مديريّة الشؤون الاجتماعيّة والعمل في ريف دمشق
- السيّدة امتثال صقر، مفتّشة العمل الصناعيّ في مديريّة الشؤون الاجتماعيّة والعمل في ريف دمشق
- السيّدة هنا يوسفي، مفتّشة العمل الصناعيّ في وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل
- السيّدة عبير الشويكي، مفتّشة العمل الصناعيّ في مديريّة الشؤون الاجتماعيّة والعمل بدمشق
- السيّد خلدون عبد القادر، مفتّش العمل الصناعيّ في وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل

الملحق الثاني: قائمة بالوثائق المستعرضة

مشروع عمالة الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية

1. مذكّرة مفاهيميّة لمنظّمة العمل الدوليّة - الحدّ من أسوأ أشكال عمل الأطفال بين النازحين داخليًّا والمجتمعات المضيفة في سوريا، 36 شهرًا، 4 ملايين دولار
2. خطّة عمل 2019-2020
3. تقرير منظّمة العمل الدوليّة عن التقدّم المحرز في منتصف المدّة
4. طلب تمديد بدون تكلفة، 11 آذار/مارس 2020
5. طلب تمديد بدون تكلفة، آب/أغسطس 2020
6. معهد التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة (2020)، تدريب الشباب والتدريب المهنيّ، 18 أيّار/مايو - 20 تشرين الأوّل/أكتوبر 2020
7. غرفة صناعة دمشق وريفها (2020)، التقرير النهائيّ لمشروع تحسين التدريب المهنيّ
8. فلفلي، ب. (2019)، التقرير النهائيّ لورشة العمل التدريبيّة "تدريب المدرّبين على إعادة تأهيل وإعادة دمج الأطفال المعرّضين لعمالة الأطفال والمتأثرين بها"، 9 إلى 13 حزيران/يونيو 2019
9. الهيئة السوريّة لشؤون الأسرة والسكّان، خطّة عمل المجتمع المدنيّ للحدّ من الأطفال المتسوّلين
10. دراسة حالة - منظّمة الندى غير الحكوميّة، 1 أيلول/سبتمبر 2019، ريف دمشق
11. دراسة حالة - منظّمة الندى غير الحكوميّة، 18 تمّوز/يوليو 2019، دمشق
12. دراسة حالة 1 - 21 آب/أغسطس 2019، حلب
13. دراسة حالة 2 - 21 آب/أغسطس 2019، حلب
14. دراسة حالة - منظّمة الخضر غير الحكوميّة، 18 تمّوز/يوليو 2019، حمص
15. خطّة عمل فرديّة لإعادة تأهيل الأطفال العاملين وإدماجهم، 5 حزيران/يونيو - 15 آب/أغسطس 2019، المحافظة: حلب
16. خطّة عمل فرديّة لإعادة تأهيل الأطفال العاملين وإدماجهم، 15 حزيران/يونيو - 1 أيلول/سبتمبر 2019، المحافظة: ريف دمشق، الزبداني
17. خطّة عمل فرديّة لإعادة تأهيل الأطفال العاملين وإدماجهم، 15 حزيران/يونيو - 1 أيلول/سبتمبر 2019، المحافظة: ريف دمشق، وادي البراء
18. تقرير زيارة المراقبة، 21 تمّوز/يوليو 2019، جمعيّة نماء غير الحكوميّة، حلب
19. تقرير زيارة المراقبة، 12 أيلول/سبتمبر 2019، جمعيّة رعاية الطفل، حمص
20. تقرير زيارة المرقابة، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، جمعيّة نماء غير الحكوميّة، حلب

مشروع اليونيسيف المتعلّق بعمالة الأطفال

1. مذكّرة مفاهيميّة لمنظّمة العمل الدوليّة - اعتماد نهج متعدّد القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة نقاط الضعف المتعدّدة في محافظتين في سوريا، 12 شهرًا، 250 ألف دولار
2. الإطار المنطقيّ لمنظّمة العمل الدوليّة
3. نموذج ميزانيّة منظّمة العمل الدوليّة
4. نموذج ميزانيّة المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين لعام 2020
5. نظرة عامّة على الأنشطة والجداول الزمنيّة 2020-2021
6. اتّفاقيّة مساهمة من وكالة أمميّة لوكالة أمميّة أخرى بين منظّمة العمل الدوليّة واليونيسف سوريا، 2020
7. مذكّرة مفاهيميّة عن التعاون بين المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين ومنظّمة العمل الدوليّة لإنهاء عمل الأطفال في سوريا، بدون تاريخ
8. تقرير مرحليّ لمنظّمة العمل الدوليّة، - اعتماد نهج متعدّد القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة نقاط الضعف المتعدّدة في محافظتين في سوريا، أيلول/سبتمبر 2020 – آذار/مارس 2021

9. التقرير المرحليّ النهائيّ لمنظّمة العمل الدوليّة، - اعتماد نهج متعدّد القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة نقاط الضعف المتعدّدة في محافظتين في سوريا
10. منظّمة العمل الدوليّة، نظرة عامّة على الأنشطة والجداول الزمنيّة، تشرين الأوّل/أكتوبر 2020 – تشرين الأوّل/أكتوبر 2021
11. فلفلي، بيار (2019)، التقرير النهائيّ، مهامّ استشاريّة عن إعادة تأهيل الأطفال العاملين وإعادة دمجهم كنموذج للمرحلة التجريبيّة، وعن تدريب المدرّبين على استخدام أنشطة SCREAM التعليميّة وغيرها من الموادّ
12. باسيل، أ.ف. (2021)، التقرير النهائيّ، تدريب المدرّبين على إعادة تأهيل الأطفال المعرّضين لعمالة الأطفال والمتأثّرين بها وإعادة دمجهم
13. باسيل، أ.ف. (2021)، التقرير النهائيّ لورشة عمل تدريبيّة لبرنامج SCREAM - دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام
14. مهامّ استشاريّة عن إعادة تأهيل الأطفال العاملين وإعادة دمجهم وعن تدريب المدرّبين على تنفيذ برنامج SCREAM (دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام)
15. باسيل، أ.ف. (2021)، التقرير النهائيّ، مهامّ استشاريّة عن إعادة تأهيل الأطفال العاملين وإعادة دمجهم وعن تدريب المدرّبين على تنفيذ برنامج SCREAM (دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام)
16. باسيل، أ.ف. (2021)، نحو إنشاء نظام مراقبة عمل الأطفال في سوريا - طرطوس وحلب - ورشة عمل لتحليل الوضع، 18-20 كانون الثاني/يناير 2021
17. مركز الزهراء، (2021)، التقرير المرحليّ النهائيّ
18. مركز الزهراء، (2021)، التقرير المرحليّ النهائيّ
19. تقرير الحالة الماليّة لمشروع منظّمة العمل الدوليّة بحسب مخرجات المشروع ونواتجه ونشاطه وفئة الإنفاق
20. بيان الإيرادات والنفقات الصادر عن منظّمة العمل الدوليّة في 31 آذار/مارس 2021
21. منظّمة العمل الدوليّة (2021)، مسودّة خطّة عمل لمكافحة أسوأ وأخطر أشكال عمل الأطفال 2021-2025

مشروع الصحة والسلامة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية

1. موافقة منظّمة العمل الدوليّة على اقتراح تمويل الحساب التكميلي للميزانية العادية - التخفيف من آثار كوفيد-19 في مكان العمل من خلال تحسين السلامة والصحّة المهنية وتعزيز الامتثال للتشريعات الوطنيّة، 15 شهرًا، 600.000 دولار
2. الميزانيّة المعتمدة من منظّمة العمل الدوليّة
3. خطّة العمل 2020-2021
4. مذكّرة مفاهيميّة - ورشة عمل ثلاثيّة عن السلامة والصحّة المهنية والمبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل، دمشق، 29 آذار/مارس - 1 نيسان/أبريل 2021
5. منظّمة العمل الدوليّة (2021)، ورشة عمل ثلاثيّة عن السلامة والصحّة المهنية والمبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل (دمشق، 5-8 نيسان/أبريل 2021)
6. منظّمة العمل الدوليّة (2021)، ورشة عمل عن تعزيز قدرات اللجنة الثلاثيّة للسلامة والصحّة المهنية في تفتيش العمل، والصحّة والسلامة المهنية والمبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل، *(دمشق 31 أيّار/مايو - 3 حزيران/يونيو 2021)*
7. منظّمة العمل الدوليّة (2021)، ورشة عمل ثلاثيّة عن المراقبة الفعّالة للامتثال في مكان العمل لتدابير الحماية والوقاية من فيروس كوفيد-19 *(دمشق 25-27 تمّوز/يوليو 2021)*
8. منظّمة العمل الدوليّة (2021)، التقرير النهائي، مقدّمة للتفتيش على السلامة والصحّة المهنية
9. منظّمة العمل الدوليّة (2021)، إجراءات تفتيش العمل الفعّالة والمستجيبة للجنسانيّة - الجدول الزمنيّ لورشة العمل، مركز التدريب الدوليّ، 12-16 كانون الأوّل/سبتمبر 2021
10. منظّمة العمل الدوليّة (2021)، مذكّرة مفاهيميّة - إجراءات تفتيش العمل الفعّالة والمستجيبة للجنسانيّة - ورشة عمل

11. منظّمة العمل الدوليّة (2021)، التقرير النهائيّ - مهامّ استشاريّة عن ورشة عمل ثلاثيّة عن وضع خطّة وطنيّة لمعالجة عمالة الأطفال من خلال تعزيز الامتثال للتشريعات الوطنيّة وورشة عمل ثلاثيّة عن الاستخدام الفعّال لأدوات التفتيش لمعالجة عمالة الأطفال وتعزيز المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل
12. اختصاصات لإعداد الملفّ والسياسة للسلامة والصحّة المهنية الوطنيّتين للجمهوريّة العربيّة السوريّة
13. الربابه، أ. (2021)، تقييم تفتيش العمل في الجمهوريّة العربيّة السوريّة

سوريا

1. الأمم المتّحدة (2020)، إطار العمل الاستراتيجيّ للأمم المتّحدة - سوريا 2021-2023
2. فريق الأمم المتّحدة القُطري، الجمهوريّة العربيّة السوريّة (2020)، إطار عمل الاستجابة الاجتماعيّة والاقتصاديّة الفوريّة لفيروس كوفيد-19
3. خطّة الاستجابة الإنسانيّة، الجمهوريّة العربيّة السوريّة 2020-2021
4. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة (2021)، نظرة عامّة على الحاجات الإنسانيّة - الجمهوريّة العربيّة السوريّة
5. منظّمة العمل الدوليّة، اليونيسف، وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل (2012)، دراسة وطنيّة عن أسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا

هيئة الإشراف التابعة لمنظّمة العمل الدوليّة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة

1. لجنة الخبراء المعنيّة بتطبيق الاتّفاقيّات والتوصيات (2021)، ملاحظة - اتّفاقيّة بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182) - الجمهوريّة العربيّة السوريّة، اعتُمدت في عام 2020، نُشرت في جلسة مؤتمر العمل الدوليّ الـ109.
2. لجنة الخبراء المعنيّة بتطبيق الاتّفاقيّات والتوصيات (2016)، ملاحظة - اتّفاقيّة السلامة والصحّة المهنية، 1981 (رقم 155) - الجمهوريّة العربيّة السوريّة، اعتُمدت في عام 2015، نُشرت في جلسة مؤتمر العمل الدوليّ الـ105.
3. لجنة الخبراء المعنيّة بتطبيق الاتّفاقيّات والتوصيات (2021)، الطلب المباشر - اتّفاقيّة تفتيش العمل، 1947 (رقم 81) - الجمهوريّة العربيّة السوريّة، اعتُمدت في عام 2020، نُشرت في جلسة مؤتمر العمل الدوليّ الـ109.
4. لجنة الخبراء المعنيّة بتطبيق الاتّفاقيّات والتوصيات (2021)، ملاحظة - اتّفاقيّة الحدّ الأدنى لسنّ الاستخدام، 1973 (رقم 138) - الجمهوريّة العربيّة السوريّة، اعتُمدت في عام 2020، نُشرت في جلسة مؤتمر العمل الدوليّ الـ109.
5. لجنة حقوق الطفل (2019)، الملاحظات الختاميّة على التقرير الدوريّ الخامس للجمهوريّة العربيّة السوريّة، 6 آذار/مارس 2019.
6. اللجنة المعنيّة بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة (2014)، الملاحظات الختاميّة على التقرير الدوري الثاني للجمهوريّة العربيّة السوريّة، 18 تمّوز/يوليو 2014.
7. الاستعراض الدوري الشامل (2016)، تجميع للمعلومات أعدّته مفوّضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان وفقًا للفقرة 15 (ب) من ملحق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من ملحق قرار المجلس 21/16 - الجمهوريّة العربيّة السوريّة، 29 آب/أغسطس 2016.

مواضيعيّ

1. منظّمة العمل الدوليّة (2020)، ورقة مناقشة بشأن فيروس كوفيد-19 والمبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل - فرع المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل (الأساسيّات)، قسم الحوكمة والهيكل الثلاثي (الحوكمة).
2. منظّمة العمل الدوليّة (2021)، الممارسات الجيّدة الناشئة في القضاء على عمل الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
3. منظّمة العمل الدوليّة (2021)، العمالة والعمل اللائق في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.
4. منظّمة العمل الدوليّة (2019)، الاستراتيجيّة المتكاملة بشأن المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل 2017-

.2023
5. منظّمة العمل الدوليّة (2014)، منظّمة العمل الدوليّة في الأوضاع الهشّة - نظرة عامّة.
6. منظّمة العمل الدوليّة (2021)، تحليل السلام والنزاع - إرشادات لبرامج منظّمة العمل الدوليّة في السياقات الهشّة والمتأثّرة بالنزاع.
7. منظّمة العمل الدوليّة (2020)، وظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود - برنامج طليعيّ لمنظّمة العمل الدوليّة - حقائق وأرقام رئيسيّة.

الملحق الثالث: جداول الممارسة الجيّدة

ممارسة جيّدة ناشئة 1: إنّ عمل الأطفال والسلامة والصحّة المهنية هي نقاط دخول محايدة لمنظّمة العمل الدوليّة للانخراط في الدول الهشّة والمتأثّرة بالنزاع

الممارسة الجيّدة الناشئة 2: يمكن منظّمة العمل الدوليّة أن تشارك المنظّمات المحلية التي تمّ تأسيسها كشركاء منفّذين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف لدمج جوانب منع عمل الأطفال وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في برامج حماية الطفل الحالية على المستوى المحلي

عناوين المشاريع	• **الحدّ من أسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا (SYR/16/01/RBS)** • **اعتماد نهج متعدّد القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة نقاط الضعف المتعدّدة في محافظتين في سوريا (SYR/20/01/CEF)** • **التخفيف من آثار فيروس كوفيد-19 في مكان العمل من خلال تحسين السلامة والصحّة المهنية وتعزيز الامتثال للتشريعات الوطنيّة (SYR/20/01/RBS)** المقيّمة: السيّدة شانتيل مكابي، كانون الأوّل/ديسمبر 2021
السياق	**الحالات الهشّة** - المتّسمة بالأزمة، وصدمات الدخل، والفقر، والهجرة، والنزوح وتدفّقات اللاجئين، وتعطّل تقديم الخدمات الأساسيّة - **تهيّئ الظروف لمزيد من الانتهاكات للمبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل. وذلك يشمل زيادة احتمال عمل الأطفال**، والإتجار لأغراض الاستغلال الجنسيّ وأنواع أخرى من الاستغلال في العمل، والحرمان من حرّيّة تكوين الجمعيّات (غالبًا ما يرتبط بغياب الحرّيّات الأخرى)، والتمييز المنهجيّ ضدّ المنشقّين والأقلّيّات والفئات الاجتماعيّة الأخرى أو حتّى اضطهادهم.[183] من منظور عالم العمل، فإنّ القضيّة هي **فهم تأثير الهشاشة في أسواق العمل والحوكمة، وتحليل الأسباب الجذريّة للهشاشة، وتقييم كيف يمكن تدخّلات منظّمة العمل الدوليّة أن تساعد الجهات الفاعلة في سوق العمل على منع آثار الصدمات المعاكسة على العمالة والعمل اللائق وتخفيفها، وتعزيز جهود التعافي، واغتنام الفرص للحدّ من الهشاشة.**[184] **دُمّر ما يقارب 5000 مدرسة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة.** وكان أكثر من نصف الأطفال السوريّين في سنّ الدراسة، أي ما يصل عددهم إلى 2.4 مليون طفل، غير ملتحقين بالمدرسة وانعدام الأمن فيها.[185] **يأكل الآباء كمّيّات أقلّ حتّى يتمكّنوا من إطعام أطفالهم، ويرسلونهم إلى العمل بدلًا من المدرسة.**[186] في جميع أنحاء العالم، هناك 152 مليون طفل يعمل (من بينهم 64 مليون فتاة)، ويشغل 73 مليون طفل منهم أعمالًا خطرة، من بينهم 1.2 مليون في الدول العربيّة.[187]

[183] منظّمة العمل الدوليّة (2019)، *استراتيجيّة المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل 2017-2023.*
[184] منظّمة العمل الدوليّة (2021)، *العمالة والعمل اللائق في النهج الترابطيّ بين العمل الإنسانيّ والتنمية والسلام.*
[185] لجنة الخبراء المعنيّة بتطبيق الاتّفاقيّات والتوصيات (2021)، ملاحظة - اتّفاقيّة حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182): الجمهوريّة العربيّة السوريّة
[186] https://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis
[187] https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_574717/lang--en/index.htm

العلاقة بين السبب والنتيجة	ذكر أصحاب المصلحة الرئيسيّون في المشروع أنّ **عمل الأطفال والسلامة والصحّة المهنية هي نقاط دخول محايدة لمنظّمة العمل الدوليّة للانخراط في الدول الهشّة والمتأثّرة بالنزاع.**[188] وكان يُنظر إلى هذه المجالات على أنّها مجالات محايدة للتدخّل في بيئة برمجة معقّدة وسياسيّة إلى حدّ كبير لتنخرط منظّمة العمل الدوليّة مجدّدًا في سوريا بعد بضع سنوات من عدم وجودها في البلاد خلال الحرب التي بدأت في عام 2011. علاوة على ذلك، **يمكن أن يتّفق جميع أصحاب المصلحة على أنّ مساعدة الأطفال هي قضيّة جديرة بالاهتمام، وأنّ الجانب المتعلّق بالسلامة والصحّة المهنية مرتبط بذلك في ما يتعلّق بالتفتيش والتنفيذ** وبناء قدرات المفتّشين **على مراقبة عمل الأطفال والتحقيق فيه.**[189] واقترح المخبرون الرئيسيّون أنّه **يجب أن يكون هناك ترويج أكثر منهجيّة لعمل منظّمة العمل الدوليّة في حالات الأزمات التي طال أمدها في عمل الأطفال والسلامة والصحّة المهنية، واستخلاص الدروس من هذه المشاريع في سوريا ومن التحدّيات التي تمّت مواجهتها.** وتضمّنت التحدّيات: (1) الصعوبات في إطلاق المشروع لأنّ منظّمة العمل الدوليّة لم تكن موجودة في سوريا لعدّة سنوات، (2) وكان الحوار الاجتماعيّ ناشئًا أو غائبًا، (3) ولم تكن جميع الجهات الثلاثة مستعدّة للانخراط بطريقة منفتحة، (4) ولم تكن الدولة خاضعة لسيطرة الحكومة بالكامل، (5) ومفتّشيّة العمل لديها قدرة منخفضة لأنّ العديد من مفتّشي العمل قد قُتلوا أو لجأوا إلى الخارج بسبب النزاع، (6) وكانت هناك جوانب حسّاسة وآثار سياسيّة يجب التعامل معها من حيث النظام والحفاظ على الحياد. كان يُنظر إلى عمل الأطفال والسلامة والصحّة المهنية على أنّها نقاط دخول محايدة ومقبولة من دون الآثار السياسيّة التي قد تأتي مع المجالات المواضيعيّة الأخرى مثل إدارة العمل وقانون العمل والحوار الاجتماعيّ. النُهج الفنّيّة لمنظّمة العمل الدوليّة في الدول الهشّة والمتأثّرة بالنزاعات، مثل أفغانستان وجمهوريّة أفريقيا الوسطى وجمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة ومالي، قد انخرطت بالفعل في عمل الأطفال (3.6٪)،[190] لكنّ السلامة والصحّة المهنية هي نقطة دخول جديدة. عادة، في حالات الأزمات، قد يفكّر شركاء الأمم المتّحدة في إنعاش سبل العيش وتوليد الدخل. ومع ذلك، فإنّ السلامة والصحّة المهنية مهمّتان لتوفير الشروط المسبقة للتنمية المستدامة، أي العمل اللائق واحترام معايير العمل الدوليّة. **يمكن ويجب استخدام الأزمات كفرص لتعزيز معايير العمل الدوليّة، بما في ذلك المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل.**[191] توفّر هذه المجالات المواضيعيّة **فرصًا لبناء القدرات التقنيّة للأطراف الثلاثة صاحبة المصلحة لتعزيز المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل في حالات الأزمات والهشاشة، بما يتماشى مع استراتيجيّة المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل لمنظّمة العمل الدوليّة 2017-2023.**[192] **على وجه الخصوص، يمكن أصحاب المصلحة تحسين معرفتهم في ما يتعلّق بالإطار المعياريّ لمنظّمة العمل الدوليّة بشأن عمل الأطفال والسلامة والصحّة المهنية،** مثل الاتّفاقيّات الأساسيّة لمنظّمة العمل الدوليّة رقم 138 بشأن الحدّ الأدنى لسنّ الاستخدام (1973)، ورقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (1999)، وكذلك معايير العمل الدوليّة بما في ذلك اتّفاقيّة السلامة والصحّة المهنية، 1981 (رقم 155)، واتّفاقيّة خدمات الصحّة المهنيّة، 1985 (رقم 161)، واتّفاقيّة الإطار الترويجيّ للسلامة والصحّة المهنية، 2006 (رقم 187)، واتّفاقيّة السلامة والصحّة في البناء، 1988 (رقم 167)، واتّفاقيّة السلامة والصحّة في الزراعة، 2001 (رقم 184)، واتّفاقيّة تفتيش العمل، 1947 (رقم 81)، واتّفاقيّة تفتيش العمل (الزراعة)، 1969 (رقم 129).

علاوةً على ذلك، يمكن أن تسترشد مشاركات منظّمة العمل الدوليّة في الأزمات والأوضاع الهشّة بتوصية منظّمة العمل الدوليّة بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود 2017 (رقم 205) فضلًا عن قرارات الأمم المتّحدة وآليّاتها وصكوكها المتعلّقة بالنزاع المسلّح والأوضاع الإنسانيّة والأزمات الأخرى والحالات الهشّة.[193] على وجه الخصوص، تعدّد التوصية رقم 205، في الفقرة 7 **المبادئ التوجيهيّة في اتّخاذ التدابير بشأن العمالة والعمل اللائق استجابة لحالات الأزمات الناشئة عن النزاعات** بهدف منع نشوبها، بما في ذلك (أ) تعزيز العمالة والعمل اللائق الكاملين والمنتجين والمختارين بحرّيّة، وهما أمران حيويّان لتعزيز السلام ومنع الأزمات وتمكين الانتعاش وبناء القدرة على الصمود؛ و(ب) الحاجة إلى **احترام المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل وتعزيزها وإعمالها**، بالإضافة إلى حقوق الإنسان الأخرى ومعايير العمل الدوليّة الأخرى ذات الصلة، ومراعاة الصكوك والوثائق الدوليّة الأخرى، بحسب الاقتضاء والقابليّة للتطبيق. علاوةً على ذلك، تنصّ الفقرة 16 على أنّه **عند مكافحة عمل الأطفال الناشئ عن النزاعات** أو الكوارث **أو الذي يتفاقم بسببها**، يجب على الأعضاء: (أ) اتّخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع عمل الأطفال والتعرّف عليه والقضاء عليه في عمليّات الاستجابة للأزمات، مع مراعاة اتّفاقيّة الحدّ الأدنى لسنّ الاستخدام (رقم 138) والتوصية (رقم 146)، 1973؛ (ب) اتّخاذ إجراءات عاجلة من أجل **منع أسوأ أشكال عمل الأطفال وتحديدها والقضاء عليها**، بما في ذلك الاتجار بالأطفال وتجنيد الأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلّحة، مع مراعاة اتّفاقيّة أسوأ أشكال عمل الأطفال (رقم 182) والتوصية (رقم 190)، 1999. بالإضافة إلى ذلك، تنصّ الفقرة 23 على أنّه في حالة التعافي من أوضاع الأزمات، ينبغي على الدول الأعضاء، بالتشاور مع منظّمات أصحاب العمل والعمّال الأكثر تمثيلًا: (أ) **أن تراجع تشريعات العمل أو تنشئها أو تعيد إنشاءها أو تعزّزها، إذا لزم الأمر، بما في ذلك الأحكام المتعلّقة بحماية العمّال والسلامة والصحّة المهنية في العمل**، بما يتّفق مع إعلان منظّمة العمل الدوليّة بشأن المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل ومتابعته (1998) ومعايير العمل الدوليّة المعمول بها.[194]

يعزّز هذا نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان في البرمجة من خلال بناء قدرات الجهات المكلّفة بالمسؤوليّة - الجهات الثلاثة - للوفاء بواجباتها - من خلال تنفيذ معايير العمل الدوليّة في مجالات عمل الأطفال والسلامة والصحّة المهنية؛ وفي الوقت نفسه، بناء قدرات أصحاب الحقوق - الأطفال العاملين وأسرهم - للمطالبة بحقّهم في التحرّر من أسوأ أشكال عمل الأطفال وحقوقهم في العمل اللائق والتعليم.

ويسلّط هذا الضوء على **الدور المركزيّ لمنظّمة العمل الدوليّة وقدرتها في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث، وعلى وجه التحديد في النهج الترابطي بين العمل الإنسانيّ والتنمية والسلام.**[195] يعالج **النهج الترابطيّ بين العمل الإنسانيّ والتنمية والسلام** الأسباب الجذريّة للنزاع كمسارات للتنمية والسلام: تهيئة الفرص الاقتصاديّة،

[188] مقابلات مع مخبرين رئيسيّين.
[189] مقابلات مع مخبرين رئيسيّين.
[190] منظّمة العمل الدوليّة (2014)، منظّمة العمل الدوليّة في الأوضاع الهشّة - نظرة عامّة.
[191] منظّمة العمل الدوليّة (2021)، العمالة والعمل اللائق في النهج الترابطيّ بين العمل الإنسانيّ والتنمية والسلام.
[192] منظّمة العمل الدوليّة (2019)، استراتيجيّة المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل 2017-2023.
[193] منظّمة العمل الدوليّة (2019)، استراتيجيّة المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل 2017-2023.
[194] https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:R205
[195] منظّمة العمل الدوليّة (2021)، العمالة والعمل اللائق في النهج الترابطيّ بين العمل الإنسانيّ والتنمية والسلام.

	وتعزيز التماسك الاجتماعيّ، والحدّ من الشعور بالظلم من خلال العمالة اللائقة. يُعدّ **برنامج العمل اللائق عنصرًا أساسيًّا في النهج الترابطيّ بين العمل الإنسانيّ والتنمية والسلام، حيث يمكن للعمالة وظروف العمل اللائقة والحوار الاجتماعيّ أن تسهم في تحقيق السلام والقدرة على الصمود**. بالتعاون مع الدول الأعضاء، والمكونات الثلاثية، والشركاء الدوليّين والوطنيّين، وبمشاركة مباشرة من السكّان المحلّيّين وأصحاب المصلحة، يمكن إجراء **مقاربة ذات شقّين للاستجابة للأزمات أن تسمح باستجابة فوريّة تتمحور حول العمالة وتسهم في الوقت نفسه في تحفيز التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة طويلة الأجل ودعمها بطريقة شاملة وقائمة على الحقوق**. وبذلك، **يتمّ تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعيّة كمحرّكَيْن رئيسيّين للقدرة على الصمود والسلام**، ومعالجة العوامل الأساسيّة للهشاشة التي جعلت المجتمع والاقتصاد عرضة بشكل خاصّ للصدمات الخارجيّة في المقام الأوّل.[196] تهدف منظّمة العمل الدوليّة، من خلال مقاربتها المتميّزة القائمة على الحقوق، إلى بناء قدرة الدول والشعوب المحاصرة في أوضاع هشّة ونزاعات وكوارث، على الصمود.[197]

[196] منظّمة العمل الدوليّة (2021)، تحليل السلام والنزاع - إرشادات لبرمجة منظّمة العمل الدوليّة في السياقات الهشّة والمتأثّرة بالنزاع.
[197] منظّمة العمل الدوليّة (2020)، وظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود - برنامج رائد لمنظّمة العمل الدوليّة: حقائق وأرقام أساسيّة.

الأثر والمستفيدون المستهدفون	**المستفيدون المستهدفون** • الأطفال العاملون في الدول الهشّة، أسرهم (الآباء، والأشقّاء الأكبر سنًّا)، والمكونات الثلاثية، والمؤسّسات، والمدارس، ومفتّشيّات العمل، والمجتمع المدني المحلي، ومفوّضيّة الأمم المتّحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونيسف **الأثر** • زادت المكونات الثلاثية قدرتها على تعزيز الامتثال، وتحسين السلامة والصحّة المهنية، والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال الحوار الاجتماعي • زادت المكونات الثلاثيّة والمنظّمات غير الحكوميّة المحلية والعمّال الأطفال وأسرهم من الوعي بمعايير العمل الدوليّة المتعلّقة بعمل الأطفال والسلامة والصحّة المهنية
إمكانيّة التكرار	• إمكانيّة تكرارها في بلدان أخرى تعاني من أزمات طويلة الأمد • منظّمة العمل الدوليّة، ومفوّضيّة الأمم المتّحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونيسف
صلات تصاعديّة بأهداف منظّمة العمل الدوليّة الأسمى	• **استراتيجيّة المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل 2017-2023** [198] - الأولويّة المواضيعيّة 3 - تعزيز المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل في حالات الأزمات والهشاشة • **البرنامج القطري لسوريا 2020-2021**، الحصيلة SYR103 - تعزيز قدرة المكونات الثلاثية على تعزيز الامتثال وتحسين السلامة والصحّة المهنية والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال الحوار الاجتماعيّ • **برنامج منظّمة العمل الدوليّة وميزانيّتها 2020-2021** - الحصيلة 1 - مكونات ثلاثيّة قويّة وحوار اجتماعي مؤثّر وشامل؛ والحصيلة 2 - معايير العمل الدوليّة والإشراف الرسمي والفعّال؛ والحصيلة 5 - المهارات والتعلّم مدى الحياة لتسهيل الوصول إلى سوق العمل والانتقال فيه؛ والحصيلة 6 - المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص والمعاملة للجميع في عالم العمل؛ والحصيلة 7 - الحماية الكافية والفعّالة في العمل للجميع
وثائق أخرى أو تعليقات ذات صلة	منظّمة العمل الدوليّة (2019)، *استراتيجيّة المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل 2017-2023*. منظّمة العمل الدوليّة رقم 205 - العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، 2017 (رقم 205) **الإطار المعياريّ لمنظّمة العمل الدوليّة بشأن عمل الأطفال والسلامة والصحّة المهنية** الاتّفاقيّة رقم 138 بشأن الحدّ الأدنى لسنّ الاستخدام (1973) الاتّفاقيّة رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (1999) اتّفاقيّة السلامة والصحّة المهنية، 1981 (رقم 155)، اتّفاقيّة خدمات الصحّة المهنيّة، 1985 (رقم 161)، اتّفاقيّة الإطار الترويجيّ للسلامة والصحّة المهنية، 2006 (رقم 187)، اتّفاقيّة السلامة والصحّة في البناء، 1988 (رقم 167)، اتّفاقيّة السلامة والصحّة في الزراعة، 2001 (رقم 184)، اتّفاقيّة تفتيش العمل، 1947 (رقم 81) اتّفاقيّة تفتيش العمل (الزراعة)، 1969 (رقم 129).

[198] منظّمة العمل الدوليّة (2019)، *استراتيجيّة المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل 2017-2023*.

عناوين المشاريع	• الحدّ من أسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا (**SYR/16/01/RBS**) • اعتماد مقاربة متعدّدة القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة نقاط الضعف المتعدّدة في محافظتين في سوريا (**SYR/20/01/CEF**) • التخفيف من آثار فيروس كوفيد-19 في مكان العمل من خلال تحسين السلامة والصحّة المهنية وتعزيز الامتثال للتشريعات الوطنيّة (**SYR/20/01/RBS**) المقيّمة: السيّدة شانتيل مكابي، كانون الأوّل/ديسمبر 2021
السياق	دُمّر ما يقارب 5000 مدرسة في الجمهوريّة العربية السورية. **وكان أكثر من نصف الأطفال السوريّين في سنّ الدراسة، أي ما يصل إلى 2.4 مليون طفل، غير ملتحقين بالمدرسة نتيجة لاحتلال المدارس وتدميرها وانعدام الأمن فيها.**[199] **يأكل الآباء كميات أقل من الطعام حتّى يتمكّنوا من إطعام أطفالهم، ويرسلونهم إلى العمل بدلًا من المدرسة.**[200] في جميع أنحاء العالم، هناك 152 مليون طفل يعمل (من بينهم 64 مليون فتاة)، ويشغل 73 مليون طفل منهم أعمالًا خطرة، من بينهم 1.2 مليون في الدول العربيّة.[201]

[199] لجنة الخبراء المعنيّة بتطبيق الاتّفاقيّات والتوصيات (2021)، ملاحظة – اتّفاقيّة بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182): الجمهوريّة العربيّة السوريّة
[200] https://www.unicef.org/emergencies/syrian-crisis
[201] https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_574717/lang--en/index.htm

العلاقة بين السبب والنتيجة	تعاونت منظّمة العمل الدوليّة في سوريا مع المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف ومنظّمات المجتمع المدنيّ المحلّيّة لتنفيذ برنامج SCREAM في أربع محافظات: حلب ودمشق وريف دمشق وحمص. وتمّ التخطيط لأنشطة SCREAM وتنفيذها بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيّين، بما في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل، والمفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، وثلاث منظّمات غير حكوميّة: الندى ورعاية الطفل والنماء.[202] **ومن المهمّ أنّ هذه المنظّمات غير الحكوميّة أقامت منذ فترة طويلة علاقات شركاء منفّذين مع مفوّضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف**، لذلك قد فُحِص أداؤهم مسبقًا. وكفلت هذه المنهجيّة أيضًا **أنّه تمّ بالفعل بناء علاقة مع المجتمعات المحلّيّة بحيث تكون هذه المنظّمات في وضع جيّد للعمل على قضيّة عمل الأطفال الحسّاسة مع هذه المجتمعات.**[203] من حيث الاستدامة، **اعتمد الشركاء المنفّذون منهجيّة SCREAM التي لا يزال ينفّذها ميسّرو حماية الطفل في الأماكن الملائمة للطفل باستخدام ميزانيّتهم الخاصّة. تمّت مشاركة وحدات SCREAM مع الشركاء المنفّذين كجزء من المشروع، بالإضافة إلى خطّة التنفيذ. أيضًا، من خلال إدراج منهجيّة SCREAM في اليونيسف، يضمن المشروع أنّ مهارات عمل الأطفال والمعرفة ستستمرّ حتّى بعد انتهاء المشروع.** جانب آخر مفيد لهذه الشراكات هو أنّ **منظّمة العمل الدوليّة اعترفت بقيمة تعزيز برامج حماية الطفل الحاليّة من خلال دمج عمل الأطفال وجوانب السلامة والصحّة المهنية، بدلًا من البدء من نقطة الصفر.** من خلال العمل بواسطة الآخرين، والتأكيد على أهمّيّة معايير العمل الدوليّة ذات الصلة بعمل الأطفال والسلامة والصحّة المهنية، **عرضت منظّمة العمل الدوليّة خبرتها الفنّيّة وزادت الوعي لدى وكالات الأمم المتّحدة الأخرى، وكذلك لدى المجتمع المدنيّ المحلّيّ، والأطفال العاملين وأسرهم، والمؤسّسات، والمدارس، ومفتّشي العمل، والمكونات الثلاثية.** وأفاد العديد من المخبرين الرئيسيّين أنّ **تدريب SCREAM كان فعّالًا في زيادة وعي كلّ من الأطفال المستفيدين وآبائهم بشأن عمل الأطفال، وأسوأ أشكال عمل الأطفال، وأهمّيّة العودة إلى المدرسة.** وأظهرت مناقشة مجموعة التركيز مع المشاركين في SCREAM أنّ **المستفيدين من الأطفال كانوا بدورهم يزيدون الوعي بشأن هذه القضايا بين أقرانهم.** بالإضافة إلى ذلك، كان تدريب SCREAM فعّالًا في **بناء قدرات المنظّمات غير الحكوميّة المحلّيّة في المحافظات المستهدفة للمشاركة في إدارة حالات عمل الأطفال لإزالة الأطفال العاملين وإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في الأعمال الخفيفة و/أو المدرسة، وكذلك لزيادة وعي أصحاب الأعمال بشأن عمل الأطفال.** علاوةً على ذلك، أشار المخبرون الرئيسيّون إلى أنّ المشروع **أسهم في بناء القدرات الفنّيّة لموظّفي المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف، ونقل المعرفة والوعي بعمل الأطفال إلى مجتمع الأمم المتّحدة الأوسع.**[204] **تُعدّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أصحاب المصلحة الرئيسيّين في تعزيز حماية الطفل في سوريا، وبخاصّة من خلال شبكتها من المراكز المجتمعيّة والأقمار الصناعيّة.** تدعم المفوّضيّة أكثر من 100 مركز في سوريا، حيث يتلقّى الأطفال وأسرهم خدمات حماية متكاملة، بما في ذلك خدمات الوقاية والاستجابة.[205] **وتوفّر المفوضية ومنظّمة العمل الدوليّة نهجًا متكاملًا في أربعة مراكز خدمة مجتمعيّة مختارة في أربع محافظات: حلب ودمشق وريف دمشق وحمص.**[206] وأشار أصحاب المصلحة الرئيسيّون إلى أنّ منظّمة العمل الدوليّة لم تقم قطّ **بشراكة مع مفوّضيّة الأمم المتّحدة**

	لشؤون اللاجئين في سوريا من قبل، ومع ذلك فقد ثبت أنّ **الشراكة مثمرة مع ولايات تكميليّة في عمل الأطفال وحمايتهم**. علاوة على ذلك، أقام منسّق المشروع الوطنيّ شراكة بنّاءة وفعّالة مع وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل، كانت مهمّة من حيث العمل على القضيّة الحسّاسة الخاصّة بعمل الأطفال. **مهّد هذا الأمر الطريق لعلاقة بنّاءة مماثلة بين المفوّضيّة ووزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل. وأعربت المفوّضيّة عن اهتمامها بالشراكة مع منظّمة العمل الدوليّة مرّة أخرى في سوريا، لاسيّما في تعزيز التعاون من خلال الشراكة الكاملة** - بدلًا من مجرّد مذكّرة تفاهم - بحيث يمكن أن تكون هناك حرّيّة ومرونة للاتّفاق على كلّ شيء معًا، وإمكانيّة وجود علاقة تمويل مشترك.[207] علاوةً على ذلك، **سمح استخدامُ برنامج** SCREAM **التابع لمنظّمة العمل الدوليّة للمشروع بتنفيذ النهج القائم على حقوق الإنسان في مجال عمل الأطفال**. وهذا النهج القائم على حقوق الإنسان هو إطار مفاهيميّ لعمليّة التنمية المستدامة التي تستند معياريًّا إلى المعايير والمبادئ الدوليّة لحقوق الإنسان.[208] وبالتالي، **إنّ الروابط بمعايير العمل الدوليّة ومحاسبة الجهات المكلّفة بالمسؤوليّة** للوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتّفاقيّات، هي المفتاح. ومن أهمّ هذه الالتزامات الحاجة إلى تحديد حدّ أدنى لسنّ الالتحاق بالعمل،[209] والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال،[210] والتنظيم المناسب لساعات العمل وشروطه،[211] وفرض العقوبات المناسبة أو غيرها من الجزاءات لضمان التنفيذ الفعّال.[212] وزاد برنامج SCREAM أيضًا وعي الأطفال العاملين وأسرهم بالاتّفاقيّات الدوليّة المتعلّقة بعمل الأطفال من أجل **تمكين** هؤلاء أصحاب الحقوق من المطالبة بحقوقهم. بالإضافة إلى ذلك، شدّد برنامج SCREAM على **مشاركة** الأطفال في القرارات والأنشطة التي تخصّهم، بطريقة تلائم قدرات الطفل المتطوّرة. وقال أحد المخبرين الرئيسيّين أنّ حقيقة أنّه يتمّ تعليم الأطفال التعبير عن أنفسهم وعمّا يشعرون به حيال تعرّضهم للاستغلال في أشكال عمل غير مقبولة، تضع الأطفال في مركز الدعم المقدّم، وتمكّنهم من التعبير، من خلال SCREAM، عن شعورهم حيال توظيفهم كأطفال .

[202] https://www.ilo.org/ipec/Informationresources/slideshows/WCMS_752714/lang--en/index.htm

[203] مقابلات مع مخبرين رئيسيّين.

[204] مقابلات مع مخبرين رئيسيّين.

[205] منظّمة العمل الدوليّة (2021)، الممارسات الجيّدة الناشئة في القضاء على عمل الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

[206] منظّمة العمل الدوليّة (2021)، الممارسات الجيّدة الناشئة في القضاء على عمل الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

[207] مقابلات مع مخبرين رئيسيّين.

[208] صندوق الأمم المتّحدة للسكّان (2020)، رفع الحقوق والاختيارات للجميع: مذكّرة إرشاديّة لتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان على البرمجة. توجيهات مجموعة الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة بشأن إطار التعاون للتنمية المستدامة للأمم المتّحدة. متاح على: https://unsdg.un.org/sites/default/ files / 2019-10 / UN-Cooperation-Framework-Internal-Guidance-Final-June-2019_1.pdf

[209] اتّفاقيّة منظّمة العمل الدوليّة رقم 138 بشأن الحدّ الأدنى لسنّ الاستخدام، المادّة 2 (1).

[210] اتّفاقيّة منظّمة العمل الدوليّة رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، المادّة 7 (2).

[211] اتّفاقيّة منظّمة العمل الدوليّة رقم 138 بشأن الحدّ الأدنى لسنّ الاستخدام، المادّة 7 (3).

[212] اتّفاقيّة منظّمة العمل الدوليّة رقم 138 بشأن الحدّ الأدنى لسنّ الاستخدام، المادّة 9 (1).

الأثر/ المستفيدون المستهدفون	• الأطفال العاملون في الدول الهشّة، أسرهم (الآباء، والأشقّاء الأكبر سنًّا)، والمكونات الثلاثيّة، والمؤسّسات، والمدارس، ومفتّشيّات العمل، والمجتمع المدني المحلي، ومفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونيسف
إمكانيّة التكرار	• إمكانيّة تكرارها في بلدان أخرى تعاني من أزمات طويلة الأمد بواسطة منظّمة العمل الدوليّة، ومفوّضيّة الأمم المتّحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، والمنظّمات غير الحكوميّة المحلّيّة
صلات تصاعديّة بأهداف منظّمة العمل الدوليّة الأسمى (البرامج القطرية للعمل اللائق، مخرجات البرامج القطرية، إطار البرنامج الاستراتيجيّ لمنظّمة العمل الدوليّة)	**برنامج منظّمة العمل الدوليّة وميزانيّتها 2020-2021**: الحصيلة 1 - مكونات ثلاثيّة قويّة وحوار اجتماعيّ مؤثّر وشامل، والحصيلة 2 - معايير العمل الدوليّة والإشراف الرسميّ والفعّال، والحصيلة 6: المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص والمعاملة للجميع في عالم العمل، والحصيلة 7: الحماية الكافية والفعّالة في العمل للجميع. **البرنامج القطري لمنظّمة العمل الدوليّة 2020-2021**، الحصيلة SYR103 - تحسين قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيّين على تعزيز الامتثال للتشريعات الوطنيّة والحدّ من أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ والحصيلة SYR128 - تحسين قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيّين على تقديم تدريب تنمية المهارات؛ والحصيلة SYR801 - تعزيز القدرة المؤسّسية لمنظّمات أصحاب العمل؛ والحصيلة SYR802 - تعزيز القدرة المؤسّسية لمنظّمات العمال.
وثائق أخرى أو تعليقات ذات صلة	**الاستراتيجيّة المتكاملة بشأن المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل 2017-2023، منظّمة العمل الدوليّة 2019**[213] المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل الشراكات والدعوة - شراكات معزّزة مع وكالات الأمم المتّحدة وأصحاب المصلحة الآخرين الشراكات والدعوة - العمل الفعّال لمنظّمات أصحاب العمل والعمّال توصية منظّمة العمل الدوليّة رقم 205 - العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، 2017 (رقم 205) **الإطار المعياريّ لمنظّمة العمل الدوليّة بشأن عمل الأطفال والسلامة والصحّة المهنية** الاتّفاقيّة رقم 138 بشأن الحدّ الأدنى لسنّ الاستخدام (1973) الاتّفاقيّة رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (1999) اتّفاقيّة السلامة والصحّة المهنية، 1981 (رقم 155)، اتّفاقيّة خدمات الصحّة المهنيّة، 1985 (رقم 161)، اتّفاقيّة الإطار الترويجيّ للسلامة والصحّة المهنية، 2006 (رقم 187)، اتّفاقيّة السلامة والصحّة في البناء، 1988 (رقم 167)، اتّفاقيّة السلامة والصحّة في الزراعة، 2001 (رقم 184)، اتّفاقيّة تفتيش العمل، 1947 (رقم 81)، اتّفاقيّة تفتيش العمل (الزراعة)، 1969 (رقم 129).

[213] منظّمة العمل الدوليّة (2019)، *الاستراتيجيّة المتكاملة للمبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل 2017-2023*.

الملحق الرابع: جداول الدروس المستفادة

الدرس المستفاد 1: تعتبر ورش العمل لبناء القدرات، جنبًا إلى جنب مع الجولات الدراسيّة الثلاثية بين بلدان الجنوب، طريقة فعّالة لبناء القدرات للسلامة والصحّة المهنية وتفتيش العمل

عناوين المشاريع	• **الحدّ من أسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا (SYR/16/01/RBS)** • **اعتماد نهج متعدّد القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة نقاط الضعف المتعدّدة في محافظتين في سوريا (SYR/20/01/CEF)** • **التخفيف من آثار فيروس كوفيد-19 في مكان العمل من خلال تحسين السلامة والصحّة المهنية وتعزيز الامتثال للتشريعات الوطنيّة (SYR/20/01/RBS)** المقيّمة: السيّدة شانتيل مكابي، كانون الأوّل/ديسمبر 2021
السياق	**السلامة والصحّة في سياق العمل** • على الصعيد العالميّ، يموت 2.78 مليون عامل كلّ عام بسبب الإصابات والعلل المتعلّقة بالعمل، وترتبط حالة 2.4 مليون منهم بالأمراض • ويعاني 374 مليون آخرين من إصابات وعلل متعلّقة بالعمل غير مميتة • لقد جعلت جائحة فيروس كوفيد-19 المستجدّة مسألة السلامة والصحّة في العمل أكثر أهمّيّة من أيّ وقت مضى • بالإضافة إلى المعاناة الإنسانيّة التي لا تُحصى، تمثّل أيّام العمل الضائعة حوالى 4 في المائة من الناتج المحلّيّ الإجماليّ العالميّ في السنة **ثلاثة مشاريع معنيّة ببناء القدرات** • نفّذت المشاريع سلسلة من ورش العمل الخاصّة ببناء القدرات التي تركّز على جوانب مختلفة من الصحّة والسلامة المهنية وتفتيش العمل، ولاسيّما تجهيز مفتّشي العمل للكشف عن المواقف التي لا تتلاءم مع معايير العمل الدوليّة أو التشريعات الوطنيّة المتعلّقة بعمل الأطفال وتفتيش العمل، والتعامل معها. • خطّط مشروع الصحة والسلامة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية لاستكمال ورش العمل الخاصّة ببناء القدرات بجولتَين دراسيّتَين - واحدة في الأردن والأخرى في مصر - للمشاركين الثلاثيّين لزيارة البلدان التي عانت أيضًا من فترات من النزاع الممتدّ ومضت قدمًا، وللمراقبة والاستلهام من أتمتة إدارات تفتيش العمل هذه في البلدان المجاورة، ومن تدابير الامتثال الطوعيّ.
المستخدمون المستهدفون	المكونات الثلاثيّة الوطنيّة للسلامة والصحّة المهنية، ووزارات العمل، ومفتّشو العمل، ومفتّشيات العمل، ومفتّشو السلامة والصحّة المهنية، والنقابات، ومنظّمات أصحاب العمل، والشركات
التحدّيات	• ذكر المخبرون الرئيسيّون والمناقشون في مجموعات التركيز أنّه على الرغم من تقديرهم المحتوى الفنّيّ الثريّ لورش العمل، إلّا أنّهم وجدوا صعوبة في تطبيق هذه المعرفة بدون متابعة عمليّة - سواء تمارين تطبيقيّة عمليّة أثناء ورش العمل، أو المشاركة في جولات دراسيّة. يجب الجمع بين النظريّة والتطبيق العمليّ لبناء القدرات بشكل فعّال. • استغرق الأمر عدّة أشهر للحصول على تأشيرات لمصر. لذلك، أُجّلت الجولة الدراسيّة المخطّط لها وتمّت في النهاية خارج الجدول الزمنيّ للمشروع. وأخيرًا، لم يحصل الشركاء الاجتماعيّون على تأشيرات، لذلك شارك ممثّلو وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل فحسب في الجولة الدراسيّة، ولم يكن من الممكن القيام بها على أساس ثلاثيّ.

أوجه النجاح	عزّزت ورش العمل الخاصّة ببناء القدرات الوعي بشأن **معايير العمل الدوليّة**، والاستشارات الفنّيّة بشأن امتثال القوانين السوريّة لمعايير العمل الدوليّة • عملت المشاريع مع المكونات الثلاثيّة لضمان منح سلامة العمّال وصحّتهم أولويّة أكبر، وأنّ السياسات والممارسات الوطنيّة للسلامة والصحّة المهنية تتماشى مع معايير العمل الدوليّة مثل: o اتّفاقيّة السلامة والصحّة المهنية، 1981 (رقم 155)، o اتّفاقيّة خدمات الصحّة المهنيّة، 1985 (رقم 161)، o اتّفاقيّة الإطار الترويجيّ للسلامة والصحّة المهنية، 2006 (رقم 187)، o اتّفاقيّة السلامة والصحّة في البناء، 1988 (رقم 167)، o اتّفاقيّة السلامة والصحّة في الزراعة، 2001 (رقم 184)، o اتّفاقيّة تفتيش العمل، 1947 (رقم 81)، o اتّفاقيّة تفتيش العمل (الزراعة)، 1969 (رقم 129). • قدّمت الجولتان الدراسيّتان في الأردن ومصر للمشاركين متابعة عمليّة للنظريّة التي تعلّموها في ورش العمل الخاصّة ببناء القدرات. **المشاركة الثلاثيّة** • العمل مع الشركاء الاجتماعيّين - تحتاج أنظمة تفتيش العمل إلى تطوير آليّات ومجالات التعاون مع شركائها الاجتماعيّين والمنظّمات التي تمثّلهم، ممّا سيحسّن قبولهم ويعزّز اقتصاديّات تفتيش العمل على مستوى المؤسّسة. o حيثما أمكن، تمّ تنظيم ورش عمل خاصّة ببناء القدرات وجولات دراسيّة على أساس ثلاثي الأطراف، بمشاركة الهيئات المكوّنة على جميع المستويات. على سبيل المثال، أُجريت الجولة الدراسيّة في الأردن على أساس ثلاثي الأطراف، ما شجّع وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل وغرفة صناعة دمشق والنقابات، على رؤية كيف يمكنها العمل معًا لتحسين سلامة العمّال وصحّتهم. **التعلّم الثلاثي في ما بين بلدان الجنوب** • دعم التطوير المؤسّسي لتفتيش العمل من خلال الشبكات الدوليّة - تمّ اختيار الأردن ومصر للقيام بجولات دراسيّة فيهما لأنّه كانت لهاتين الدولتين سابقًا مفتّشيّات عمل ضعيفة، ولتكونا مصدر إلهام لسوريا لترى كيف مضت قدمًا البلدان الأخرى التي كان لديها سياق مشابه، وكيف عدّلت مفتّشيّات العمل لديها تبعًا لذلك. • تعزيز تبادل الممارسات الجيّدة والمبادرات لتحسين كفاءة تفتيش العمل - o أعطت الجولة الدراسيّة في الأردن المشاركين فرصة لرؤية بعض المبادرات التي يمكن تنفيذها في سوريا بدون دعم خارجيّ، على سبيل المثال حصلت الأردن على جائزة التميّز في السلامة والصحّة المهنية التي تُمنح للشركات التي تأخذ زمام المبادرة للامتثال طوعًا لقوانين السلامة والصحّة المهنية. o أعطت الجولة الدراسيّة مصر إلهامًا للمشاركين بشأن أتمتة تفتيش العمل. وتضمّن ذلك رؤية كيف بدأت مصر في تطوير نظام بسيط لتفتيش العمل بموارد قليلة وإجراءات منخفضة التكلفة، وتحسين

	أدوات التفتيش، وتدريب مفتّشي العمل على هذه الأدوات، وتوجّه مفتّشو العمل هؤلاء إلى محافظات أخرى ليدرّبوا مفتّشي العمل الآخرين. مرّة أخرى، يمكن تنفيذ بعض الجوانب الأبسط في سوريا بدون مساعدة خارجيّة. وأعربت وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل عن اهتمامها بأتمتة نظام تفتيش العمل في سوريا. ○ زوّد مشروع الصحة والسلامة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية مفتّشيّة العمل السوريّة بمعدّات تفتيش للسلامة والصحّة المهنية لبدء أتمتة بعض وظائف تفتيش العمل: أجهزة الكمبيوتر، ومعدّات المراقبة البيئيّة في مكان العمل، مثل أجهزة قياس مستوى الصوت، وأجهزة قياس درجة الحرارة، وأجهزة قياس شدّة الضوء، وكاشفات الغاز القابل للاحتراق. وقام المشروع أيضًا بتدريب المسؤولين على كيفيّة استخدام هذه المعدّات.
القضايا الإداريّة في منظّمة العمل الدوليّة	• تقديم طلبات للحصول على التأشيرات والأذونات الضروريّة الأخرى قبل وقت كافٍ من الجولات الدراسيّة المخطّط لها • هل تتضمّن ورش العمل الخاصّة ببناء القدرات جلسات عمليّة ونظريّة؟ • هل تتيح جلسات ورشة العمل المشاركة الكافية للمشاركين في ورشة العمل، حتّى يتمكّنوا من تطبيق المعرفة النظريّة؟

الدرس المستفاد رقم 2: يحتاج تصميم المشروع في الدول الهشة إلى مراعاة الحقائق العملية لتنفيذ المشروع في مثل هذه السياقات

عناوين المشروع	• **الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا (SYR / 16/01 / RBS)** • **اعتماد نهج متعدد القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة نقاط الضعف المتعددة في محافظتين في سوريا (SYR / 20/01 / CEF)** • **التخفيف من آثار وباء كوفيد-19 في مكان العمل من خلال تحسين السلامة والصحة المهنية وتعزيز الامتثال للتشريعات الوطنية (SYR / 20/01 / RBS)** المقيّم: السيدة شانتيل مكابي، كانون الثاني/ ديسمبر 2021
السياق	• النزاعات طويلة الأمد، والمخاوف الأمنية: يستغرق إنجاز الأهداف وقتًا أطول بكثير • النظام المالي لمنظمة العمل الدولية لا يعمل في سوريا • الحاجة إلى أذونات حكومية للقيام بعدد من المهام، وصعوبة التنقل في جميع أنحاء البلاد، ومحدودية توفر الوقود • تردد أصحاب المصلحة الحكوميين في المشاركة عبر الهاتف والبريد الإلكتروني، وتفضيلها التواصل وجهًا لوجه • انقطاع التيار الكهربائي يوميًا، والوصول المحدود لبعض أصحاب المصلحة إلى الإنترنت
المستخدمون المستهدفون	مصممو المشروع، والمانحون

التحديات	في ما يتعلق بالوقت المقترح لإجراء التدخلات، صُمّم مشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية في الأصل لمدة 30 شهرًا (سنتين ونصف السنة)، لكن تمت الموافقة عليه لمدة 18 شهرًا فقط، في حين تمت الموافقة على مشروع عمل الأطفال التابع لليونيسف لمدة 12 شهرًا. وتمت الموافقة على مشروع السلامة والصحة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية لمدة 15 شهرًا. واتفق المخبرون الرئيسيون بالإجماع على أنّ هذه الأطر الزمنية غير كافية وغير واقعية لمعالجة المشاكل المرتبطة بعمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية بطريقة مستدامة في السياق السوري.[214] وعند التنفيذ، **لم تتحقق مخرجات المشاريع الثلاثة في الوقت المحدد**. وحصل مشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية على تمديدٍ ثلاثة مرات من دون زيادة الكلفة، في حين تأخّر مشروع عمل الأطفال التابع لليونيسف في تنفيذ الحصيلتين رقم 2 و3، وتم تنفيذ مشروع السلامة والصحة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية بسرعة كبيرة خلال الأشهر القليلة الأخيرة من المشروع. وربط المخبرون الرئيسيون التأخير بعوامل متعددة وأوضحوا أنّه كان إلى حد كبير خارج عن سيطرة الجهات المعنية في المشروع. أولًا، حصل بعض **التأخير بسبب الوباء**، أي أنّ بعض الأنشطة قد أُرجيت أثناء عمليات الإغلاق في العامين 2020 و2021. وثانيًا، يتطلب تنفيذ بعض المهام المختلفة المرتبطة بتنفيذ المشروع **موافقة الحكومة**، خاصةً بالنسبة إلى شركاء المجتمع المدني. ويتمتّع منسّق المشروع الوطني بعلاقات جيدة مع أصحاب المصلحة الحكوميين، وهو أمر جيّد، لكن لم يكن من السهل دائمًا **الحصول على الإذن في الوقت المناسب** لتنفيذ الأنشطة. وفي ما يتعلق بالجولة الدراسية إلى مصر، كان من المفترض أن تكون ثلاثية الأطراف لكن للأسف لم يحصل الشركاء الاجتماعيين على التأشيرات، بل اقتصر ذلك على أصحاب المصلحة الحكوميين. وفي النهاية، تمت هذه الجولة الدراسية بعد الانتهاء من مشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية. ثالثًا، نذكر **هشاشة بعض عمليات التنفيذ في الدولة**. فبحسب عددٍ من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، كانت الأنشطة البسيطة، على سبيل المثال مثل حجز الفنادق الذي يستغرق بضعة أيام في حالات أخرى، تستغرق عدّة أسابيع في سوريا. ومثال آخر على ذلك تأخر وسائل النقل للوصول إلى المشاركين في المشروع الذين يأتون إلى دمشق من محافظات مثل ريف دمشق وحلب وحمص، وذلك بسبب النقص الشديد في الوقود وانعدام الاستقرار في سوريا.[215] رابعًا، يستغرق **العمل السياساتي عالي المستوى** وقتًا طويلًا لإنجازه، كما أنّ الحصول على موافقة أصحاب المصلحة يتطلّب المزيد من الوقت، وفي النهاية، لم يكن الوقت المتاح كافيًا. فعلى سبيل المثال، سعى مشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية إلى صياغة السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية واعتمادها خلال المدّة الزمنية للمشروع، وهو ما لم يكن ممكنًا. بدلًا من ذلك، اعتُمدت مسودة سياسة كانت أساسًا للتشاور والحصول على الموافقة، وطُورت لتكون بمثابة سياسة نهائية من أجل الحصول على الموافقة النهائية. خصصت **وثائق تصميم المشروع موظفًا إداريًا واحدًا في سوريا للمشاريع الثلاثة، عُرف بمنسّق المشروع الوطني**. وأشار المخبرون الرئيسيون بالإجماع إلى وجود **نقص في عدد الموظفين العاملين على الأرض في سوريا**. وفي ما يتعلق بالدعم الإداري، جرت عدّة محاولات لتوظيف مساعدين إداريين من أجل مساعدة منسّق المشروع الوطني على الأرض في دمشق، غير أنّ الحفاظ على هؤلاء الموظفين كان صعبًا. وبحسب المخبرين الرئيسيين، فإنّ ذلك يُعزى إلى كل من مستوى الوظيفة (G-5) وطبيعة العقود قصيرة الأجل (أشهر فقط في كل مرة)، كما أنّ عددًا من الموظفين ترقّى بسرعة إلى مناصب أعلى وأطول أجلًا

	في وكالات الأمم المتحدة الأخرى في سوريا، ما يعني أنّ منسّق المشروع الوطني بقي من دون دعم إداري على الأرض في دمشق لحوالي نصف مدة المشاريع الثلاثة. وقد أضاف ذلك مزيدًا من العبء عليه في العمل، فكان أمامه عدد كبير من المهام الإدارية التي يجب إنجازها في دمشق. وحينما أمكن، قدّم مسؤول برنامج المكتب الإقليمي للدول العربية ومساعد البرنامج والمساعد الإداري دعمًا برمجيًا وإداريًا عن بُعد من بيروت للمساعدة في تخفيف هذا العبء، تمثّل في بعض المهام مثل إصدار العقود، والتعامل مع المورّدين، وسداد المدفوعات، وقد أتى هذا الدعم في الوقت المناسب. غير أنّ هؤلاء الموظفين كانوا يقدّمون الدعم أيضًا إلى بلدان أخرى في المنطقة، وينهمكون أحيانًا في مهام أخرى، وبالتالي كان يحصل أحيانًا بعض التأخير في التنفيذ بسبب العمليات البيروقراطية الإضافية داخل المنظمة.[216] وفي ما يتعلق بتعزيز كفاءة التوظيف، اقترح عدد من المخبرين الرئيسيين أنّ بلوغ **مستوى أكثر ملاءمة من الموظفين يتطلّب وجود موظف دولي واحد على الأقل، بالإضافة إلى منسق المشروع الوطني ومساعد إداري في سوريا، مع وجود دعم تقني وغيره من الدعم الذي يقدمه المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية والمقر الرئيسي حسب الاقتضاء.** وقد اقترح عدد من المخبرين الرئيسيين أنّ المشروع كان قادرًا على الاستفادة من عدد أكبر من الموظفين.[217] في ما يتعلق بتناسب وثائق تصميم المشروع، تبيّن وجود **مشكلة منهجية غير مرتبطة بهذين المشروعين المحددين الممولَيْن من الحساب التكميلي للميزانية العادية**. على سبيل المثال، لا يحتوي نموذج الحساب التكميلي على العناصر الرئيسية للنموذج الصادر عن قسم إنتاج الوثائق والمنشورات والطباعة والتوزيع (PRODOC) التابع منظمة العمل الدولية ،[218] مثل نظرية التغيير، أو الإطار المنطقي، أو مصفوفة الرصد والتقييم، التي تتطلّبها عادةً مشاريع التعاون الإنمائي. ويحتوي مشروع اليونيسف على مذكرة مفاهيمية تتضمن عناصر نموذج منظمة العمل الدولية التالية: الخلفية والمبررات، واستراتيجية المشروع، والميزانية القائمة على المخرجات. لكنّها لا تشتمل على تحليل المخاطر، أو خطة الرصد والتقييم، أو الترتيبات الإدارية، أو نظرية التغيير، أو الإطار المنطقي. لذا، قد تكون **المشكلة منهجية وقائمة على النموذج المستخدم**. لربما كان إدراج استراتيجية لتحليل المخاطر والتخفيف من حدتها في وثيقة التصميم الخاصة باليونيسف سيساعد في التخطيط للتحديات المحتملة والتخفيف من وطأتها في سوريا حيث تصعّب البيئة المحيطة عملية التنفيذ. كان من الممكن أن يساعد **إدراج الأطر المنطقية وأطر الرصد والتقييم للمشاريع الثلاثة في التخطيط لتوقيت الأنشطة ورصدها بشكل منتظم بهدف تجنب وقوع مشاكل تحول دون تنفيذ المشاريع في الوقت المناسب وإعادة تعديل الجدول الزمني للمشروع وفقًا لذلك.** أشار المخبرون الرئيسيون إلى أنّ رصد كلّ من مشروع عمل الأطفال ومشروع السلامة والصحة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي للميزانية العادية قد جرى بشكل شفهي على فترات منتظمة.[219] وقد جرى إعداد تقرير مرحلي مكتوب عن استعراض منتصف المدة للتقدّم المحرز في مشروع عمل الأطفال، خلافًا لمشروع السلامة والصحة المهنية الذي لم ينتج عنه تقرير مماثل.[220] ولم يجرِ إعداد إلا تقرير مرحلي نهائي واحد حول التقدّم المحرز

[214] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[215] مقابلات مع مخبرين رئيسيين
[216] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[217] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[218] منظمة العمل الدولية (غير مؤرخة)، ILO (undated), *Guide to the ILO PRODOC Template*.
[219] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.
[220] مقابلات مع مخبرين رئيسيين. منظمة العمل الدولية (2020)، الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال بين الأطفال المتأثرين بالأزمة في سوريا، التقرير النهائي.

	في كلّ من المشروعين المرتبطين بالحساب التكميلي، في حين أعدّ تقرير مرحلي عن استعراض منتصف المدة وآخر نهائي في إطار مشروع عمل الأطفال التابع لليونيسف[221]، بالإضافة إلى التقارير المالية، على النحو المحدد في مذكرة التفاهم بين اليونيسف ومنظمة العمل الدولية.[222] وكانت وحدة الرصد والتقييم في المكتب الإقليمي للدول العربية التابعة لمنظمة العمل الدولية على استعداد بشكل نظري لدعم وظيفة الرصد، لكنّ المخبرين الرئيسيين أفادوا بأنّها لم تكن مستعدة لتقديم هذا الدعم إلى سوريا من الناحية العملية، فقد ذكر أحد هؤلاء المخبرين أنها كانت منهمكة في تقديم الدعم إلى البلدان الأخرى في المنطقة،[223] كما ذكر المخبرون الآخرون أنّ المشاريع المرتبطة بالحساب التكميلي للميزانية العادية لا تتمتع بمتطلبات مراقبة رسمية.[224] في الخلاصة، اقتصرت عملية مراقبة أداء المشروع ونتائجه بشكل منتظم ومنهجي على مشروع عمل الأطفال التابع لليونيسف. ومع ذلك، كان من الممكن أن يستفيد المشروعان المرتبطان بالحساب التكميلي من **تقرير مرحلي مكتوب عن استعراض منتصف المدة لرصد أداء المشروعين ونتائجهما، وتحديد المخاطر واستراتيجيات التخفيف من حدتها بشكل أوسع**، وكان من المفيد الحصول على تقرير مرحلي نهائي مكتوب لمشروع علم الأطفالل ذكر عدد كبير من المخبرين الرئيسيين أنّ **الأثر الذي صنعته المشاريع كان من الممكن أن يكون أفضل باستخدام مزيد من الموارد.** وكانت **ميزانية كل المشاريع صغيرة**، إذ بلغت ميزانية مشروع عمل الأطفال المرتبط بالحساب التكميلي مليون دولار أمريكي في حين بلغت ميزانية مشروع عمل الأطفال التابع لليونيسيف 250 ألف دولار فقط، أمّا مشروع السلامة والصحة المهنية المرتبط بالحساب التكميلي، فبلغت ميزانيته 600 ألف دولار. وأشار أحد المخبرين الرئيسيين إلى إلغاء بعض أنشطة مشروع السلامة والصحة المهنية في البداية بسبب ميزانيته المحدودة. كما أنّ **الوضع في سوريا استثنائي للغاية وقد أثر في وتيرة التنفيذ**. إذ أشار عدد من أصحاب المصلحة إلى أنّ التنفيذ في سوريا يستغرق أربعة أضعاف مقدار الوقت المطلوب للتنفيذ مقارنةً بالبلدان الأخرى. وقدّم البعض إيضاحات حول صعوبات التنسيق على الأرض في سوريا، شملت وجود فندقين فقط معتمدين من إدارة شؤون السلامة والأمن، الأمر الذي يحد من خيارات أماكن إقامة ورش العمل وتوافرها. وقد شملت أمثلة أخرى على ذلك المسائل الأمنية التي حدّت من قدرة بعض المشاركين على الحضور إلى دمشق للمشاركة في أنشطة المشروع، في حين سلّط أصحاب المصلحة الآخرون الضوء على عمليات منظمة العمل الدولية التي تسببت في تأخيرات كان من الممكن تفاديها، ما أدى إلى تعقيد عملية التنفيذ بشكل أكبر. غير أنّ أوقات التنفيذ لكل مشروع كانت قصيرة جدًا بالفعل، أي 18 شهرًا و12 شهرًا و15 شهرًا على التوالي. وأشار عدد من المخبرين الرئيسيين إلى أنّ مشروعي عمل الأطفال يحتاجان إلى أطر زمنية أطول، مؤكدين على أهمية المتابعة مع الأطفال العمّال وأسرهم وأصحاب المصلحة الآخرين، بما يضمن استمرار تأثير المشروع. كما أعرب المخبرون الرئيسيون عن اهتمامهم **بتوسيع نطاق المشاريع لتشمل المزيد من المحافظات في سوريا، وذلك من أجل تحقيق تأثير أكبر في منطقة جغرافية أوسع**.

[221] منظمة العمل الدولية (2021)، تقرير التقدم نصف السنوي عن الفترة من 1 أيلول/ سبتمبر 2020 إلى 1 آذار/ مارس 2021 للمشروع **اعتماد نهج شامل لمكافحة عمل الأطفال وتعزيز الوصول إلى سبل العيش للمجتمعات المتضررة في سوريا.**

[222] اتفاقية مساهمة وكالة الأمم المتحدة بين منظمة العمل الدولية واليونيسيف - سوريا - لتنفيذ المشروع بعنوان "اعتماد نهج متعدد القطاعات لمكافحة عمالة الأطفال ومعالجة نقاط الضعف المتعددة في محافظتين في سوريا"، أيلول/ سبتمبر 2020.

[223] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[224] مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية.

أوجه النجاح	• بذلت المشاريع قصارى جهدها للعمل بالموارد المتوفرة والوقت المتاح. • استفادت المشاريع الثلاثة من الخبرة الفنية والمهارات اللغوية التي يتمتع بها منسّق المشروع الوطني، وهو مواطن سوري يتحدث لغتين، أي العربية والإنجليزية، ويتمتّع بمهارات ممتازة في بناء العلاقات وإدارتها على أرض الواقع في سوريا مع المكونات الثلاثية وشركاء الأمم المتحدة والشركاء المنفذين المحليين. وقد أعرب جميع أصحاب المصلحة الثلاثيين وعدد من المخبرين الرئيسيين عن تقديرهم لمنسق المشروع الوطني على الجهود التي يبذلها.[225] • على الرغم من سياق التنفيذ الصعب، نظمت المشاريع الثلاثة 24 ورشة عمل لبناء القدرات، ما أسهم في بناء قدرات أصحاب المصلحة الثلاثين ومفتشي العمل والمنظمات غير الحكومية المحلية وشركاء الأمم المتحدة والعاملين من الأطفال وأسرهم في مجالات عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية.
القضايا الإدارية في منظمة العمل الدولية	• هل لديك عدد كافٍ ومناسب من موظفي منظمة العمل الدولية في الميدان لإنجاز مهامٍ عمليةٍ في سياق يصعب فيه التنفيذ؟ • هل لديك الوقت الكافي للتنفيذ، أي مناسب لسياق الدولة الهشة؟ • هل لديك سجل معروف بتحديد المخاطر واستراتيجية للتخفيف من هذه المخاطر والقدرة على تقديم مراجعات منتظمة؟ • يحتاج أصحاب المصلحة إلى الدعم للمشاركة في المشروع، أي الدعم المالي، واللوجستي، والفني.

الملحق الخامس - مصفوفة التقييم

المعيار	أسئلة التقييم النهائية المقترحة[226]	الأساليب	الفئات المستهدفة	التثليث
الملاءمة				
الملاءمة والتوافق الاستراتيجي	• **هل يتناسب تصميم المشاريع مع معالجة المشاكل المطروحة؟** • **هل تتوافق أهداف المشروع وتصميمه مع السياق السياسي والاقتصادي والمالي؟** • **كيف صُورت أعمال منظمة العمل الدولية في مجال السلامة والصحة المهنية وعمل الأطفال وكيف وُضعت ضمن النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في سوريا، لاسيما في ما يتعلق بالاستجابة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة؟** ○ *كيف دُمجت أعمال منظمة العمل الدولية في مجال السلامة والصحة المهنية وعمل الأطفال*	مقابلات شبه منظمة (فردية وجماعية) استعراض مكتبي	المستشارون الفنيون في منظمة العمل الدولية وموظفو المشروع الشركاء الدوليون والوطنيون الرئيسيون	مقابلات شبه منظمة (فردية وجماعية) مراجعة التحليل الثانوي، وخاصة تقارير المشروع وأنشطة التوثيق

[225] مقابلات مع مخبرين رئيسيين.

[226] **تُكتب أسئلة التقييم الرئيسية بالخط العريض**، *فيما يُكتب إطار عمل منظمة العمل الدولية للتحليل بخط مائل.*

	ضمن النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في البلد؟ ○ *إلى أي مدى دُمجت المشاريع في الاستجابة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والعمليات ذات الصلة، لاسيما في ما يتعلق بجهود الإصلاح التي تضطلع بها الأمم المتحدة؟* • **كيف تسهم هذه الأعمال في أهداف المنظمة المتعلّقة بالبرنامج والميزانية، وفي تحقيق نتائج البرامج على مستوى البلد، وأهداف التنمية المستدامة؟** ○ *هل تتماشى أهداف المشروع مع أهداف المكونات الثلاثية واحتياجاتها؟ ما هي التدابير المأخوذة لضمان تماشيها مع هذه الأهداف؟ كيف يواجه المشروع عيوب الشراكة الثلاثية التي تتسم بها المنطقة؟*			
الاتساق وصحة التصميم	• *هل تُعد استراتيجيات المشروع وهياكله متماسكة ومنطقية (ما هي الارتباطات المنطقية بين الهدف العام والنتائج والمخرجات)؟* • *هل تستفيد المشاريع من إطار عمل للرصد والتقييم؟* • *ما مدى ملاءمة المؤشرات وفائدتها في تقييم التقدّم المحرز في المشاريع؟ كيف يمكن تعديلها إذا لزم الأمر لتعود بفائدة أكبر؟* • *هل تراعي المؤشرات الفوارق بين الجنسين؟ هل تُعد وسائل التحقق الخاصة بالمؤشرات مناسبة؟ هل تُعد الافتراضات الخاصة بكل هدف ومخرج واقعية؟* • *إلى أي مدى أخذت تصاميم المشروع في الاعتبار: مخاوف محددة تتعلق بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز، بما في ذلك إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وترتبط بسياق المشروع ومعايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي؟* • *إلى أي مدى تأخذ تصاميم المشروع في الاعتبار الجهود المحلية القائمة لمعالجة القضايا ذات الصلة في سوريا؟ هل يسهم*	مقابلات شبه منظمة (فردية وجماعية) استعراض مكتبي	موظفو مشروع منظمة العمل الدولية	مقابلات شبه منظمة (فردية وجماعية) مراجعة التحليل الثانوي، وخاصة تقارير المشروع وأنشطة التوثيق

	تصميم المشاريع في سد فجوة قائمة فشلت التدخلات الجارية الأخرى في سدها؟			
الفعالية				
تقدم المشروع وفعاليته	• **كيف أسهمت المشاريع في تحقيق أهدافها؟** ○ *ما هو التقدم الذي أحرزته المشاريع حتى الآن نحو تحقيق الأهداف والنتائج الشاملة؟ (مطلوب تحليل الإنجازات والتحديات بحسب النتائج). وعند مواجهة التحديات، ما هي النتائج الوسيطة التي يمكن الإبلاغ عنها لتحقيق النتائج؟* • **إلى أي مدى أسهمت المشاريع في تنفيذ برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها، وفي تحقيق نتائج البرامج على مستوى البلد، وأهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع؟** ○ *إلى أي مدى أسهمت المشاريع في تحقيق النتائج المرجوة من برنامج منظمة العمل الدولي وميزانيتها للعام 2020-2021؟* ○ *كيف أسهمت المخرجات والنتائج في تنفيذ استراتيجيات منظمة العمل الدولية المعمّمة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والحوار الاجتماعي والحد من الفقر ومعايير العمل الجيدة؟* • **هل بلغت المشاريع العدد المتوقع من الفئات المستهدفة؟** ○ *إلى أي مدى ساعد التآزر مع المنظمات المحلية والعمل من خلالها على ضمان استدامة تأثير المشاريع؟ أي مثلًا من خلال بناء القدرات* • **هل المستفيدون راضون عن جودة الخدمات وطريقة تقديمها؟ إذا كانوا غير راضين، ما هي التوقعات التي لم تلبيها الخدمات ولماذا؟** • **ما هي التحسينات والتغيرات الملموسة التي تحققت كنتيجة مباشرة للمشاريع؟** ○ *إلى أي مدى لبّت المشاريع الاحتياجات الناشئة عن وباء كوفيد-19؟ هل عرقل أو قلب*	مقابلات شبه منظمة (فردية وجماعية) استعراض مكتبي	موظفو مشروع منظمة العمل الدولية المستفيدون الرئيسيون بشكل مباشر	مقابلات مع المكونات الثلاثية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والاتحاد العام لنقابات العمال، واتحاد غرف الصناعة السورية، وغرفة صناعة دمشق وريفها) مراجعة التحليل الثانوي، وخاصة تقارير المشروع وأنشطة التوثيق مقابلات مع شركاء دوليين

	الوباء مسار التقدم المحرز؟			
فعالية ترتيبات الإدارة	• *كيف جرى تقسيم مهام العمل داخل فرق المشروع وبين الوكالات؟ هل كان استخدام المهارات المحلية فعالًا؟ كيف يسهّل هيكل إدارة المشروع تحقيق النتائج الجيدة والتنفيذ الفعّال؟ وفي حال لا يسهّل ذلك، لم لا؟* • *ما مدى فعالية التواصل بين فرق المشروع والمكتب الإقليمي وقسم الإدارة التقنية المسؤول في المقر الرئيسي؟ هل تلقت المشاريع الدعم/ الاستجابة التقنية والإدارية الكافية من وحدات الدعم التابعة لمنظمة العمل الدولية؟* • *ما مدى فعالية عملية إدارة المشاريع في مراقبة أداء المشروع ونتائجه؟ هل تقدم المشاريع تقارير عن التقدّم المحرز بطريقة منتظمة ومنهجية على المستوى الإقليمي؟*	مقابلات شبه منظمة (فردية وجماعية) استعراض مكتبي	موظفو مشروع منظمة العمل الدولية	مقابلات شبه منظمة (فردية وجماعية) مراجعة التحليل الثانوي، وخاصة تقارير المشروع وأنشطة التوثيق
الكفاءة				
الكفاءة	• **كيف استُخدمت الموارد لتحقيق أداء المشروع بطريقة فعّالة من حيث الكلفة والوقت وموظفي الإدارة؟** ○ *إلى أي مدى كانت أنشطة المشروع فعالة من حيث الكلفة؟ هل تم تخصيص الموارد (أي الأموال والموارد البشرية والوقت والخبرة وما إلى ذلك) بشكل استراتيجي لتحقيق النتائج؟ إلى أي مدى يمكن أن تبرر نتائج المشروع الوقت والموارد المالية والبشرية المستثمرة في المشروع؟* ○ *إلى أي مدى تمكنت المشاريع من الاستناد إلى مبادرات أخرى تابعة لمنظمة العمل الدولية أو غير تابعة لها، سواء أكان ذلك على الصعيد الوطني أم الإقليمي، لاسيما في ما يتعلق بالتآزر في تقاسم التكاليف؟* ○ *كيف يمكن تحسين كفاءة المشاريع؟* ○ *ما هو دور المشاريع في تعبئة الموارد؟ بالنظر إلى سياق البلد، ما الذي يمكن أن تغيّره منظمة*	مقابلات شبه منظمة (فردية وجماعية) استعراض مكتبي	موظفو مشروع منظمة العمل الدولية	مقابلات شبه منظمة مع موظفي مشروع منظمة العمل الدولية مراجعة التحليل الثانوي، وخاصة تقارير المشروع وأنشطة التوثيق

	العمل في تعبئة الموارد؟			
الأثر				
الأثر	• **إلى أي مدى أسهمت المشاريع في تعزيز قدرة الهيئات المكونة؟** • **كيف يمكن تحسين تأثير المشروع؟** ○ *ما هي المساهمة التي يمكن أن تقدمها مبادرات المشروع إلى أهداف التدخل المقررة؟* ○ *ما هي الآثار التي يمكن أن تخلّفها التدخلات على المدى الطويل في سبيل تحقيق علاقات أكثر إنصافًا بين الجنسين أو تعزيز اللامساواة القائمة؟* ○ *كيف أسهمت المشاريع في تحقيق معايير العمل الدولية في سوريا؟*	مقابلات شبه منظمة (فردية وجماعية) استعراض مكتبي	موظفو مشروع منظمة العمل الدولية	مقابلات شبه منظمة مع موظفي مشروع منظمة العمل الدولية مراجعة التحليل الثانوي، وخاصة تقارير المشروع وأنشطة التوثيق
الاستدامة				
الاستدامة	• **هل من المقرر أن تدوم آثار المشروع مع مرور الوقت؟** • **هل من المقرر أن يستمر تقديم أنشطة/ خدمات المشروع بعد إنفاق الأموال بالكامل؟** ○ *هل من المرجح أن تكون النتائج التي حققتها المشاريع مستدامة؟ ما هي التدابير التي تم النظر فيها لضمان استدامة المكونات الرئيسية للمشروع بعد انتهاء مدة المشاريع؟ كيف سيتم تمويل الأنشطة و/ أو الهياكل الإدارية بعد انتهاء المشروع؟* ○ *إلى أي مدى أخذ المشروع في الاعتبار استدامة الأثر أثناء تصميمه؟* ○ *إلى أي مدى يستطيع الشركاء الوطنيون الاستمرار في المشروع وإلى أي مدى يرغبون في ذلك؟ ما مدى فعالية المشروع في بناء الملكية الوطنية؟ كيف يمكن تثبيت النتائج في المؤسسات الوطنية وإلى أي مدى يمكن للشركاء المحليين الحفاظ عليها ماليًا عند نهاية المشروع؟*	مقابلات شبه منظمة (فردية وجماعية) استعراض مكتبي	موظفو مشروع منظمة العمل الدولية الشريك الوطني	مقابلات شبه منظمة (فردية وجماعية) مراجعة التحليل الثانوي، وخاصة تقارير المشروع وأنشطة التوثيق
الدروس المستفادة والممارسات الجيدة				

الدروس المستفادة والممارسات الجيدة	• **ما هي الدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي يمكن تعلمها من المشروع وتطبيقها على مشاريع مستقبلية مماثلة؟** • *ما الذي كان يمكن تنفيذه بشكل مختلف لتعزيز الملاءمة والاستدامة والكفاءة والفعالية والأثر لو أمكن ذلك؟*	مقابلات شبه منظمة (فردية وجماعية) استعراض مكتبي	موظفو مشروع منظمة العمل الدولية المستفيدون من المشروع	مقابلات شبه منظمة (فردية وجماعية) مراجعة التحليل الثانوي، وخاصة تقارير المشروع وأنشطة التوثيق

الملحق السادس: المعايير المرجعية

منظمة العمل الدولية
التعاون التقني

الاطار المرجعي للتقييم المستقل لمشروع المجموعة النهائية حول
تعزيز قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على الحد من عمل الأطفال وتحسين السلامة والصحة المهنية

الحقائق الرئيسية	
رمز التعاون التقني:	SYR/16/01/RBS (106372) SYR/20/01/CEF (107830) SYR/20/01/RBS (107702)
البلدان:	سوريا
عنوان المشروع:	1. الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا 2. اعتماد مقاربة متعددة القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة مواطن ضعف متعددة في محافظتين في سوريا 3. التخفيف من آثار الكوفيد-19 في مكان العمل في سوريا عبر تحسين السلامة والصحة المهنية وتعزيز الامتثال للتشريعات الوطنية
المدة:	1. 18 شهرًا 2. 12 شهرًا 3. 15 شهرًا
تاريخ البدء:	1. 1 أيار/ مايو 2019 2. 1 أيلول/ سبتمبر 2020 3. 1 آب/ أغسطس 2020

تاريخ الانتهاء:	1. 30 تشرين الأول/ نوفمبر 2020 2. 30 أيلول/ سبتمبر 2021 3. 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2021
الوحدة الإدارية:	المكتب الإقليمي للدول العربية
وحدة الدعم التقني:	المكتب الإقليمي للدول العربية
وحدات منظمة العمل الدولية المتعاونة:	(فرع) المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وحدة الحوار الاجتماعي والثلاثية إدارة العمل في منظمة العمل الدولية، تفتيش العمل، قسم السلامة والصحة المهنية
متطلبات التقييم:	التقييم النهائي المستقل
المانح:	1. تمويل من الحساب التكميلي للميزانية العادية 2. اليونيسف 3. تمويل من الحساب التكميلي للميزانية العادية
الميزانية:	1. مليون دولار أمريكي 2. 250000 دولار أمريكي 3. 600000 دولار أمريكي

1. الخلفية

لطالما تم الاعتراف بالسلامة والصحة المهنية في سوريا نظرًا لدورهما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كانت سوريا البلد الثاني من المنطقة العربية الذي صادق على اتفاقية السلامة والصحة المهنية، 1981 (رقم 155). بناء على طلب الحكومة الحصول على الدعم التقني ذات الصلة، أجرت منظمة العمل الدولية عام 2009 تقييمًا شاملًا لتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية، أظهر عددًا من الفجوات ونقاط الضعف التي كان ينبغي معالجتها لتحسين فعالية تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية وضمان الامتثال للاتفاقيات ذات الصلة المصادق عليها. بعدها، أُعدّت خطة إصلاح شاملة وصدر عام 2010 قانون عمل جديد يتضمن تغيرات إيجابية بارزة من ناحية السلامة والصحة المهنية.

على الرغم من ذلك، أدّى النزاع في سوريا إلى دمار شامل للبنى التحتية في البلاد وأضعف القدرة المؤسسية للمؤسسات العامة مع تداعيات بارزة على مديرية تفتيش العمل. ولا تزال النزاعات المسلحة تتسبب بمعاناة إنسانية هائلة للناس داخل البلاد كما خارجها، ما أدّى إلى أكبر أزمة إنسانية وأزمة لجوء في عصرنا وحارمةً الملايين من الأشخاص من سبل كسب لقمة عيشهم لإطعام أسرهم أو مقوّدةً حقوق العمل الأساسية وأدنى متطلبات السلامة والصحة الخاصة بهم.

كذلك، تأثّر الأطفال وأصبحوا أكثر ضعفًا إثر زيادة مستويات عمل الأطفال منذ بداية النزاع. ورغم عدم توفّر معلومات منتظمة، يتّفق العاملون في المجال الإنساني على أنّ آلاف الأطفال منخرطون في عمل الأطفال. وتشير الأدلة غير الموثقة إلى أنّ العديد منهم ينخرطون في أشكال خطرة من عمل الأطفال ومنها العمل في بيئات خطرة كمواقع بناء غير محمية والتعرّض للحرّ أو البرد الشديدين والتعرض لمواد كيماوية وساعات عمل طويلة وظروف عمل تجعلهم عرضةً للاعتداءات والاستغلال. فقد ازدادت ظروف عملهم سوءًا مع النزاع.

واستجابة لزيادة حالات عمل الأطفال في السياق الإنساني، حاولت الحكومة وعدد من الوكالات الأممية والمنظمات غير الحكومية معالجة المسألة بشكل أساسي من خلال إدماج حماية الأطفال. كما أعدّت الحكومة أيضاً مسودّة خطة وطنية لمعالجة المشكلة من خلال مقاربة متعددة الأوجه. واستطاع أصحاب المصلحة، بجهودهم المشتركة على الأرض، التخفيف من عمل الأطفال في بعض المجالات إلى حدّ ما. ولكن هناك حاجة إلى خبرات تقنية محددة لاستنباط

حلول شاملة ومستدامة للمشكلة ليس فقط بناء على ما تمّ إنجازه من خلال الاستجابة الإنسانية ولكن أيضاً من خلال تدخلات إضافية تربط عمل الأطفال بسبل المعيشة والتعليم وتفتيش العمل وحماية الطفل. وفي هذا السياق، تعمل منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كما مع وكالات أممية أخرى للاستجابة إلى الحاجة المتزايدة إلى الحد من عمل الأطفال ومنعه.

2. خلفية المشاريع

1. الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا

أطلقت منظمة العمل الدولية عام 2019 مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية "الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا" الذي ركّز بشكل أساسي على الأعمال الخطرة التي هي من بين أسوأ أشكال عمل الأطفال بحسب اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182، وسعى أيضًا إلى استكمال تدخلات الفاعلين وأصحاب المصلحة الحالية على الأرض والبناء عليها. أخذ المشروع بعين الاعتبار الأولويات المحددة في مسودة خطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال المعتمدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وفي خطة الاستجابة الإنسانية لسوريا، وبشكل خاص أهدافها المرتبطة بالحماية، كما ساهم في أهداف قطاعي التعافي المبكر وسبل المعيشة والتعليم. وعمل المشروع، حيث لزم الأمر، مع المؤسسات العامة التي تقدّم الخدمات إلى المجتمعات المتأثرة كالمدارس ومديريات التعليم ومديريات الخدمات الاجتماعية والعمل. أُنجز المشروع في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 وأهداف المشروع وأنشطته على الشكل التالي:

الهدف العام: الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في المجتمعات المستضعفة في سوريا من خلال مقاربة مُدمجة، نظامية تجمع بين الاستجابة الإنسانية والأنظمة الوطنية الموجودة.

الهدف المباشر 1: تحسين المعلومات المتوفرة لتدخلات التخطيط والبرنامج.

النشاط 1.1: مراجعة أنظمة جمع البيانات الموجودة داخل الوكالات الأممية وتحسينها لجمع معلومات مرتبطة بعمل الأطفال.
النشاط 1.2: القيام بتقييمات تركّز على عمل الأطفال أُجريت لتقييم الحاجات على المستوى الوطني بحسب الآليات المتفق عليها مع الجهة الحكومية وإجراء تقييم صغير لعمل الأطفال لتعزيز آلية الاستجابة.

الهدف المباشر 2: إدماج عمل الأطفال بشكل فعال في التدخلات الإنسانية.

النشاط 2.1: تدريب أعضاء فريق العمل المعني بحماية الأطفال والموظفين والمتعاقدين والمتطوعين في الوكالات الأممية والنظراء الحكوميين والمنظمات الشريكة على التصدي لأسوأ أشكال عمل الأطفال ومنعها.
النشاط 2.2: إعداد قوائم مرجعية وأدوات عن السلامة والصحة المهنية للتصدي لعمل الأطفال ومنعه داخل البرامج التي تدعمها وكالات أممية بشكل مباشر أو غير مباشر.
النشاط 2.3: تطوير أدوات لربط عمل الأطفال بالتدخلات المرتبطة بسبل المعيشة والتغذية في المدارس بدعم من الوكالات الأممية.
النشاط 2.4: تطوير حزمة "سبل معيشة من دون عمل أطفال" وإطلاقها.
النشاط 2.5: تأطير مجموعة أدوات "عمل الأطفال في حالات الطوارئ" وإطلاقها.
النشاط 2.6: تطوير وإطلاق كتيّب منقّح للمنصات المتعددة الخدمات والمساحات الملائمة للأطفال يتضمّن المخاوف المرتبطة بعمل الأطفال.

الهدف المباشر 3: تحسين القدرة المحلية على منع عمل الأطفال والتصدّي له.

النشاط 3.1: تدريب وبناء قدرة مفتّشي العمل والعاملين الاجتماعيين على رصد عمل الأطفال وإحالة الأطفال إلى الخدمات الملائمة.
النشاط 3.2: تقديم الدعم التقني لإنشاء آلية تنسيق وطنية حول عمل الأطفال.
النشاط 3.3: مراجعة وتعزيز سبل الإحالة لحالات عمل الأطفال.

الهدف المباشر 4: تحسين فرص التعليم المهني للشباب وآباء الأطفال العاملين كمخرج من عمل الأطفال.

النشاط 4.1: إجراء استطلاعات رأي للمستهلكين والمؤسسات لتحديد المهارات المطلوبة وتصميم تدخلات التدريب.
النشاط 4.2: تقديم الدعم في التدريب على المهارات لـ 2000 أسرة بناء على مقاربة التدريب من أجل التمكين الاقتصادي الريفي مع التركيز بشكل خاص على الأطفال المرتبطين سابقاً بالقوات المسلحة والمجموعات المسلحة.
النشاط 4.3: تنفيذ تدخل شامل للارتقاء بمستوى التدريب المهني غير الرسمي لـ2000 متدرّب.
النشاط 4.4: تحديد شركاء محتملين من مراكز تدريب رسمية وخاصة لندوات تدريبية بعد تقييم الشركاء الحكوميين لهم.

2. *اعتماد مقاربة متعددة القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة مواطن ضعف متعددة في محافظتين في سوريا*
في أيلول/ سبتمبر 2020، أطلقت منظمة العمل الدولية مشروعًا آخرا بدعم من اليونيسف [بعنوان] " اعتماد مقاربة متعددة القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ومعالجة مواطن ضعف متعددة في محافظتين في سوريا" ركّز على حماية الأطفال السوريين من عمل الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكاله وفي الوقت نفسه، تحسين وصول أفراد أسر الأطفال العاملين إلى سبل المعيشة والوظائف لتوسيع المقاربة المُدمجة والمتعددة القطاعات التي يتساهم بتحديد الأطفال وأحالتهم إلى إدارة الحالات لإخراجهم من أسوأ أشكال عمل الأطفال وإعادة تأهيلهم عام 2019. بشكل عام، سعى المشروع إلى الحد من حالات عمل الأطفال في محافظتين (حلب وطرطوس) في سوريا وتحسين وصول الأطفال المنخرطين في أعمال كهذه إلى الحماية وحقوق الطفل الأساسية. وهكذا اقترح المشروع إكمال خدمات حماية الطفل الموجودة المقدّمة ضمن برامج اليونيسف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. في المراحل الأعلى، كان على المشروع المساهمة في تعزيز الأنظمة والسياسات والبرامج لتعزيز العمل المشترك ضد أسوأ أشكال عمل الأطفال في محافظات محددة. من المتوقع أن ينتهي المشروع في أيلول/ سبتمبر 2021.

إنّ هدف المشروع العام ومخرجاته وأنشطته المساهمة في الهدف هي:

الهدف العام: الحد من حالات أسوأ أشكال عمل الأطفال في محافظتين في سوريا وتقديم دعم متخصص للأطفال المنخرطين في أسوأ أشكال عمل الأطفال للوصول إلى الحماية وإعمال حقوق الطفل الأساسية.

المخرج 1: تعزيز قدرات مدراء الحالات على الاستجابة للأطفال المعرّضين لمواطن ضعف متعددة و/ أو الأطفال المنخرطين في أسوأ أشكال عمل الأطفال وتحديدهم والتعامل معهم

النشاط 1.1: تقييم وتحديد القطاعات في كلّ محافظة حيث معدل انتشار أسوأ أشكال عمل الأطفال مرتفع
النشاط 1.2: تعيين 3 مدراء حالات ومشرف في كلّ محافظة وتزويدهم بتدريبات حول أسوأ أشكال عمل الأطفال وأنظمة وإجراءات إدارة حالات حماية الأطفال ومنهجية دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والاعلام (سكريم)
النشاط 1.3: تدريب العاملين الاجتماعيين/ اختصاصيي التسيير الاجتماعي العاملين في مجال عمل الأطفال على أسوأ أشكال عمل الأطفال والتعرّف إلى عمل الأطفال والتوعية [حوله] وإدارة الحالات وإحالتها وتدريب العاملين الاجتماعيين/ العاملين في المجتمع في مجال عمل الأطفال على تحديد حالات أسوأ أشكال عمل الأطفال والاستجابة لها.
النشاط 1.4: إدماج عمل الأطفال في الأنشطة التعليمية ذات الصلة المقدّمة إلى 180 طفلاً عبر استخدام منهجية سكريم ومواد أخرى.
النشاط 1.5: تنفيذ جلسات توجيهية حول السلامة والصحة المهنية للأطفال وآبائهم وأصحاب العمل

المخرج 2: تحديد وإحالة ومتابعة أفضل للأطفال المعرّضين لخطر عمل الأطفال عبر مراكز اجتماعية.

النشاط 2.1: التعرّف إلى 180 طفلاً منخرطين في أسوأ أشكال عمل الأطفال وتزويدهم بخدمات إدارة حالات كاملة أي تقييم اجتماعي وخطة رعاية وإحالة إلى الخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات.
النشاط 2.2: تسجيل 27 طفلاً في برامج تعليمية أو مهنية
النشاط 2.3: توفير خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والخدمات الاستشارية إلى عاملين سابقين.

النشاط 2.4: بحسب تقرير التقصّي الاجتماعي، ربط الأسرة بفرص لكسب لقمة العيش أو بخطط المساعدة النقدية.

المُخرج 3: تدعيم الأنظمة والسياسات والبرامج لتعزيز العمل المشترك لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في المحافظات المختارة

النشاط 3.1: دعم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتطوير أدوات تفتيش جديدة أو تحديث أدوات موجودة لإدماج عمل الأطفال
النشاط 3.2: دعم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتطوير خطة وطنية للتصدي لعمل الأطفال من خلال تعزيز الامتثال للتشريعات الوطنية
النشاط 3.3: تدريب مفتشي العمل على استخدام أدوات التفتيش وبناء قدراتهم وقدرة الشركاء الاجتماعيين حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وعمل الأطفال ومعايير العمل الدولية ذات الصلة
النشاط 3.4: تعزيز قدرة المفتشين الوطنيين في مجال السلامة والصحة المهنية للاستجابة لأسوأ أشكال عمل الأطفال
النشاط 3.5: تنفيذ برنامج بناء قدرات للمسؤولين الحكوميين من ناحية السلامة والصحة المهنية.
النشاط 3.6: بناء قدرة ممثّلي العمّال وأصحاب العمل حول عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية ومعايير العمل الدولية ذات الصلة

3. التخفيف من آثار الكوفيد-19 في مكان العمل عبر تحسين السلامة والصحة المهنية وتعزيز الامتثال للتشريعات الوطنية

انطلق مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية في آب/ أغسطس 2020 لتعزيز معايير العمل والتخفيف من آثار الكوفيد-19 على العمّال وأصحاب العمل في سوريا ما يتطلّب من الحكومة تعزيز تفتيش العمل وخدمات السلامة والصحة المهنية وتحسين فعاليتها بما يساهم في الحد من خطر الإصابة وحماية حقوق العمال، بشكل خاص من ناحية الأجور وساعات العمل والسلامة والصحة المهنية. كان الهدف من المشروع البناء على نتائج سابقة تحققت بدعم من منظمة العمل الدولية، بما في ذلك وضع قانون العمل الحالي وتطوير أدوات لتفتيش العمل ومؤخرًا بناء القدرات، بما في ذلك حول إدراج المنظور الاجتماعي في تفتيش العمل، لغالبية مفتشي العمل، ضمن مشروع الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال لدى الأطفال المتأثرين بالأزمة في سوريا المموّل من الحساب التكميلي للميزانية العادية. يركّز المشروع على تعزيز القدرة المؤسساتية لمديرية تفتيش العمل وبناء قدرة موظفيها حول إجراءات تفتيش العمل الحديثة والسلامة والصحة المهنية. كذلك، هدف المشروع إلى بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين لتمكنهم من المشاركة في حوار اجتماعي فعال يهدف إلى تعزيز الامتثال لتشريعات العمل الوطنية ومعايير العمل الدولية ذات الصلة.
يسعى هذا المشروع إلى المساهمة في مخرجات البرنامج القطري والمخرجات ذات الصلة ونتائجها على الشكل التالي:

مُخرج البرنامج القطري 103: تعزيز قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على تعزيز الامتثال للتشريعات الوطنية والحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال.

المُخرج 1.3: تعزيز القدرة المؤسساتية لإدارات العمل

النتيجة 1: إجراء تقييم لنظام تفتيش العمل الوطني، بما فيه الفجوات الجنسانية في منهجية تفتيش العمل
النتيجة 2: تنظيم ورشة عمل ثلاثية لتقديم النتائج والتصديق عليها
النتيجة 3: تحديث أدوات تفتيش العمل (قوائم تحقق، نماذج، كتيبات، إلخ.) من ناحية المساواة بين الجنسين والعنف والتحرّش في عالم العمل. ستتم تجربة الأدوات والأساليب الجديدة في قطاعات تشكل فيها النشاء الأغلبية
النتيجة 4: صياغة السياسة الوطنية لتفتيش العمل من خلال عملية تشاركية تمّ فيها تعميم مراعاة المنظور الاجتماعي
النتيجة 5: عقد نقاشات ثلاثية لوضع اللمسات الأخيرة على السياسة وخطة العمل
النتيجة 6: إطلاق السياسة وخطة العمل الوطنيتين
النتيجة 7: بناء قدرات مفتشي العمل والشركاء الاجتماعيين حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية ذات الصلة
النتيجة 8: تنظيم ورشة عمل تدريبية ثلاثية حول تفتيش العمل المراعي للاعتبارات الجنسانية بالتعاون مع مركز التدريب الدولي/ جولة دراسية في تورين، بما في ذلك لأعضاء اللجنة الثلاثية الوطنية حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السلامة والصحة المهنية لتشارك المعرفة والتجارب مع البلدان ذات الممارسات الجيدة ذات الصلة

النتيجة 9: توفير زمالات للمشاركة في دورات مركز التدريب الدولي حول تفتيش العمل وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.
النتيجة 10: تزويد المفتشين بمعدات الحماية الشخصية ضد المخاطر والعدوى في مكان العمل

المُخرج 1.4: تعزيز قوانين وإجراءات ومؤسسات الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل

النتيجة 1: تنظيم أنشطة تدريبية لتعزيز قدرة أعضاء المجلس الوطني الثلاثي للعمل حول السلامة والصحة المهنية للمشاركة بفعالية في المشاورات الثلاثية حول تفتيش العمل والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية، بما فيها تلك القادرة على تعزيز المساواة بين الجنسين
النتيجة 2: بناء قدرات أعضاء اللجنة الثلاثية الوطنية المعنية بالسلامة والصحة المهنية وأمانتها العامة ومراجعة العضوية في الأمانة العامة لضمان تمثيل النساء.
النتيجة 3: مراجعة نموذج تفتيش العمل الثلاثي وتقديم توصيات لتحسين فعاليته بالتشاور مع اللجنة الثلاثية الوطنية المعنية بالسلامة والصحة المهنية.

المُخرج 7.2: زيادة قدرة الدول الأعضاء على ضمان ظروف عمل آمنة وصحية

النتيجة 1: إعداد ملف تعريف وطني للسلامة والصحة المهنية من خلال عملية تشاركية مراعية المنظور الجنساني
النتيجة 2: صياغة السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية من خلال عملية تشاركية مراعية للنظور الجنساني
النتيجة 3: عقد ورشة عمل تشاورية ثلاثية لمناقشة ووضع اللمسات الأخيرة على السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية
النتيجة 4: إطلاق السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية
النتيجة 5: إجراء تدريب لمفتشي العمل الحكوميين على مبادئ السلامة والصحة المهنية، بما في ذلك العنف والتحرش في عالم العمل وتقييم المخاطر
النتيجة 6: تزويد مفتشي السلامة والصحة المهنية بمعدات الرصد البيئي في مكان العمل وتدريبهم على استخدامها
النتيجة 7: إجراء تدريب على تحسين السلامة والصحة المهنية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لمفتشي الصحة والسلامة المهنية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع مركز التدريب الدولي- تورين
النتيجة 8: دعم زمالات للمشاركة في دورات السلامة والصحة المهنية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني التي ينظمها مركز التدريب الدولي
النتيجة 9: وضع مبادئ توجيهية لتعزيز الاستجابة للعدوى والأوبئة في مكان العمل
النتيجة 10: تطوير ونشر مواد للتوعية بشأن السلامة والصحة المهنية، بما في ذلك رسوم بيانية وملصقات حول التدابير الوقائية والحمائية ضد الكوفيد-19
النتيجة 11: عقد ورشة عمل ثلاثية حول الرصد الفعال للامتثال في مكان العمل لتشريعات وإرشادات السلامة والصحة المهنية حول الوقاية من الكوفيد-19
x

3. خلفيّة التقييم
تعتبر منظمة العمل الدولية التقييم جزء لا يتجزأ من تنفيذ أنشطة تطوير التعاون. تُرصد الاعتمادات في جميع المشاريع وفقاً لسياسة منظمة العمل الدولية التقييمية وبناءً على طبيعة المشروع والمتطلبات المحددة المتفق عليها عند تصميم المشروع وخلال تنفيذه بحسب الإجراءات المتبعة.

سيُجرى تقييم نهائي للمجموعة لمشاريع ثلاثة. في حين لكلّ مشروع نقاط تركيز ومقاربات مختلفة مع فترات تنفيذ مختلفة، ساهمت جميع المشاريع في تعزيز القدرات الحكومية بشكل عام لتعزيز الامتثال للتشريعات الوطنية والحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال بما يتماشى مع مُخرج برنامج منظمة العمل الدولية القطري SYR 103 " تعزيز قدرة الهيئات الثلاثية على النهوض بالامتثال وتحسين السلامة والصحة المهنية والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال الحوار الاجتماعي" في حين أنّ مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية الأول يساهم بشكل جزئي في مُخرج آخر من مخرجات البرنامج القطري SYR128 " تحسين قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على إجراء تدريبات لتطوير المهارات". يساهم مُخرج البرنامج القطري SYR 103 في برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها لسنتي 2020-21 وبشكل خاص في المخرج 1.3 "زيادة القدرة المؤسساتية لإدارات العمل" والمُخرج 1.4 " تعزيز قوانين وإجراءات

ومؤسسات الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل" والمُخرج 7.2 "زيادة قدرة الدول الأعضاء على ضمان ظروف عمل آمنة وصحية". إضافة إلى ذلك، هو مرتبط بأهداف التنمية المستدامة رقم 8 و10 و16 و17.

تشير وثائق المشروع إلى أنّه سيتم إجراء تقييم نهائي سيُستخدم لتقييم التقدم نحو النتائج وتحديد الصعوبات/ القيود الرئيسية وتقييم أثر البرنامج على الفئات المستهدفة وصياغة دروس مستخلصة وتوصيات عملية لتحسين البرامج المستقبلية المماثلة.

4. الغاية من التقييم وأهدافه

سيُجرى التقييم النهائي للمجموعة للنظر في ملاءمة واتساق وفعالية وكفاءة واستدامة والأثر المحتمل لثلاثة مشاريع وتقديم توصيات لمشاريع مستقبلية مماثلة، لا سيما في مجال عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنية. سيحدد هذا التقييم أيضًا نقاط القوة والضعف في تصميم المشروع واستراتيجيته وتنفيذه بالإضافة إلى الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة.

الهدف من هذا التقييم هو:

- تقييم إلى أي مدى ساهمت المشاريع مجتمعةً في المُخرج العام للبرنامج القطري والنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في سوريا؛
- تحديد ما إذا كانت المشاريع قد حققت أهدافها المعلنة وشرح لماذا / لما لا؛
- دراسة تأثير المشاريع من حيث التحسينات المستمرة المحققة؛
- تقديم توصيات حول كيفية البناء على الإنجازات والسبل الممكنة / الأهداف المقصودة ونتائج المشاريع أو المراحل المستقبلية ذات الصلة؛
- توثيق الدروس المستخلصة وقصص النجاح والممارسات الجيدة من أجل زيادة الخبرات المكتسبة إلى أقصى حدّ.

على وجه التحديد، سيدرس التقييم الجوانب التالية:

- **التغييرات في السياق ومراجعة الافتراضات (الملاءمة):** هل تصميم المشاريع ملائم لمعالجة المشاكل المطروحة؟ هل كانت أهداف المشروع وتصميمه ذات صلة نظرًا إلى السياق السياسي والاقتصادي والمالي؟ كيف قوبلت أعمال منظمة العمل الدولية في مجال السلامة والصحة المهنية وعمل الأطفال وكيف تموضعت ضمن النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في سوريا، لا سيما فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة؟
- **النتائج من ناحية المخرجات والنواتج المحققة (الفعالية):** كيف ساهمت المشاريع في تحقيق أهداف المشاريع؟ إلى أي مدى ساهمت في برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها ومخرجات البرنامج القطري وأهداف التنمية المستدامة بشكل عام؟ هل وصلت المشاريع إلى العدد المتوقع من الفئات المستهدفة؟ هل المستفيدون راضون عن جودة الخدمات وتقديمها؟ إن كان الجواب لا، فبأي طريقة لم تلبي الخدمات التوقعات ولماذا؟ ما هي التحسينات والتغييرات الملموسة التي حدثت كنتيجة مباشرة للمشاريع؟
- **استخدام الموارد في تحقيق الأداء المتوقع (الكفاءة):** كيف استُخدمت الموارد لتحقيق أداء المشروع بكفاءة فيما يتعلق بالتكلفة والوقت والموظفين الإداريين؟
- **تقييم الأثر (الأثر):** إلى أي مدى ساهمت المشاريع في [بناء] قدرة الهيئات المكونة؟ كيف يمكن تحسين أثر المشروع؟

الاستدامة: هل ستبقى آثار المشروع مع مرور الوقت؟ هل سيستمر تقديم أنشطة / خدمات المشروع بعد إنفاق الأموال بالكامل؟

سوف يمتثل التقييم لسياسة التقييم الخاصة بمنظمة العمل الدولية القائمة على قواعد ومعايير الأمم المتحدة للتقييم وسيتم اتباع المبادئ التوجيهية الأخلاقية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

5. نطاق التقييم

سينظر التقييم إلى أنشطة المشروع والمخرجات والنواتج التي حققها حتّى الآن ضمن السياق الأوسع للبلد وتدخلات الأمم المتحدة. ستكون التغطية الجغرافية في جميع أنحاء البلاد بما يتماشى مع نطاق المشاريع. يجب أن يأخذ التقييم في الاعتبار المدة الإجمالية للمشروع (أيار/مايو 2019 – تشرين الأول/ أكتوبر 2021) والموارد الموجودة والقيود السياسية والبيئية. كموضوعات شاملة، سيأخذ التقييم أيضًا بشكل خاص بعين الاعتبار بإدماج تعميم مراعاة المنظور

الجنساني[227] وإدماج الإعاقة ومعايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي[228] والاستدامة البيئية فضلاً عن المساهمة في أهداف التنمية المستدامة والاستجابة للكوفيد-19 [229].

6. زبائن التقييم

الزبائن الأساسيون لهذا التقييم هم المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في سوريا والهيئات الحكومية والأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية والهلال الأحمر العربي السوري والمانحون. ومن بين المستخدمين الثانويين أصحاب مصلحة آخرين في المشروع ووحدات داخل منظمة العمل الدولية قد تستفيد بشكل غير مباشر من المعرفة التي يولّدها التقييم.

7. معايير التقييم وأسئلته

يستخدم التقييم إطار عمل منظمة العمل الدولية المعياري ويتبع معايير تقييم منظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية على النحو التالي:

الملاءمة والتوافق الاستراتيجي

- ❖ كيف تساهم في أهداف برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها ومخرجات البرنامج القطري وأهداف التنمية المستدامة؟
- ❖ هل تتماشى أهداف المشروع مع أهداف واحتياجات الهيئات الثلاثية؟ ما هي التدابير التي تم اتخاذها لضمان المواءمة؟ كيف يتعامل المشروع مع أوجه قصور سمة الثلاثية في المنطقة؟
- ❖ كيف أُدمجت أعمال منظمة العمل الدولية في مجال السلامة والصحة المهنية وعمال الأطفال في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في البلد؟ إلى أي مدى تم دمج المشاريع في الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة وعملياتها، لا سيما فيما يتعلق بجهود الأمم المتحدة الاصلاحية؟

اتساق التصميم وصلاحيته

- ❖ هل استراتيجيات المشروع وهيكلياته متّسقة ومنطقية (ما هي الارتباطات المنطقية بين الهدف العام والمخرجات والنواتج)؟
- ❖ هل تستفيد المشاريع من إطار عمل للرصد والتقييم؟ ما مدى ملاءمة وفائدة المؤشرات في تقييم تقدم المشاريع؟ إذا لزم الأمر، كيف ينبغي تعديلها لتكون أكثر فائدة؟ هل المؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي؟ هل وسائل التحقق الخاصة بالمؤشرات مناسبة؟ هل الافتراضات الخاصة بكل هدف ومُخرج واقعية؟
- ❖ إلى أي مدى أخذت تصميمات المشاريع في الاعتبار: مخاوف محددة تتعلق بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز، بما في ذلك إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مرتبطة بسياق المشاريع وكذلك معايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي؟
- ❖ إلى أي مدى تأخذ تصاميم المشاريع في الاعتبار الجهود المحلية المبذولة أصلاً لمعالجة القضايا ذات الصلة في سوريا؟ هل يسدّ تصميم المشاريع فجوة موجودة فشلت التدخلات الجارية الأخرى في معالجتها؟

تقدّم المشروع وفعاليته

- ❖ ما هو التقدم الذي أحرزته المشاريع حتى الآن نحو تحقيق الأهداف والمخرجات الشاملة؟ (من المطلوب تحليل الإنجازات والتحديات حسب كل مُخرج). في الحالات التي تمت فيها مواجهة تحديات، ما هي النتائج المتوسطة الأمد التي يمكن الإبلاغ عنها للوصول إلى المخرجات؟
- ❖ كيف ساهمت المخرجات والنواتج في استراتيجيات منظمة العمل الدولية المعممة بما في ذلك المساواة بين الجنسين والحوار الاجتماعي والحد من الفقر ومعايير العمل؟

---

[227] https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_mas/---eval/documents/publication/wcms_746716.pdf

[228] https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_mas/---eval/documents/publication/wcms_746716.pdf

[229] https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_mas/---eval/documents/publication/wcms_746716.pdf

- إلى أي مدى ساعد التآزر مع المنظمات المحلية والعمل من خلالها على ضمان استدامة تأثير المشاريع مثلًا من خلال بناء القدرات؟
- إلى أي مدى ساهمت المشاريع في النتائج المرجوة من برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها 2020-21؟
- إلى أي مدى استجابت المشاريع للاحتياجات الناشئة فيما يتعلق بجائحة الكوفيد-19؟ هل عرقلت الجائحة التقدم الذي كان قد تم إحرازه أم أنّها عكسته؟

كفاءة استخدام الموارد

- إلى أي مدى كانت أنشطة المشروع فعالة من حيث التكلفة؟ هل تم تخصيص الموارد (الأموال والموارد البشرية والوقت والخبرة وإلخ.) بشكل استراتيجي لتحقيق النتائج؟ إلى أي مدى يمكن أن تبرر نتائج المشروع الوقت والموارد المالية والبشرية المستثمرة في المشروع؟
- إلى أي مدى استطاعت المشاريع أن تبني على مبادرات أخرى لمنظمة العمل الدولية أو غير تابعة لمنظمة العمل الدولية سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بخلق تآزر في تقاسم التكاليف؟
- كيف يمكن تحسين كفاءة المشاريع؟
- ما هو دور المشاريع في تعبئة الموارد؟ نظرًا إلى سياق البلد، ما الذي يمكن أن تفعله منظمة العمل الدولية بشكل مختلف في تعبئة الموارد؟

فعالية الترتيبات الإدارية

- كيف قُسّمت مهام العمل ضمن فرق المشاريع وبين الوكالات؟ هل كان استخدام المهارات المحلية فعالاً؟ كيف تسهّل هيكلية إدارة المشاريع تحقيق النتائج الجيدة والتنفيذ الفعال؟ وإذا لم يكن الامر كذلك، فلما لا؟
- ما مدى فعالية التواصل بين فرق المشاريع والمكتب الإقليمي والقسم التقني المسؤول في المقر الرئيسي؟ هل تلقت المشاريع الدعم / الاستجابة التقنية والإدارية الكافية من وحدات الدعم التابعة لمنظمة العمل الدولية؟
- ما مدى فعالية مراقبة إدارات المشاريع لأداء المشروع ونتائجه؟ هل تقدم المشاريع تقارير سير أعمال بطريقة منتظمة ومنهجية على المستوى الإقليمي؟

توجّه الأثر

- ما هي المساهمة المحتملة لمبادرات المشروع في الأهداف المعلنة للتدخل؟
- ما كانت الآثار طويلة الأمد للتدخلات على العلاقات بين الجنسين الأكثر إنصافًا أو تعزيز أوجه انعدام المساواة الموجودة؟
- كيف ساهمت المشاريع في إعمال معايير العمل الدولية في سوريا؟

الاستدامة

- هل من المرجح أن تكون النتائج التي حققتها المشاريع مستدامة؟ ما هي التدابير التي تم النظر فيها لضمان استدامة المكونات الرئيسية للمشروع بعد انتهاء المشاريع؟ كيف سيتم تمويل الأنشطة و/أو الهيكليات الإدارية عندما ينتهي المشروع؟
- إلى أي مدى تم أخذ استدامة الأثر في الاعتبار أثناء تصميم المشروع؟
- إلى أي مدى الشركاء الوطنيون قادرون على الاستمرار في المشروع وراغبون في ذلك؟ ما مدى فعالية المشروع في بناء الملكية الوطنية؟ ما هي الطرق التي يتم بها تثبيت النتائج في المؤسسات الوطنية وإلى أي مدى يمكن للشركاء المحليين الحفاظ عليها ماليًا في نهاية المشروع؟

الدروس المستخلصة:

- ما هي الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة التي يمكن تعلمها من المشروع والتي يمكن تطبيقها على مشاريع مستقبلية مماثلة؟
- إذا كان ذلك ممكنًا، ما الذي كان يمكن تنفيذه بشكل مختلف للمزيد من الملاءمة والاستدامة والكفاءة والفعالية والأثر؟

8. المنهجية

تقييم المجموعة هذا تلخيصي ويعتمد بشكل أساسي على المقاربات النوعية للإجابة على أسئلة التقييم وتحقيق الغرض. إنه يتكون من،

-استعراض مستندي للوثائق الموجودة: سيُجري المقيّم تحليلًا منهجيًا للوثائق الموجودة وسيحصل على الأدلة النوعية والكمية الموجودة قبل جمع البيانات الأولية. يسهل الاستعراض المستندي أيضًا تقييم الوضع والبيانات المتاحة للتخطيط للتقييم وإعداد التقرير الاستهلالي.
-مقابلات مع مخبرين رئيسيين :ستُجرى مقابلات فردية عبر الإنترنت مع قائمة متفق عليها مسبقًا من أصحاب المصلحة المطلعين بشكل معمّق على المشاريع وسياقها. سيتم تطوير دليل (أدلة) للمقابلات خلال المرحلة الاستهلالية لتحفيز نقاش حول أسئلة معينة من التقييم.
-نقاش مجموعة التركيز: تُجرى مناقشات جماعية صغيرة لاستكشاف وجهات نظر وآراء المستفيدين المباشرين وغير المباشرين فيما يتعلق بالمشاريع ونتائجها. تعمل المناقشة الجماعية المركزة أيضًا على تثليث المعلومات والبيانات التي تم جمعها بطرق أخرى.
-ملخص النتائج الأولية: عند الانتهاء من جمع البيانات الأولية، سيقدم المقيم النتائج الأولية إلى منظمة العمل الدولية وأصحاب المصلحة المختارين للتأكد من صحتها. سيقوم المقيم أيضًا بجمع المزيد من الأفكار من المجموعة لإدخالها في التقرير النهائي.

يجب مناقشة أي تغييرات في المنهجية مع مسؤول التقييم الإقليمي والحصول على موافقته عليها خلال المرحلة الاستهلالية.

9. إسناد مهام العمل

أ) الاجتماع الافتتاحي

سيعقد المقيّم استشارة أولية مع مسؤول التقييم الإقليمي والمتخصصين المعنيين من منظمة العمل الدولية وموظفي الدعم في المكتب الإقليمي للدول العربية. الهدف من المشاورة هو الوصول إلى فهم مشترك لحالة المشروع وأسئلة التقييم ذات الأولوية ومصادر البيانات المتاحة وأدوات جمع البيانات ومخطط تقرير التقييم النهائي. سيتم تناول المواضيع التالية: وضع الترتيبات اللوجستية وخلفية المشروع ومواده وأسئلة التقييم وأولوياته الرئيسية ومخطط التقريرين الاستهلالي والنهائي.

ب) **استعراض مستندي**

سيقوم المقيم بمراجعة مواد خلفية المشروع قبل إجراء أي مقابلات. تشمل المستندات المطلوب مراجعتها على سبيل المثال لا الحصر برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها وخطة الاستجابة الإنسانية وإطار فريق الأمم المتحدة القطري للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية للكوفيد-19، وخطة العمل الحكومية حول عمل الأطفال ومذكرات مفاهيم المشروع وخطط العمل وتقارير سير الأعمال وتقارير ورش العمل وتقارير زيارات الرصد.

ج) التقرير الاستهلالي

سيقوم المقيم بصياغة تقرير استهلالي يجب أن يصف ويعكس ويصقل المسائل التالية:

- خلفية المشروع
- الغرض من التقييم ونطاقه والمستفيدون منه
- مصفوفة التقييم، بما في ذلك المعايير والأسئلة والمؤشرات ومصدر البيانات وطرق جمع البيانات
- المنهجية والأدوات
- النواتج الرئيسية
- الترتيبات الإدارية وخطة العمل.

د) جمع البيانات الأولية (مقابلات فردية ونقاشات مجموعات تركيز)

بعد التقرير الاستهلالي، سيعقد المقيم اجتماعات افتراضية مع الهيئات المكونة / أصحاب المصلحة بدعم من مترجم / خبير عدّ. ستُجرى مقابلات فردية أو جماعية مع من يلي:

1) موظفي المشروع / المستشارين المعنيين؛
2) مدير فريق العمل اللائق في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية ووحدة وضع البرامج الإقليمية وكبار المتخصصين في النوع الاجتماعي وعمال الأطفال واختصاصي الدعم من المقر الرئيسي عند توفرهم؛

3) مقابلات مع النظراء الوطنيين (الحكومة والمؤسسات العامة والشركاء الاجتماعيين والشركاء المنفذين إلخ)؛
4) مقابلات مع المستفيدين المباشرين وغير المباشرين.

ه) استخلاص المعلومات

عند الانتهاء من جمع البيانات، سيقوم المقيم بإطلاع فرق المشاريع وفريق العمل اللائق في منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية وأصحاب المصلحة الرئيسيين حول النتائج الأولية للتحقق من صحتها.

و) التقرير النهائي

سيتبع التقرير النهائي النموذج أدناه وسيتألّف من **35-40 صفحة**، دون احتساب المرفقات:

1. صفحة العنوان
2. قائمة المحتويات، بما في ذلك قائمة الملاحق والجداول
3. قائمة المختصرات
4. ملخص تنفيذي يتضمّن النتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية
5. خلفية المشروع ومواصفاته
6. الغرض من التقييم
7. منهجية التقييم وأسئلته
8. نتائج التقييم الرئيسية (مرتبة بحسب معايير التقييم)
9. جدول يعرض النتائج الرئيسية (أي الأرقام والنتائج النوعية) المحققة لكل هدف (المتوقعة وغير المتوقعة)
10. استنتاجات وتوصيات محددة بوضوح (تحديد أصحاب المصلحة المسؤولين والآثار المترتبة على التوصيات من حيث الوقت والموارد)
11. الدروس المستخلصة (في نموذج محدد)
12. الممارسات الجيدة المحتملة (في نموذج محدد)
13. المرفقات (قائمة المقابلات والأطر المرجعية وقائمة بالمستندات التي تم الاطلاع عليه، إلخ.)

سيتم تقييم جودة التقرير بالمقارنة مع قوائم تحقق مكتب التقييم 4.2 و4.3 و4.4[230]. سيتم تقديم النواتج باللغة الإنجليزية وستتم هيكلتها وفقًا للنماذج التي توفرها منظمة العمل الدولية.

10. الإطار الزمني للتقييم

سيبدأ التقييم في 20 أيلول/ سبتمبر 2021 وينتهي في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021. يصف الجدول التالي الجدول الزمني المبدئي.

الشخص المسؤول	المهام	عدد أيام العمل
المقيّم ومدير التقييم	الاجتماع الاستهلالي	1
المقيّم	استعراض مستندي للوثائق المرتبطة بالمشاريع	7
المقيّم	صياغة التقرير الاستهلالي	4
مدير التقييم	مراجعة التقرير الاستهلالي	3
المقيّم	مقابلات	12
المقيّم مع دعم لوجيستي من موظّفي المشروع	إحاطة حول النتائج الأولية	1
المقيّم	صياغة التقرير	12
المقيّم	تقديم التقرير إلى مدير التقييم	

[230] يمكن العثور على رابط قوائم التحقق هنا:
https://www.ilo.org/eval/Evaluationguidance/lang--en/index.htm

مدير التقييم	توزيع مسودة التقرير على أصحاب المصلحة الأساسيين	
مدير التقييم	إرسال تعليقات موحدة إلى المقيّم	5
المقيّم	صياغة المسودة الثانية	3
مدير التقييم	مراجعة المسودة الثانية	3
المقيّم	إدماج التعليقات ووضع اللمسات الأخيرة على التقرير	1
مدير التقييم	موافقة مكتب التقييم	5

مجموع أيام عمل المستشار المقدّرة: 41 يومًا

11. تداعيات أزمة الكوفيد على التقييم

تقيّد جائحة كوفيد -19 الحالية بشدة تنقل الموظفين والمستشارين. استنادًا إلى المصفوفة التي طورها مكتب التقييم في منظمة العمل الدولية حول القيود والمخاطر التي تم قياسها مقارنة بمدى أهمية التقييم لمنظمة العمل الدولية، سيجري المقيّم هذا التقييم عن بُعد معتمداً على أساليب عبر الإنترنت مثل الاستطلاعات عبر الإنترنت أو المقابلات الهاتفية أو عبر الإنترنت في حين أنه بالنسبة لبعض العناصر القطرية سيكون من الممكن استخدام مقاربة مختلطة تجمع ما هو وجها لوجه وما هوعن بعد لجمع البيانات.

عندما وحيثما يكون ذلك مناسبًا، ستسترشد أسئلة التقييم أيضًا ببروتوكول منظمة العمل الدولية بشأن جمع الأدلة التقييمية بشأن تدبير استجابة منظمة العمل الدولية لفيروس الكوفيد-19 من خلال تقييمات المشاريع والبرامج، المتاح على: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/ public / --- ed_mas / --- Eval / documents / publish / wcms_757541.pdf

قد يقترح مدير التقييم منهجيات بديلة لجمع البيانات ستنعكس في المرحلة الاستهلالية من التقييم الذي وضعه فريق التقييم. ستتم مناقشة هذه الأمور وستتطلب تطويرًا بالتفصيل في التقرير الاستهلالي ومن ثم يجب أن يوافق عليها مدير التقييم.

12. النواتج

تتألف أبرز مخرجات التقييم مما يلي:

- النتيجة 1: التقرير الاستهلالي
- النتيجة 2: مسودة التقرير التقييمي
- النتيجة 3: إحاطة أصحاب المصلحة والعرض التقديمي **Powerpoint**
- النتيجة 4: مسودة التقرير الثانية
- النتيجة 5: تقرير التقييم النهائي مع نموذج منفصل للملخص التنفيذي ونماذج للدروس المستخلصة والممارسات الجيدة مملوءة كما يجب (بحسب الإجراء المعياري لمنظمة العمل الدولية، سيُعتبر التقرير تقريرًا نهائيا بعد قيام مكتب التقييم بالمراجعة النوعية. يجب إدماج التعليقات).

13. الترتيبات الإدارية

سيرفع المقيم تقارير إلى مسؤول التقييم الإقليمي التابع لمنظمة العمل الدولية في المكتب الإقليمي للدول العربية وعليه أن يناقش أي مسائل تقنية ومنهجية معه. سيقدّم المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية الدعم الإداري واللوجستي خلال جمع البيانات. سيقوم المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية بالتنسيق مع مكتب التقييم التابع لمنظمة العمل الدولية في المقر الرئيسي طوال عملية التقييم. يوافق مكتب التقييم في منظمة العمل الدولية على تقرير التقييم النهائي وينهيه.

إنّ المقيّم(ة) الخارجي(ة) مسؤول(ة) عن إجراء التقييم وفقًا للإطار المرجعي: سوف يقوم/ تقوم ب:

- مراجعة الإطار المرجعي والمساهمة فيه واقتراح أي تحسينات يجب إدخالها على أسئلة التقييم، حسب الحاجة، خلال المرحلة الاستهلالية؛
- مراجعة المواد المرتبطة بخلفية المشروع (مثل وثيقة المشروع وتقارير سير العمل).
- إعداد تقرير استهلالي؛
- تطوير وتنفيذ منهجية التقييم (أي إجراء المقابلات ومراجعة المستندات) للإجابة على أسئلة التقييم؛

- إجراء مشاورات تحضيرية مع مسؤول التقييم الإقليمي في منظمة العمل الدولية قبل مهمة التقييم.
- إجراء البحوث الميدانية والمقابلات، على النحو المناسب، وجمع المعلومات وفقًا للصيغة المقترحة؛
- تقديم النتائج الأولية إلى الهيئات المكونة؛
- إعداد مسودة أولية لتقرير التقييم الذي يتضمّن مساهمة اختصاصي منظمة العمل الدولية والهيئات المكونة / أصحاب المصلحة؛
- إحاطة المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية حول النتائج والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالتقييم؛
- إعداد التقرير النهائي بناءً على التغذية الراجعة من منظمة العمل الدولية والجهات المانحة والجهات المكونة التي تم الحصول عليها بشأن مسودة التقرير.

إنّ مدير التقييم في منظمة العمل الدولية مسؤول عن:
- صياغة الإطار المرجعي؛
- وضع اللمسات الأخيرة على الإطار المرجعي مع الأخذ بمدخلات الزملاء؛
- إعداد قائمة قصيرة بالمرشحين لتقديمها إلى مسؤول التقييم الإقليمي، منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية ومكتب التقييم للاختيار النهائي؛
- توظيف المستشار؛
- تزويد المستشار بمواد حول خلفية المشروع؛
- المشاركة في المشاورات التحضيرية (الإحاطة) قبل مهمة التقييم.
- المساعدة في تنفيذ منهجية التقييم، حسب الاقتضاء (أي المشاركة في الاجتماعات ومراجعة المستندات)؛
- مراجعة التقرير الاستهلالي ومسودة التقرير الأولية وتعميمها للتعليق عليها وتقديم تغذية راجعة موحدة للمقيمين الخارجيين (للتقرير الاستهلالي والتقرير النهائي)؛
- مراجعة المسودة النهائية للتقرير والملخص التنفيذي؛
- توزيع التقرير النهائي على جميع أصحاب المصلحة؛
- تنسيق المتابعة حسب الضرورة.

يقوم مسؤول التقييم الإقليمي في منظمة العمل الدولية [231] بـ:
- تقديم الدعم للتخطيط للتقييم؛
- الموافقة على اختيار مستشار التقييم والنسخ النهائية من الإطار المرجعي؛
- مراجعة مسودة وتقرير التقييم النهائي وتقديمه إلى مكتب التقييم؛
- نشر التقرير على النحو المناسب.

منسقو المشروع مسؤولون عن:
- مراجعة مسودة الاطار المرجعي والقيام بمساهمات، حسب الضرورة؛
- توفير المواد حول خلفية المشروع، بما في ذلك الدراسات والأوراق التحليلية والتقارير والأدوات والمنشورات المنتجة وأي ملاحظات عن الخلفية ذات صلة؛
- تقديم قائمة بأصحاب المصلحة؛
- المشاركة في الإحاطة التحضيرية قبل مهمات التقييم؛
- جدولة جميع الاجتماعات والمقابلات للمهمات؛
- ضمان الترتيبات اللوجستية اللازمة للمهمات؛
- مراجعة وتقديم التعليقات على مسودة التقرير الأولية.
- المشاركة في استخلاص النتائج والاستنتاجات والتوصيات.
- توفير الترجمة لأي مستندات مطلوبة: الإطار المرجعي والشراكات بين القطاعين العام والخاص والتقرير النهائي، إلخ.
- التأكد من اتخاذ إجراءات المتابعة المناسبة.

14. المسائل القانونية والأخلاقية

[231] إنّ مسؤول التقييم الإقليمي هو أيضًا مدير التقييم.

•سيمتثل هذا التقييم لمبادئ منظمة العمل الدولية التوجيهية للتقييم وقواعد ومعايير الأمم المتحدة.
•ترفق الأطر المرجعية بمدونة سلوك لإجراء التقييم "مدونة سلوك للتقييم في منظمة العمل الدولية" (انظر المستندات المرفقة). سيقوم المستشار المختار بالتوقيع على نموذج مدونة السلوك مع العقد.
•سيتم اتباع المبادئ التوجيهية الأخلاقية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم طوال فترة التقييم.
•لن يكون لدى المستشار أي روابط بإدارة المشروع أو أي تضارب آخر في المصالح من شأنه أن يتعارض مع استقلالية التقييم.

15. المؤهلات
يُتوقّع من المقيّم أن يكون لديه المؤهلات التالية:

- خبرة مثبتة في تقييم التدخلات التنموية والإنسانية
- خبرة في عمل الأطفال وفهم للثقافة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية واطلاع على السياق السوري.
- معايير مهنية عالية ومبادئ النزاهة وفقًا لسياسة التقييم في منظمة العمل الدولية وقواعد ومعايير فريق التقييم التابع للأمم المتحدة.
- شهادة عليا في مجال ذات صلة.
- خبرة مثبتة في طرق التقييم ومقاربة منظمة العمل الدولية.
- إتقان اللغة الإنجليزية. إتقان اللغة الوطنية سيكون ميزة.
- يجب ألا يكون لدى المستشار أي روابط بإدارة المشروع أو أي تضارب آخر في المصالح من شأنه أن يتعارض مع استقلالية التقييم.
- يُفضل أن يكون لديه خبرة سابقة في إجراء تقييمات لحساب وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة العمل الدولية.

نظرًا إلى قيود السفر بسبب جائحة الكوفيد-19، سيعمل المستشار الذي ينفذ هذا التقييم عن بُعد مع مترجم / خبير عدّ وطني سيقدم الدعم اللازم لجمع البيانات.